غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التقرير السنوي

2023

www.bahrainchamber.bh

بسم الله الرحمن الرحيم

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك البلاد المعظم حفظة الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظة الله

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
الرؤية والرسالة والقيم الأساسية	12
أعضاء مجلس الإدارة	15
تقرير مجلس الإدارة	20
اللجان الدائمة بالغرفة	98
خدمة العملاء	104
التقرير المالي	111

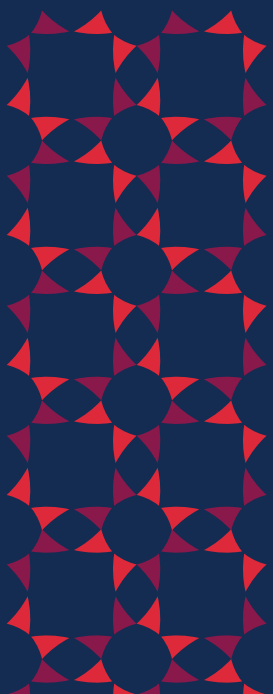

سمير عبدالله نـاس

رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين،،،
أما بعد،،

يسرني كرئيس لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في دورتها الثلاثين أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للغرفة، هذا الكيان التجاري العريق، مستحضراً معكم ما تعاهدنا عليه في برنامجنا الانتخابي للسنوات 2022–2026، نحو العمل على بلورة أهدافنا ومرئياتنا من خلال برنامج عمل متشابك يرتكز على ثوابت ثلاثة هي: تعزيز وضبط تنافسية الأسواق محليًا وإقليميًّا، ومعالجات الدعم والتمويل للقطاع الخاص، وتنمية رأس المال البشري الوطني، للوصول إلى أفضل المستويات لخدمة منتسبي الغرفة ومجتمع الأعمال البحريني ومن ثم الإسهام في تحقيق الغايات الوطنية التنموية المنشودة.

ولقد عملنا في مجلس الإدارة جاهدين خلال العام المنصرم على تحقيق بعض مستهدفات مبادراتنا الـ 22 للدورة الحالية بتوفيق من الله عز وجل وبتضافر جهود الجهاز التنفيذي والإداري للغرفة، حيث تزامن ذلك مع إطلاق مجموعة التفكير الاستراتيجي، مؤشرًا لقياس القطاع الخاص بهدف التعرف على حالة - أداء القطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين، كما دشنا مشروع "مختبر المستقبل" الذي يهدف إلى الوصول لأفضل الممارسات العالمية التي تحقق التنافسية والاستدامة، بجانب تأسيس " بنك الخبراء" الذى يهدف إلى دعم صنع السياسات واتخاذ القرارات، بحيث ينتج فيها الخبراء تحليلات متعمقة، منصبة على الأهداف والمصالح العامة لبيئة الاقتصاد الوطني ومحركاته، كما حرصنا على مواكبة الرؤى الاقتصادية التنموية للمملكة وطموحاتها نحو تنمية اقتصادية فعالة ومؤثرة من خلال العمل بشكل متوازٍ مع القطاعات ذات الشأن.

إن جميع النجاحات التى وصلنا إليها ونستعرضها في هذا التقرير لم تكن لتتحقق لولا الرعاية والاهتمام من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والدعم المستمر ولامحدود من صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، والجهود الحكومية الحثيثة لتعزيز التعاون والتناغم بين القطاعين العام والخاص، كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأخوة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس التشاوري وإلى أعضاء اللجان العشر القطاعية الذين لم يبخلوا بجهودهم لخدمة بيئة الاقتصاد وتقديم الأفكار والمبادرات والرؤى الداعمة للنمو والاستدامة، كما أتقدم بخالص شكري للعاملين بالجهاز الإداري للغرفة لدورهم المتميز والفاعل في تنفيذ سياسات مجلس إدارة الغرفة وتطبيق أهدافه وإستراتيجيته بما أسهم فى الارتقاء بخدمات وأداء صرحنا الاقتصادي الشامخ.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة يستقبل رئيس الغرفة ونائبيه بتاريخ 31 أكتوبر 2023

الرؤيـة، الرسـالة والقيم الأساسية

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الأقتصادي والاجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الأقتصاد الوطني.

الرؤية

أن نكون الصوت القيادي لمجتمع الأعمال وشريك مؤثر في صنع القرار الاقتصادي.

بيان الرسالة

أعضاءنا يستحقون منظمة كفؤة سريعة الاستجابة تتسم بأداء عال. منظمة تعاونهم، وتساعدهم على النمو والنجاح وحماية مصالحهم.

الرسالة

تمثيل القطاع الخاص والقيام بدور مؤثر في حماية مصالحه.

القيم المقدمة

منظمة يقودها طاقم من الموظفين الموهوبين الملتزمين الذين يسعون إلى تقديم أفضل الخدمات والمساعدة في الحاضر والمستقبل.

الشعار

شريكك في عالم الأعمال.

الجرأة

ندرك في الغرفة التحديات التي نواجهها في القطاع الخاص وهذا يستلزم منا أن نكون جريئين، وأن نتخذ الإجراءات والقرارات للتعامل مع التحديات، وأن نستجيب للتغيير، وتحقيق النتائج الإيجابية لأعضائنا.

الشفافية

من ضمن القيم الأساسية لكل منا،البوصلة الأخلاقية هي منهجنا في إدارة مسؤولياتنا، نحن ملتزمون لأعضائنا بذلك وحريصون على كسب ثقة السوق التجاري واحترامهم فيما نقوم به.

الإلتزام

نحن نعمل لمؤسسة واحدة، الغرفة. لا لشخص أو جهة معينة. ملتزمون للإخلاص للغرفة وأعضاءها.

الولاء

ضروري لكل منا لنتمكن من التعامل مع التحديات التي نواجهها جميعاً حالياً ومستقبلاً.

الإبتكار

اليوم هو المحرك الرئيس للاقتصاديات القوية والمؤسسات الرائدة في العالم، ونحن بحاجة لتبنيه والعمل على التغيير في الغرفة.

الشمولية

نحن ملتزمون بمساعدة جميع أعضائنا بصرف النظرعن الحجم والقطاعات والجنس والطائفة، فالتحديات التي تواجهنا تجمعنا وتوحدنا.

بنك السلام
Al Salam Bank
غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

أعضاء المكتب التنفيدي

سعادة السيد

سميرعبدالله ناس

رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد

خالد محمد نجيبي

النائب الأول للرئيس

سعادة السيد

محمد عبدالجبارالكوهجي

النائب الثاني للرئيس

سعادة السيد

عارف أحمد هجرس

الأمين المالي

سعادة السيد

وليد إبراهيم كانو

نائب الأمين المالي

سعادة السيد

باسم محمد الساعي

عضو المكتب التنفيذي

سعادة السيد

أحمد صباح السلوم

عضو المكتب التنفيذي

أعضاء
مجلس الإدارة

سعادة السيد

يوسف صلاح الدين إبراهيم

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد

عبد الوهاب يوسف الحواج

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد

جميل يوسف الغناه

عضو مجلس الإدارة

سعادة الاستاذ

الدكتور وهيب أحمد الخاجة

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد

محمد فاروق المؤيد

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيدة

سونيا محمد جناحي

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيدة

بتول محمد داداباي

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيدة

سوسن أبو الحسن محمد

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد

نواف خالد الزياني

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد

أحمد يوسف علي

عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد

يعقوب يوسف العوضي

عضو مجلس الإدارة

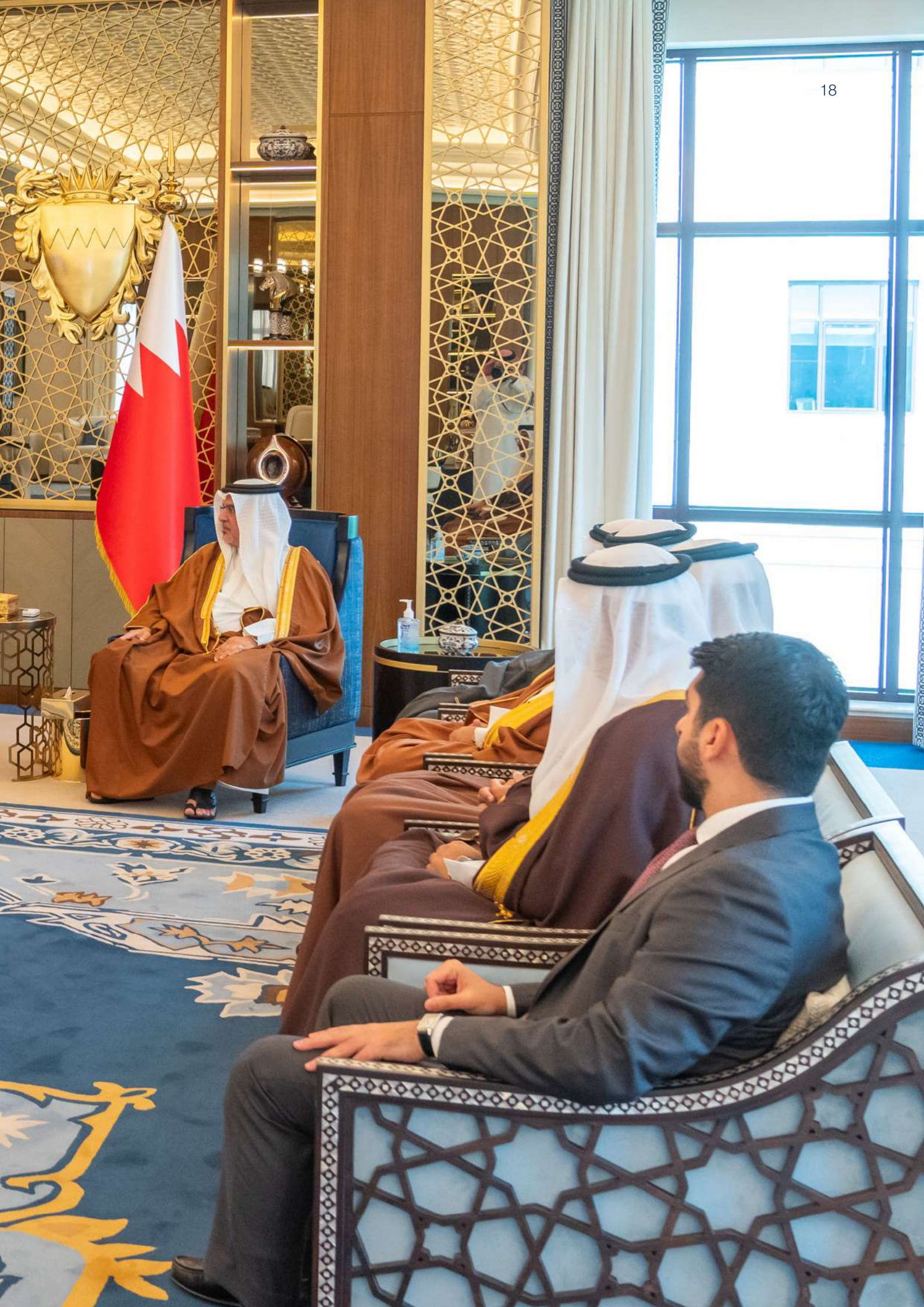

تقرير مجلس الإدارة

عمل مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2023، وهي السنة الثانية من عمر دورته الـ "30" على بذل كل ما يمكن لاستكمال تنفيذ مبادراته الـ22 والتي اعلن عنها منذ بداية هذه الدورة، وهي برنامج عمل متشابك متوسط وطويل المدى يرتكز على تكثيف الحراك الإستراتيجي والتكتيكي لمرحلة الانطلاق والنماء محليا وإقليميا موزعة على محوري الحماية والانطلاق للقطاع الخاص بمختلف أشكاله ومستوياته، كما واصل طرح برامجه ومشاريعه التي تستهدف تعزيز مسيرة قطاعات الصناعة والتجارة والاقتصاد، وتمكين هذه القطاعات من مواجهة المستجدات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي التي أفرزتها الظروف المحلية والدولية، ويمكن رصد بعض القضايا والمواضيع التي كانت من ضمن محاور عمل المجلس خلال السنة الماضية، وفق الاتي:

التواصل مع القيادة

أن مجلس الإدارة يعرب عن اعتزازه بالدعم اللامحدود الذي تقدمه القيادة الحكيمة للغرفة وحرصها على تعزيز الدور الريادي للغرفة، ويثمن توجيهاتها الكريمة بتفعيل مشاركة الغرفة كممثل عن القطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي، ولا سيما حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله، وقد حظي المجلس بشرف لقاء صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وقد عبر هذا الدعم والتواصل عن مدى ما تحظى به الغرفة من اهتمام ودعم من القيادة الكريمة وحرصها على تعزيز مسيرتها لخدمة القطاع الخاص والاقتصاد الوطني، وقد استثمر مجلس الإدارة هذا التواصل لعرض المرئيات والتصورات الكفيلة بتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي.

صورة ارشيفية لدى تشرف مجلس الادارة بلقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه في عام 2022

اجتماعات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة

بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة في الفترة من بداية يناير لغاية نهاية ديسمبر 2023 وهي الفترة الزمنية التي يسلط هذا التقرير الضوء عليها (6) اجتماعات، بينما بلغت اجتماعات المكتب التنفيذي (10) اجتماعات، وقد تدارس مجلس الإدارة في اجتماعاته، القضايا والموضوعات التي تتصل بواقع ومستقبل قطاعات الصناعة والتجارة وتذليل المعوقات التي تواجهها، ومتابعة تنفيذ محاور وخطة العمل التي وضعها المجلس في هذه الدورة، وسبل تدعيم الثقة وزيادة التفاعل والتواصل بين الغرفة وأعضائها، وتطوير علاقات التنسيق والتعاون بين الغرفة والحكومة، بالإضافة الى تطوير أداء لجان الغرفة باعتبارها من أهم آليات تفعيل خطط وتوجهات مجلس الإدارة، فضلاً عن تطوير الجهاز التنفيذي بما يمكنه من تنفيذ تطلعات المجلس خلال هذه المرحلة.

احد اجتماعات مجموعة التفكير الاستراتيجي

جهود مجموعة التفكير الإستراتيجي

واصلت مجموعة التفكير الاستراتيجي العمل على تفعيل برنامج عمل الدورة الـ30 (22 مبادرة) وتحويلها لمؤشرات أداء محددة المسؤوليات والأزمنة، مع بيان أهم التحديات وإستراتيجيات العبور الممكنة، وتوظيف أمثل لمنصة الغرفة بأعضائها ولجانها ومنظومتها الإدارية، عبر رسم توجهات مَرنة، يمكن قياسها، مبنية على أسس موثوقة، تعالج التحديات، وتقتنص الفرص، وتحلل المخاطر، من خلال تكوين فريق مَعني بتحويل التحديات والمخاطر الاقتصادية إلى فرص وواقع عمل، يمكن رصده وقياس نتائجه، بتوظيف قدرات جميع الأطراف المعنية، وفي مقدمتها اللجان الدائمة، والمجلس التشاوري، والجهاز الإداري للغرفة، ليكون هناك حضور إستراتيجي نافذ لرأي الغرفة المتوازن في الملفات الاقتصادية للبلاد، ومن ابرز جهود المجموعة خلال عام 2023 ما يلي:

جهود مجموعة التفكير الإستراتيجي

1 تقدير موقف تحليلي استشرافي لوضع الشركات العائلية

قامت المجموعة بإعداد تحليل استشرافي مستقبلي لوضعية هذه الشركات وذلك من خلال:

- الوقوف على العوامل المؤثرة على استقرار واستمرار مؤسسات تجارية معروفة في السوق لأكثر من خمسة وعشرين سنة ولها مساهمة معتبرة في الناتج المحلي وتوظيف الأيدي العاملة، وبصمات على الهوية التجارية.
- رسم صورة مبسطة يستشرف فيها آفاق المستقبل عبر تحليل أثر السيناريوهات المحتملة ونهايتها المتوقعة على الشارع التجاري بشكل عام والشركات العائلية الكبرى بشكل خاص باعتبارها الحلقة الأساس في عجلة التنمية.
- استشراف الآثار المترتبة على الوضع الراهن مما قد يسهم في مراجعة معمقة للوسائل التنفيذية لدى الحكومة لاستقرار ونمو القطاع التجاري المحلي على المدى المتوسط والبعيد.

2 مختبر المستقبل

أطلقت المجموعة هذا المشروع النوعي المبني على فرضية تكامل قانون التنفيذ من جهة البناء القانوني وفق أفضل الممارسات العالمية والتي تحقق التنافسية والاستدامة، وذلك وفق الاتي:

- العمل على قياس كفاءة أداء الجهاز فيما يتعلق بإدارة المتعاملين.
- قياس كفاءة الجهاز من خلال وضع معايير ومؤشرات أداء تعكس تميز وتنافسية الجهاز عالميا.
- التأكد من جاهزية التنفيذ في قانون التنفيذ.
- العمل على وضع نموذج لقياس أداء الالتزام.
- قياس كفاءة الالتزام من جهات التنفيذ بالمقارنة مع معايير قياس كفاءة الالتزام.

3 مؤشر نماء القطاع الخاص

دشنت المجموعة خلال عام 2023 مؤشر لقياس نمو القطاع الخاص، ويعمل على التعرف على حالة - أداء القطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين من وجهة نظر الجانب الحكومي ومن وجهة نظر القطاع الخاص للسنوات الخمس الأخيرة 2018 – 2023، ومن المؤمل أن يسفر هذا المشروع عن الاتي:

- رصد مؤشرات النماء الاقتصادي من وجهة نظر الحكومة (من خلال قراءة المعطيات الأولية من المصادر الرسمية والحكومية) في مقابل الولوج الى منظور النماء الاقتصادي على ارض الواقع من وجهة نظر القطاع الخاص، وذلك حسب معطيات جديدة يعتمدها ويتفق عليها القطاع الخاص وسيتم تقديمها للمرة الأولى بالاعتماد على أصحاب الاعمال في جميع القطاعات الاقتصادية.
- الكشف عن الاتجاهات المالية الجديدة التي خلقتها الظروف المتلاحقة بعد جائحة كوفيد لدى المستهلكين وأصحاب الاعمال مما نتج عنه تغيير في طرق الدفع والشراء وتغييرات تتعلق بالقوة الشرائية وتأثير ذلك وغيرها من العوامل على حركة العرض والطلب لكل قطاع اقتصادي على حدة.
- تقديم نسبة معينة لنجاح القطاع حسب وجهة نظر الحكومة وحسب وجهة نظر القطاع الخاص.

4 خارطة محتوى الخطاب الإعلامي

وذلك من خلال تحديد وتقنين الخطاب الإعلامي للغرفة بالشكل الذي يؤدي الى إيصال صوتها بشكل أكثر فعالية وتأثير، والتعبير عن تطلعات القطاع الخاص البحريني بكل موضوعية ومهنية.

5 خارطة الطريق مع السلطة التشريعية

من خلال وضع تصور خارطة طريق لأهم الملفات والقضايا التي تخدم القطاع الخاص بحيث:

- ترفع من وتيرة التعاون بين الغرفة والسلطة التشريعية بغرفتيها.
- شاملة لبرنامج عمل الحكومة فيما يخص القطاع الخاص، وبرنامج عمل الدورة 30 لمجلس إدارة الغرفة.
- إحداث تناغم وتتابع تراكمي ممنهج يخدم القضايا الاقتصادية والتجارية.
- يصب في المصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

6 السجل الموحد

من خلال العمل على انشاء مرجع موحد شامل وموثوق لكل ما صدر عن الغرفة من توصيات ومقترحات من قبل اللجان والدراسات والقانونية ومجموعة التفكير الإستراتيجي.

7 شهادة المنشأ والمحتوى الخليجي

عبر العمل على تحريك ملف شهادة المنشأ وتقليل الضرر على القطاع الصناعي جراء قوانين المحتوى الوطني.

8 مشروع قانون الإفلاس

وسعت مجموعة التفكير الإستراتيجي من مراجعة هذه القضية إلى "تطوير فلسفة إجراءات التقاضي، خلال السنوات الثلاث القادمة، بتقييم نتائج تجربة تطبيق القانون؛ عن طريق تسريع الفصل في قضايا إعادة التنظيم أو الإفلاس في مدة لا تتعدى ستة أشهر، بالشكل الذي يخدم المتضررين، ويفتح فرص جديدة للراغبين في استمرار أعمالهم خلال خمس سنوات من تاريخ إعلان الإفلاس"؛ ولبناء تصوُّر شامل ومتوازن التقت المجموعة عددا من الخبراء والمختصين في هذا المجال من جهات عدة تمثل ركائز في هذا الميدان، واقترحت عددا من التوصيات المتعلقة بالمواطن السبعة التي تحتاج التقييم والمراجعة، منها على سبيل المثال: مجلس أمناء من الخبراء يدعم القضاة، واعتماد نسخة واحدة في النظام القضائي (القانون الأمريكي لا الروماني) مع التدريب والتقييم المستمرين، واعتماد معايير دولية لتقييم الخبراء المعتمدين، وإنشاء محكمة تجارية، وضرورة مراجعة قانون الشركات (الفقرة 18 مكرر) للحد من الضرر الذي يتعرض له الشركاء والأفراد في مجالس إدارات الشركات، وغيرها من التوصيات والحلول.

9 موقف الغرفة من الأمن الغذائي

من خلال الدفع لتمهيد الأرضية والمساهمة بالخبرات والمشورة في إنشاء هيئة للأمن الغذائي في البحرين، وإعداد دليل توعوي حول الشهادات العالمية المطلوبة لتصدير المنتجات الغذائية (الحلال، آيزو)، ووضع إستراتيجية واضحة بعيدة المدى، على أن يضم مجلس إدارتها كفاءات خبيرة من القطاع الخاص، والهدف هو رفع عملية الإنتاج الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي في الثروة الحيوانية والسمكية والزراعية.

10 مرئيات الغرفة للحكومة بخصوص الضمان الصحي

تعاونت الغرفة مع شركات التأمين والمجلس الأعلى للصحة لبحث ملاءمة قانون الضمان الصحي وتطبيقاته التنفيذية والإجرائية لعدم وضوح أو استعداد الطرفين قطاع التأمين والشركات المؤمَّن عليها لهذه المرحلة.

11 دور الغرفة في إستراتيجية التعليم المعتمدة

عملت المجموعة على رفع درجة التعاون مع المجلس الأعلى للتدريب والتعليم لتطوير المناهج الدراسية التأسيسية في لغة البرمجة والتكنولوجيا، وتطوير التعليم العام والعالي والتدريب المهني في المعاهد لتلبية متطلبات السوق، على أن تُدرَج ضمن المناهج التعليمية والتدريبية، وبناء شراكات غير تقليدية تخدم كلا من حاجة السوق وتستوعب الخريجين بعد تطوير مستواهم التعليمي والتدريب المهني.

12 مرئيات الغرفة على برنامج عمل الحكومة

صاغت المجموعة موقف الغرفة من برنامج عمل الحكومة بهدف فهم طبيعة المرحلة وكيفية التعامل معها بشكل مهني محترف يعين الطرفين (الحكومة كجهاز تنفيذي للدولة والقطاع الخاص كشريك مصلحة تطلب منه الحكومة المشاركة في تنمية الناتج المحلي والمشاركة في المشروعات التنموية الكبرى والقطاعات الواعدة).

13 ملف التضخم وموقف الحكومة

نظراً لكون التضخم حالة اجتاحت العالم، وأثرت على الوضع الاقتصادي والمعيشي، قدمت المجموعة رؤية الغرفة لمدى إمكانية تقليل الحكومة من الآثار السلبية للتضخم، ومواطن الحلول الممكنة محليا، بما يساهم في استقرار إنتاجية القطاع الخاص ونماء دعمه للاقتصاد الوطني، وقد تم رفع هذه المرئيات الى صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

14 موقف الغرفة من الاستراتيجية السياحية

طالبت الغرفة إشراكها في إعداد الاستراتيجية السياحية (2022-2026) التي تم إطلاقها واعتمادها، وذلك من باب مشاركة القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية بجميع قطاعاتها في وضع الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية التنموية، وقد عقدت الغرفة اجتماع مع وزارة السياحة بتاريخ 3 ابريل 2023، طالبت من خلاله اشراكها في متابعة تنفيذ الاستراتيجية السياحية وفي إعداد الخطط المستقبلية الخاصة بتنمية وتطوير القطاع السياحي.

15 إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي

تضمن بيان المنامة الذي صدر في نهاية اجتماعات الدورة 134 لمجلس اتحاد الغرف العربية الذي عقد بمملكة البحرين بتاريخ 26 سبتمبر 2023، عدد من التوصيات الهامة، جاءت تحت مسمى "إعلان البحرين للقطاع الخاص العربي"، وشارك في صياغتها رؤساء مجلس إدارات الغرف العربية استعداداً لرفعها لأصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وأمراء ورؤساء الدول العربية، في القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية المقرر عقدها في نواكشوط عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتضمّن "إعلان البحرين" المقررات التالية:

- مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتباره ركيزة أساسية لدفع العمل والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، بما يجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأكثر مرونة في التعامل مع التحديات الدولية.

- تحسين الأوضاع الاجتماعية عبر دعم شبكات الأمن الاجتماعي في الدول العربية على أسس وطنية وعربية مشتركة لتدارك تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية.

- تحقيق الحريات الأربعة التي تعزز التكامل الاقتصادي العربي:

  - حرية انتقال الافراد: بمنح تأشيرات متعددة طويلة الأجل لرجال الأعمال من خلال الغرف العربية.
  - حرية انتقال رؤوس الاموال وسهولة التحويلات.
  - حرية انتقال السلع بإزالة المعوقات غير الجمركية: توحيد المواصفات والمقاييس وتوحيد إجراءات التسجيل.
  - حرية انتقال الخدمات من خلال الاسراع بإقرار اتفاقية تحرير التجارة والخدمات.

- وضع استراتيجية عربية للتحول الرقمي والاقتصاد الدائري والتشاركي استنادا على الثورة الصناعية الرابعة تستهدف تطوير البنية التحتية الرقمية التشريعية والتكنولوجية.

- تنفيذ مشروعات الربط في الطاقة بين الدول العربية، ووضع استراتيجية عربية للطاقة المتجددة.

- معالجة العقبات التي تواجه قطاع النقل وتطوير النقل البري الطرقي والسككي والبحري، وتحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي بين الدول العربية، باعتبارها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية.

- الاستثمار العام والخاص في تجهيز موانئ محورية عربية وربطها بشبكة خطوط بحرية بين الدول العربية ومع العالم، وبناء مناطق لوجستية مرتبطة بمجمعات إنتاجية صناعية وزراعية تحقق قيمة مضافة، مع دعمها ببورصة عربية سلعية.

- اعتماد سياسة عربية مشتركة للتعليم، تستهدف إصلاح مناهج التعليم ومخرجاتها بما يتناسب وحاجات سوق العمل ومتطلبات السوق الحديث، وتشجيع القطاع الخاص العربي على اتخاذ المبادرات لبناء الصروح العلمية والبحثية المتميزة، وإقامة آلية عربية مشتركة لدعم البحث العلمي.

- تنسيق طاقات مؤسسات العمل العربي المشترك والحكومات العربية والقطاع الخاص من أجل حماية الأمن الغذائي والمائي العربي ارتكازا على تعزيز مرونة القطاع الزراعي وترشيد الاستهلاك المائي، واعتماد التكنولوجيا الزراعية الحديثة والزراعة الذكية، وتطوير مناطق لوجستية للتجارة والاستثمار الغذائي، وإطلاق مبادرات جديدة لتشجيع الشباب العربي على ريادة الأعمال في الابتكارات الزراعية الرقمية وفي تنمية الموارد المائية.

- وضع استراتيجية واقعية ومتدرجة ذات جدول زمني لتحقيق التكامل الاقتصادي بدءاً من مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى مرحلة الاتحاد الجمركي ثم الى السوق المشتركة.

16 بنك الخبراء

واصلت المجموعة عملها في توفير الخبرة اللازمة لدعم صنع السياسات واتخاذ القرارات، بحيث ينتج فيها الخبراء تحليلات متعمقة، منصبة على الأهداف والمصالح العامة لبيئة الاقتصاد الوطني ومحركاته، بما يُسهم في استقرار ونماء القطاع الخاص، والمسائل الاقتصادية والتجارية الطارئة المؤثرة على عاملي النماء والاستقرار بحسب ما تمليه الخطط الإستراتيجية العليا للحكومة، بنك الخبراء هو رأسمال الغرفة غير محسوس (An intangible asset) يتم الاحتكام لآرائه ومقترحاته، والاستماع لمشورته، لتدعيم الرأي الإستراتيجي وتنويع خيارات الحلول المطروحة من قبل الغرفة لدوائر صناعة وتشكيل القرارات ومواكبة آخر التطورات العالمية في ميادين متعددة.

17 الدبلوماسية التجارية

وذلك عبر خلق القنوات والاليات التي تعزز من حضور غرفة البحرين في المنظمات الدولية كونها من أهم العوامل لحماية وتمكين صاحب العمل البحريني محلياً ودولياً.

مرئيات اقتصادية تصب في مصلحة القطاع الخاص

قام مجلس الإدارة بتقديم مرئياته بشأن تنمية وتعزيز أوضاع القطاع الخاص ورفع تنافسيته وتقوية انتاجيته، ليكون قادراً على أداء دوره المأمول في التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المرئيات:

لائحة تنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي الخاصة

رفعت الغرفة مرئياتها الى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بشأن لائحة تنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي، وطالبت بإعادة النظر في بعض مواد اللائحة وخاصة المادة (25) التي تنص أن: "لمجلس الأمناء بعد أخذ رأي الجهات الحكومية ذات الصلة بسوق العمل وجودة التعليم والتدريب، أن يصدر قراراً بوقف أي برامج أو تخصصات أو أن يقيد معايير قبول الطلبة البحرينيين، وذلك وفقاً لمتطلبات واحتياجات سوق العمل".

الاقتراح بتعديل جدول تحديد عدد الأصوات التي يمتلكها كل عضو بالغرفة في الاقتراع حسب رأسماله

أكدت الغرفة تمسكها بمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين والمعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2020، باعتبار أن مسألة قياس حجم رأس المال بموجب الجدول المنصوص عليه في القانون الحالي يمثل تطلعات الغرفة في تحقيق الاستقرار المنشود المتماشي مع تعزيز فلسفة البناء في التوزان المنطقي والفعال بربطه بحجم رأس المال لما له انعكاسات وآثار كبيرة على الناتج المحلي من جهة، و توظيف اليد العاملة الوطنية المؤهلة في ظل تنوع النشاطات ومواجهة تحديات السوق العالمي المفتوح لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى.

الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة الموقرة برفع الرسم الاختياري المضاف إلى رسم إصدار أي تصريح عمل أو تجديده خارج نسبة البحرنة المقررة

أكدت الغرفة عدم موافقتها على المقترح حيث إن الإنعكاسات السلبية الواردة فيه ستساهم وبشكل مباشر على تضخم الأسعار في السوق لتغطية تكاليف المصروفات لدى أصحاب الأعمال وهذا ما سيسبب ضرراً جسيماً على ارتفاع أسعار السلع والخدمات في كافة القطاعات لتغطية التكاليف الإضافية.

قانون المعاملات المضمونة واللائحة التنفيذية ومشروع القرار بتحديد الأموال المنقولة لحقوق الضمان

أقترحت الغرفة إضافة تعريف للمعاملات المضمونة، واخضاع قضاة المحاكم المُختصة بتطبيقه لدورات تدريبية مُكثفة تحت يد خبراء في هذا المجال، وأكدت على ضرورة تنظيم حملات توعوية وتثقيفية لكل الفئات ذات العلاقة، وأن يكون لمصرف البحرين المركزي دور واضح في اصدار إرشادات ولوائح للقطاع المصرفي، واهمية إصدار دليل استرشادي لقانون المعاملات المضمونة على غرار دليل الأونسيترال للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة الصادر من لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي، وطالبت بسرعة النظر في هذه النوع من المعاملات نظراً لطبيعتها التي تتسم بالطابع التجاري والذي يتطلب السرعة في حال وصولها لمحاكم التنفيذ.

متابعة مشروع إنشاء منظمة الحلال البحريني:

تابعت الغرفة مع وزارة شؤون البلديات والزراعة المستجدات المتعلقة بإنشاء منظمة الحلال البحريني حيث أكدت على الاتي:

- ضرورة التعاون وإطلاع الغرفة على عملية إعداد النظام الالكتروني الخاص بتقديم طلبات شهادة الحلال.
- تزويد الغرفة بمسودة اتفاقية التفاهم المقترحة ليتم مراجعتها والاتفاق على موعد لتوقيع الاتفاقية.
- تحديد الدور المطلوب من الغرفة في كافة مراحل المشروع بشكل أكثر وضوحاً.

تعديل النظام الأساسي لمركز التحكيم التجاري الخليجي

أبدت الغرفة مرئياتها بشأن تعديل النظام الأساسي للمركز، وأكدت فيها على التبعية الإجرائية والادارية للمركز لغرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون.

الاقتراح برغبة بشأن زيادة رسوم تصريح العامل الأجنبي في المهن التي تشهد إقبالاً من المواطنين وزيادة البحرنة فيها بما لا يقل عن (70%) من جملة

أكدت الغرفة ضرورة القيام بدراسة شاملة تستوفي الأهداف المرجوة للاقتراح بالتنسيق مع الجهات المعنية بما لا يعرقل استقرار ونمو القطاع الخاص، حيث أن فرض رسوم وأعباء على أصحاب الأعمال من دون دراسة مقارنة شاملة لوضع رؤية متكاملة تسد الفجوات في سوق العمل، لن يبين مواطن القصور المؤثرة على نسبة البحرنة، كما أن فرض الرسوم بالطرق المطروحة سيؤثر على استمرارية العجلة الاقتصادية من دون رؤية واضحة المعالم لمستقبل الاقتصاد الوطني.

الاقتراح بقانون بتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي

شددت الغرفة على ضرورة شمول المقترح قائمة الوظائف والمهن التي تستثنى من الضريبة المقترحة، وذلك لتتمكن الغرفة باعتبارها ممثلةً عن القطاع الخاص ابداء مرئياتها.

الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم (17) لسنة 2007 بشأن التدريب المهني

أكدت الغرفة على ضرورة تمحيص المقترح لتحديد الحقوق والواجبات، خاصةً تلك المصاريف والتكاليف التي سيتكبدها صاحب العمل في تسجيل المتدرب لدى هيئة العامة للتأمين الاجتماعي، إضافة إلى توفير النظام التدريبي وجدول زمني والميزانية المرصودة للتدريب في كل مؤسسة بغض النظر عن طبيعتها، وتحديد آلية ونسبة مشاركة الدولة وذلك لغرض إزالة الغموض الذي قد يعتري على واجبات وحقوق الأطراف المعنية.

الاقتراح بقانون بشأن نظام ضريبة الدخل على الاستثمارات الأجنبية

تحفظت الغرفة على هذا الاقتراح نظراً لكون الوضع الاقتصادي الحالي بالمملكة في ظل حالة التضخم غير مُناسب لفرض أية ضرائب على الشركات الأجنبية بسبب توجه الحكومة إلى التركيز على زيادة أعداد العمالة الوطنية المُدربة وإحلالها مكان العمالة الأجنبية فيها، ومحدودية السوق المحلي، كما أن فرض ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية سوف يعوق مساعي الحكومة لتحقيق التعافي الاقتصادي المنشود.

تعديل المادة (18 مكررا) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001

أوصت الغرفة أن تقتصر مسئولية المؤسس أو الشريك أو مالك رأس المال أو مدير الشركة أو عضو مجلس الإدارة في الشركة المساهمة أو الشركة المساهمة المقفلة أو الشركة ذات المسئولية المحدودة -بحسب الأحوال- بقدر حصته في رأس مال الشركة مع التأمين الإجباري عليه في حدود حصته في رأس مال الشركة عن أية أضرار تصيب الشركة أو الشركاء أو المساهمين أو الغير نتيجة إدارته لأموال الشركة.

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 بإصدار قانون الشركات التجارية

أبدت الغرفة تحفظها على هذا الاقتراح نظراً لأن الوضع الاقتصادي الحالي بالمملكة في ظل حالة التضخم غير مُناسب لفرض أية ضرائب على الشركات الوطنية والأجنبية، كما أن الوضع الحالي للسوق المحلية يحتاج إلى دراسة متأنية قبل فرض أية ضرائب، خاصة وإن فرض هذه الضريبة على صافي الربح السنوي للشركات التجارية سيعيق مساعي الحكومة لتحقيق التعافي الاقتصادي المنشود، وسيكون له أثر سلبي على الاقتصاد البحريني.

الإقتراح بقانون بشأن ضريبة التحويلات المالية الخارجية، والإقتراح بقانون بشأن ضريبة التحويلات النقدية الخارجية على الوافدين المقيمين في مملكة البحرين

دعت الغرفة الى التريث في الموافقة على هذين الإقتراحين بقانون إلى حين قيام مجلس النواب بإجراء دراسة مستفيضة حول إيجابيات وسلبيات تطبيقهما، وإجراء مشاورات مع أصحاب الشأن والقطاع الخاص حولهما حتى لا يؤثر تطبيقهما بشكل عاجل على مكانة مملكة البحرين كمركز تجاري مهم وجاذب للإستثمارات في المنطقة، وتفادي خلق قنوات غير شرعية لتحويل تلك الأموال إلى خارج النطاق الرسمي المعمول به حالياً، وعلى أن تشمل الدراسة عدد الدول العربية والأجنبية التي تطبق مثل هذا القانون.

الإقتراح بقانون بتعديل المادة (26) من القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن تنظيم سوق العمل

أبدت الغرفة موافقتها على هذا الإقتراح بقانون كونه يمنح صاحب العمل مهلة زمنية إضافية لتجديد تصريح العمل حتى لا يترتب عليه مخالفة بمجرد انتهاء هذا التصريح.

الاقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام قانون إيجار العقارات الصادر بالقانون رقم (27) لسنة 2014 وتعديلاته

تحفظت الغرفة على هذا المقترح، وذلك لتعزيز مساحة الحرية بين الأطراف المتعاقدة حيث إن النصوص القانونية المقترحة الواردة تضفي نوع من التقييد على إرادة الأطراف.

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2023

أبدت الغرفة عدم موافقتها على تعديل المادة (83) من قانون العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012 كون أن التعديل المقترح لم يلتفت إلى حالة انقضاء الدعوى الجنائية بإدانة المتهم حيث إن هذا الفراغ سيكون مسؤولاً عند تكبد صاحب العمل أعباءً وتكاليف مادية إضافية سابقة عن صدور الحكم، بالإضافة إلى تلك التكاليف الآخرى التي قد سببها العامل أثناء قيامه بعمله والتي بموجبها قام صاحب العمل بتحريك الدعوى.

الاقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012

أكدت الغرفة تمسكها بأحكام قانون العمل الأهلي الحالي والمعمول به حيث جاء متماشياً ومتوازناً بين أصحاب العمل والعامل لينظم العلاقة بضمان الحد الأدنى للحقوق.

مشروع قانون بشأن ضريبة التحويلات المالية الخارجية

دعت الغرفة الى وضع المعايير المناسبة لضبط العمالة عن طريق تنظيم سوق العمل بحزمة من الإجراءات والأنظمة كأولوية، وذلك لتفادي تشريع عدد من القوانين من غير ضوابط حاكمة ومنسجمة مع طبيعة سوق العمل واحتياجاته، لدراسة أثر التناغم التشريعي الهادف إلى استمرار جعل المملكة أحد الوجهات الجاذبة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية والعمالة المحترفة، في حين أن القطاع الخاص يتطلع إلى تعزيز دور المملكة في استقطابها للمشاريع وتزويدها بالعمالة الاحترافية لرفد القطاع الخاص بالتخصصات والخبرات المطلوبة.

الإقتراح بقانون بتعديل المادة (51) من قانون القيمة المضافة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018

طالبت الغرفة بضرورة إعادة النظر في القانون الحالي، نظراً لأهمية رفع التحديات الواردة على السوق المحلي في كافة القطاعات في تحصيل ضريبة القيمة المضافة عند الدخول الأول للسلع، مع العمل بموجب هذا المقترح لمنع تكبد أصحاب الأعمال عبء وجود السيولة النقدية للسداد قبل عملية بيع السلع المستورة، وهذا ما يؤثر على نمو الأعمال مما يشكل سلباً على النمو الاقتصادي وزيادة التحديات على الأوضاع الاقتصادية العالمية من إشكاليات تتعلق بالسيولة النقدية في السوق البحريني.

الاقتراح بقانون بشأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أبدت الغرفة تحفظها على الاقتراح، حفاظاً على الجهود الوطنية من القطاع العام والخاص الرامية إلى دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولمنع تشتيت الأدوار والاختصاصات.

مشروع قانون بتعديل المادة (110) و(135) من قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (36) لسنة 2012

تحفظت الغرفة على تعديل القانون، ودعت الى تنظيم النص القانوني ليتوائم مع إجراءات إعادة التنظيم أو الإفلاس ولضمان عدم تضارب الاختصاص بين السلطة التنفيذية والقضائية عند مباشرة حالات الإغلاق الجزئي للمنشأة او تقليص نشاطها أو تغيير نظام الإنتاج أثناء مرحلة التقاضي في دعاوى إعادة التنظيم أو الإفلاس.

الاقتراح بقانون بشأن بحرنة بعض المهن في القطاع الخاص

دعت الغرفة الى إعادة النظر في المقترح لدراسته بشكل متأنٍ ليؤخذ بالاعتبار توجهات السلطة التنفيذية الاستراتيجية والحاجة الفعلية للقطاع الخاص من الأيدي العاملة الفنية المتخصصة.

دراسات دعمت مواقف الغرفة

بهدف تقوية موقف الغرفة لدى دوائر القرار الاقتصادي، وتوفير البيانات ذات درجة عالية من الموثوقية تتيح القرار الرشيد، أولى مجلس الإدارة خلال عام 2023 أهمية خاصة للدراسات والبحوث الاقتصادية، لدعم مواقف الغرفة وتعزيز طرحها، في تعديل وتطوير القوانين والأنظمة المعمول بها بالمملكة، ووضع صورة واضحة للمستقبل الاقتصادي ولاقتراح المعالجات المثلى للارتقاء بقطاعات العمل والانتاج بالمملكة، وقد كان لمجموعة التفكير الاستراتيجي الدور المحوري في اطلاق هذه الاصدارات، ومن هذه الدراسات والتقارير الاقتصادية التي رفعت الى دوائر القرار بالمملكة ما يلي:

أولاً: الدراسات المستفيضة

تحديث دراسة التضخم

قامت مجموعة التفكير الاستراتيجي بالغرفة بإعداد هذه الدراسة والتي هدفت لرصد التسلسل الزمني لزيادة التضخم في مملكة البحرين بالإضافة الى التعرف على الاثار الاقتصادية التي نتجت عن ذلك لكل قطاع تجاري على حدة، ناهيك عن تقديم المبادرات التي استشعرتها الغرفة من القطاع الخاص اثناء اعداد الدراسة والتي تهدف لتخفيف آثار التضخم في الوقت الحالي ولتقويض الاثار المستقبلية التي قد تنجم عن ذلك في حال استمرار ارتفاع نسب مؤشر أسعار المستهلك في عدد من المجموعات الاستهلاكية كما يرصدها ويحددها الجانب الحكومي.

ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية

قدمت دراسة ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية والتي أعدتها مجموعة التفكير الاستراتيجي بالغرفة، مقارنة تفصيلية بين السلع الغذائية المشمولة ضمن ضريبة القيمة المضافة مقارنة بذات السلع الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما افردت فصلاً حول عدد وأسماء المواد الغذائية المستثناة من ضريبة القيمة المضافة في البحرين ومقارنتها بما يقابلها في دول مجلس التعاون الخليجي.

عوامل الاستقرار والنمو المستقبلي لقطاع البناء والعقار في البحرين

بهدف التعرف على أداء قطاعي العقار والانشاء خلال الخمس سنوات الأخيرة 2018 – 2023 ورصد المعوقات المستقبلية لنمو هذين القطاعين، تم اعداد دراسة بعنوان (عوامل الاستقرار والنمو المستقبلي لقطاع البناء والعقار في البحرين)، وهي نتاج عمل مشترك مع الجانب الحكومي لتسجيل جميع الإجراءات والآليات المتخذة من قبل 9 جهات رسمية تقدم خدماتها لهذين القطاعين، وقدمت الدراسة مجموعة مبادرات بسيناريوهات مختلفة للمساهمة في تحسين النتائج التي يحصل عليها المستثمر المحلي والاجنبي في قطاعي العقار والانشاء.

الذهب البحريني – الطريق الى العالمية

يعتبر الذهب البحريني علامة تجارية فارقة وعالية الجودة بين دول مجلس التعاون الخليجي، ناهيك عن ان الذهب البحريني قد سجل اعلى مستويات تبادل تجاري بين البحرين والامارات العربية المتحدة على مدة الأعوام السابقة على مستوى استيراد السبائك الذهبية وكذلك تصدير القطع والمشغولات الذهبية، ما حذى بالغرفة اعداد دراسة حول سبل الارتقاء بهذا النشاط التجاري الهام لتحسين تصديره والوصول به الى العالمية وكذلك تقديم توصيات قابلة للقياس والتنفيذ لتوريث البحريني مهمة صياغة وصناعة الذهب البحريني كجزء أصيل من الحفاظ على الهوية التجارية لمملكة البحرين.

دراسة السلع البيضاء

قدمت الدراسة عرضاً حول حركة السلع البيضاء في مملكة البحرين خلال العام 2023، مما أتاح التعرف على تغير اتجاهات المستهلك وتفضيلاته حول أهم السلع التي يتم شراؤها حسب بلد المنشأ والعلامة التجارية للسلعة.

تعرف السلع البيضاء بأنها السلع الكهربائية الكبيرة المستخدمة محلياً والتي تسمح للمستهلك بتوفير الطاقة باستخدام أقل. يتمتع مصنعو السلع البيضاء بتاريخ طويل في صنع أجهزة بديلة بأسعار معقولة ورخيصة للمستهلك.

الثلاجات | المجمدات | مكيفات الهواء | الغسالات | غسالات الصحون | مجففات الملابس

ثانياً: التقارير الاقتصادية

أصدرت الغرفة خلال عام 2023 نوعين من التقارير، هما التقارير الاقتصادية الربع سنوية والتي تصدر تحت عنوان (نظرة عامة حول الاقتصاد المحلي) وتقارير التجارة تحت المجهر، بالإضافة الى تقرير حول الاستدامة، وآخر حول توقعات اعمال القطاع الخاص.

تقرير نظرة عامة حول الاقتصاد المحلي

يهدف التقرير والذي يتضمن 6 فصول يتم إصداره بشكل ربع سنوي الى زيادة الوعي الاقتصادي لأعضاء الغرفة، واستعراض مستجدات أداء أبرز المؤشرات الاقتصادية المحلية، حيث يشتمل التقرير على فصل خاص بحركة القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن تقديم مقارنة لأداء هذه القطاعات ونموها خلال فترة اصدار التقرير، بالإضافة إلى تقديم تحليل لحركة التبادل التجاري بين مملكة البحرين مع دول مجلس التعاون الخليجي، شاملاً بذلك حجم التجارة لكل بلد واهم السلع والمنتجات التي جرى تبادلها خلال فترة زمنية معينة، كما يشتمل التقرير على فصل بعنوان النظرة الاقتصادية المحلية، ويتطرق الى أداء بعض المؤشرات المحلية ومقارنتها بأدائها خلال الفترة الزمنية السابقة وتشمل هذه المؤشرات نسبة التضخم في المملكة، وأبرز المجموعات التي شهدت تضخماً في السلة الغذائية، بالإضافة الى بعض المؤشرات الاقتصادية التي يعتمدها مصرف البحرين المركزي مثل حركة الفائدة على قروض الاعمال والتعاملات المالية الالكترونية وتعاملات التجارة الالكترونية وغيرها، كما يخصص التقرير فصلاً لرصد وتسجيل الترتيب الذي حصلت عليه البحرين ضمن المؤشرات العالمية.

تقرير التجارة تحت المجهر

يعتبر تقرير التجارة تحت المجهر تسجيلاً حياً لحركة التبادل التجاري بين البحرين ودول العالم، حيث يتناول التقرير الخلفيات التاريخية لإقامة العلاقات الاقتصادية بين البحرين وعدد من الدول، مستعرضاً بذلك مقارنة اقتصادية بين البلدين تحتوي على أهم المعلومات الاقتصادية التي تساعد المستثمر الأجنبي وكذلك المستثمر البحريني لتكوين صورة أولية عن الفرص المحتملة للاستثمار من خلال عدد من المعطيات الأولية التي يذكرها التقرير، وتشمل هذه المعطيات نبذة اقتصادية عن البلدين، ومزايا الاستثمار في كل بلد كما يتناول التقرير أهم القطاعات الواعدة والمتاحة للاستثمار، بالإضافة الى التغير السنوي لحركة التبادل التجاري والمنتجات التي يتم تبادلها مصنفة حسب القيمة والحصة من مجموع التبادل التجاري ومستوى نمو التبادل لكل سلعة. كما يفرد التقرير جانباً حول الفرص والامكانيات التجارية غير المستغلة والمتاحة ضمن حركة التجارة البينية بين مملكة البحرين وعدد من دول العالم وذلك بهدف تسليط الضوء على مبادرات النهوض بهذه العلاقات التجارية الى المستويات التي تعكس الامكانات المتوفرة بين البحرين وهذه الدول المستهدفة، وتم خلال العام 2023، اصدار 3 تقارير وهي:

تقرير التجارة تحت المجهر – التبادل التجاري بين البحرين واليابان.

تقرير التجارة تحت المجهر – التبادل التجاري بين البحرين والهند.

تقرير التجارة تحت المجهر – التبادل التجاري بين البحرين وألمانيا.

تقرير حول توقعات أعمال القطاع الخاص

أطلقت الغرفة استبياناً حول "توقعات أعمال القطاع الخاص" على مدار العام 2022 و 2023 للتعرف على اتجاهات الأعمال المحلية واحتياجات مجتمع الأعمال في البحرين، وهدف الاستبيان لقراءة آثار التغييرات الاقتصادية العالمية والإقليمية على القطاع الخاص البحريني، والتعرف كذلك على التغير في احتياجات قطاع الاعمال استعداداً لمواكبة هذه المتغيرات، وذلك عبر معرفة أهم التحديات التي تواجهها الشركات عبر مختلف القطاعات، والنظرة المستقبلية للقطاع الخاص فيما يتعلق بالنمو والربحية والاستمرارية وخطط الاستثمار والتوظيف ناهيك عن تفضيلات أصحاب الاعمال بشأن مجالات التطوير التي ستساهم في تحسين نمو أعمالهم ونشاطهم التجاري، ومن الجدير بالذكر أن اعداد المشاركين في كلا الاستبيانين تجاوزت الـ500 مشارك يمثلون الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وينتمون الى 10 قطاعات اقتصادية مختلفة.

تقرير حول الاستدامة

تناول تقرير الاستدامة والذي يحمل عنوان "انتقال الأعمال إلى الحياد الكربوني" لعدة محاور مستقاة من الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال منتدى الشرق الأوسط للاستدامة، والذي تم عقده في يناير 2023 بهدف زيادة الوعي ودفع عجلة التنمية المستدامة في القطاع الخاص، وهدف التقرير إلى تسليط الضوء على نتائج المناقشات العلمية التي دارت خلال المؤتمر، وتهيئة الطريق اللازم الذي يدعو الشركات ويدعمها في رحلتها للوصول إلى الحياد الصفري، وشمل التقرير استعراضاً حول الاتجاهات العالمية المتعلقة بالوصول للحياد الصفري، تليها الرؤى الإقليمية حول مفهوم الاستدامة، بالإضافة الى التعرض حول الرؤى المحلية للنظام البيئي ومبادرات الاستدامة في البحرين، كما تناول التقرير خلال فصوله الخمسة الأساسية الركائز الأساسية للاستدامة وهي: التكنولوجيا والسياسات والتمويل والمواهب.

تعزيز التعاون مع الحكومة " اللجان المشتركة "

تعد اللجان المشتركة قناة اتصال وتواصل وتعاون بين الغرفة والحكومة ، يتم خلالها بلورة العديد من الرؤى والأفكار والمقترحات التي تصب في خدمة حركة النشاط الاقتصادي، وقد شهدت هذه اللجان نشاطاً لافتاً خلال عام 2023:

اللجنة المشتركة مع مجلسي النواب والشورى: (تم تشكيل الجانبين في عام 2023 مع بدء دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي السادس للمجلس الوطني) وعقدت عدة لقاءات واجتماعات بحثت مرئيات الغرفة تجاه عدد من الملفات الاقتصادية الحيوية.

اللجنة المشتركة مع وزارة الصناعة والتجارة: وقد عقدت خلال عام 2023 اجتماعين بحثت العديد من المواضيع منها ما يلي:

- مستجدات تنفيذ القرار الصادر من المملكة العربية السعودية بشأن اعتماد قواعد المنشأ الوطنية.
- تعزيز الصناعات الوطنية.
- برنامج المصانع الذكية (iFactories).
- مكافحة التستر التجاري.
- ميثاق استرشادي لحوكمة الشركات العائلية.
- مستجدات مشروع Credit Rating.
- تمثيل غرفة البحرين في مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستعانة بتجارب دول مجلس التعاون الخليجي في تنظيم عمل شركات التوصيل.
- متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الثاني للجان الدائمة.
- المستجدات الخاصة بتعديل قانون التجارة المتعلق بتنظيم الشيكات المرتجعة.

اللجنة المشتركة مع وزارة السياحة: وقد عقدت اجتماعاً واحداً بمشاركة سعادة وزيرة السياحة، تم فيه بحث مرئيات الغرفة تجاه الإستراتيجية السياحية، واللوائح التنظيمية فيما يتعلق بالتراخيص لمكاتب السفر والسياحة وشركات المعارض والفعاليات.

اللجنة المشتركة مع وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف: عقدت خلال عام 2023 اجتماعين بحثت المواضيع التالية:

- مشروع (مختبر المستقبل – قانون التنفيذ).
- مستجدات مركز الغرفة لتسوية المنازعات التجارية "الوساطة.
- مستجدات تعديل قانون التجارة المتعلق الإجراءات القانونية المتعلقة بالشيك.
- تم تشكيل فريق عمل مشترك بين الجانبين لبحث المسائل الفنية.

اللجنة المشتركة مع صندوق العمل (تمكين)

وقد عقدت خلال عام 2023 اجتماعاً واحداً ناقش المواضيع التالية:

- تبني تمكين العمل على تشجيع توجهات القيادة الإستراتيجية "Research & Development " R&D في المؤسسات والشركات الكبرى.
- التوسع في برامج التدريب والتأهيل لموظفي القطاع الخاص.
- دعم قطاع الذهب والمجوهرات البحريني لتمكينه من توسيع نشاطاته خارجياً.
- تزويد الغرفة بتفاصيل برنامج (مهارات البحرين) Bahrain skills.
- دعم صناعة المعارض والمؤتمرات العالمية بمملكة البحرين.
- التعاون بين تمكين والجامعات المحلية والمعاهد الخاصة في مجال الدراسات والبحوث المعنية بالنهوض بالاقتصاد الوطني.
- زيادة مساهمة تمكين في دعم الشركات الصغيرة للتصدير وتوعيتهم بالأسس والآليات اللازمة لكيفية تصدير منتجاتهم.

لجنة مشتركة مع المجلس الأعلى للبيئة: تم خلال عام 2023 تشكيل هذه اللجنة، وذلك للتشاور والتباحث حول الموضوعات والمقترحات الهامة التي تسهم في تطور ورفعة الاقتصاد الوطني ومعالجة أي معوقات تواجه القطاع الخاص وذات العلاقة بمهام ومسؤوليات المجلس.

تمثيل الغرفة في اللجان والمجالس الحكومية

01

طالبت الغرفة بتجديد تمثيلها في مجموعة العمل التابعة لمجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنبثق عن وزارة الصناعة والتجارة.

02

قامت الغرفة بتسمية ممثليها بمجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للدورة القادمة لمجلس إدارة الهيئة، حيث يمثل الغرفة كل من:

سعادة السيد خالد محمد نجيبي
النائب الأول لرئيس الغرفة.

سعادة السيد عارف أحمد هجرس
الأمين المالي للغرفة.

سعادة السيدة سوسن ابو الحسن
عضو مجلس إدارة الغرفة.

03

قامت الغرفة بتسمية ممثليها في مجلس إدارة صندوق العمل "تمكين"، في دورته الجديدة وفقاً للمادة (5) من القانون رقم (57) لسنة 2006 بإنشاء صندوق العمل، حيث يمثل الغرفة كل من:

سعادة السيد وليد إبراهيم كانو
نائب الأمين المالي

سعادة السيد باسم محمد الساعي
عضو المكتب التنفيذي

سعادة السيد محمد فاروق المؤيد
عضو مجلس الإدارة.

04

قامت الغرفة بتسمية ممثليها في عضوية لجنة تمكين الشباب في القطاعين العام والخاص التابعة لوزارة شؤون الشباب، بموجب القرار رقم (2) لسنة 2022 الصادر عن سمو الشيخ ناصر بن حمد بن عيسى آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشئون الشباب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وهم كل من:

سعادة السيد وليد إبراهيم كانو
نائب الأمين المالي

سعادة السيد نواف خالد الزياني
عضو مجلس الإدارة

05

قامت الغرفة بتسمية ممثلها في لجنة الخطة الوطنية للإرشاد والتوجيه المهني عبر تسمية السيد أحمد محمود عطية، مدير إدارة الموارد البشرية والإدارية ممثلاً عن غرفة البحرين في هذه اللجنة.

06

قامت الغرفة بتسمية ممثليها لعضوية دوائر التثمين المنبثقة من لجنة تثمين العقارات المستملكة للمنفعة المنبثقة عن وزارة شؤون البلديات والزراعة، عبر كل من:

- السيدة سارة عبدالجبار العباسي – نائب رئيس لجنة العقار والإنشاء.
- السيد خالد يعقوب العامر – عضو لجنة العقار والإنشاء.
- السيد أحمد رؤوف الصالح - عضو لجنة العقار والإنشاء.

07

قامت الغرفة بتسمية الرئيس التنفيذي السيد عاطف الخاجة لتمثيلها في اللجنة الوطنية البحرينية لغرفة التجارة الدولية.

08

قامت الغرفة بتسمية السيدة آلاء حسن رئيس قسم البحوث بإدارة البحوث والمبادرات بالغرفة لعضوية جانب غرفة البحرين في فريق عمل المعني بالرخص المهنية المنبثق عن وزارة العمل.

09

قامت الغرفة بتسمية الآنسة ايمان إسماعيل حسين مدير إدارة الاستراتيجيات والتطوير لتمثيلها في فريق عمل لجنة المنصة الوطنية لخبراء البحرين المنبثق عن وزارة العمل.

10

قامت الغرفة بتسمية السيد خالد علي الأمين رئيس لجنة القطاع الغذائي لتمثيلها في فريق العمل الوطني لمتابعة السلع الغذائية والاستهلاكية الرئيسية المنبثق عن وزارة الصناعة والتجارة.

11

قامت الغرفة بتسمية عضو الغرفة السيد حسن إبراهيم كمال لتمثيلها في عضوية صندوق العمل الاجتماعي الأهلي التابع لوزارة التنمية الاجتماعية.

12

قامت الغرفة بتسمية البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس لجنة التعليم والتدريب لتمثيلها في عضوية اللجنة الاستشارية للتعليم الفني والمهني بوزارة التربية والتعليم.

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في سبيل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتبوأ دوره التنموي المنشود، ولتحسين قدراته التنافسية، طالبت الغرفة وزارة الصناعة والتجارة بالآتي:

- إعادة النظر في تعريف ومفهوم هذه المؤسسات من خلال وضع معايير مُعتمدة بالتشاور مع غرفة البحرين بإعتبارها ممثلاً للقطاع الخاص بمملكة البحرين.
- أن يتم تخصيص جانب من المناقصات الحكومية لصالح هذا القطاع الحيوي.
- تابعت الغرفة تنفيذ مبادرة 360 للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME 360)، وحثت وزارة الصناعة والتجارة بتزويد فريق العمل المشكل من مصرف البحرين المركزي وغرفة تجارة وصناعة البحرين وشركة بنفت وصندوق العمل (تمكين) بتفاصيل المعلومات الخاصة بأصحاب الأعمال (السجلات التجارية).

المشاركة في لجان التحقيق البرلمانية

قدمت الغرفة مرئياتها الى مجلس النواب بشأن عدد من لجان التحقيق التي شكلها المجلس، وقد تركزت تلك المرئيات على حماية مصالح القطاع الخاص، انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا، وشملك تلك اللجان:

لجنة التحقيق البرلمانية حول تدني المستوى المعيشي للمواطن

قدمت الغرفة وجهة نظرها حول هذا الموضوع مستندة الى أهمية العمل على تطوير بيئة العمل والإنتاج بالمملكة.

◄ لجنة التحقيق البرلمانية بشأن أداء هيئة تنظيم سوق العمل

تضمنت المرئيات أهم التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات بخصوص التشريعات والقرارات ذات الصلة بسوق العمل، مثل نظام تسجيل العمالة الذي يعتبر نظام موازي للتصريح المرن، ومدى قيام هيئة تنظيم سوق العمل في استطلاع رأي الغرفة في حال عزم الهيئة إصدار اللوائح أو القرارات أو أتخاذ تدابير ذات التأثير الملموس على سوق العمل، وتصور الغرفة بشأن الخطة الوطنية لسوق العمل للسنوات 2021 – 2023 وفقاً لأهداف التي تضمنتها، وترشيد استقطاب العمالة الوافدة كعنصر مكمل للمهارات بسوق العمل وفق متطلبات التنمية، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص بكونه المحرك الأساسي للنمو من خلال "تحفيز زيادة الإنتاجية وجودة الوظائف"، وتعزيز الرقابة والتنظيم.

◄ لجنة التحقيق البرلمانية بشأن الأمن الغذائي

تركزت مرئيات الغرفة على ضرورة تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع تعزز الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تأسيس شركات وطنية لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية المحلية.

مواقف امام المحافل الدولية والعالمية

- من باب توحيد المواقف العربية في المنظمات والمحافل الدولية، وفي اطار سعيها لتعزيز مبدأ حوار الاقتصاد الاجتماعي الإيجابي، قدمت الغرفة ورقة تقدير موقف في اجتماع اتحاد الغرف العربية المنعقد في المنامة (15-11 سبتمبر 2023)، تناولت الاتفاقية رقم (1948/87) بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم وبيَّنت فيها مدى خطورة ضغط بعض الدول الأعضاء بالمنظمة لتغيير مفهوم "حق التنظيم"، والذي يعني حق الإضراب عن العمل، من دون التوافق بين أطراف الإنتاج الثلاثة، واللجوء لمحكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى دولية بهذا الخصوص.

- أكد رئيس الغرفة سعادة السيد سمير عبدالله ناس خلال مشاركته بأعمال " القمة الاقتصادية العربية البريطانية الـ 3 " والتي عقدت في العاصمة البريطانية لندن على أهمية تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لضمان تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، مشيراً إلى استحالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الوصول إلى السلام العادل والشامل ووقف الصراعات وإحلال الاستقرار في كل ربوع العالم بما يحقق الخير والنماء لصالح الشعوب وفرص الأمن والنماء والازدهار، ودعا لوقف الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني منذ 78 عاماً وطالب المجتمع الدولي للتدخل الفوري لوقف اطلاق النار في قطاع غزة.

- من منطلق الحرص على قيمنا الأخلاقية الأصيلة وإنفاذاً لتوجيهات عاهل البلاد المعظم بالتصدي لأي غزو فكري يتعارض مع قيم شريعتنا الإسلامية، أعربت الغرفة خلال مشاركتها في أعمال الإجتماع الإقليمي السابع عشر لمنظمة العمل الدولية الذي عُقد بجمهورية سنغافورة، وخلال مشاركتها في أعمال الدورة (111)، لمؤتمر العمل الدولي بمقر الأمم المتحدة بجنيف عن رفضها للقرارات التي تسعى المنظمة لإتخاذها بإعادة تعريف مصطلح "العامل" عبر التوسع في تعريف "العمالة المِثلية" وفرض مساواتها في قوانين العمل الدولية.

مشاركة رئيس الغرفة في اجتماع منظمة العمل العربية بالقاهرة

سمير ناس ينتصر للقضية الفلسطينية في القمة الاقتصادية العربية البريطانية الـ3 بالعاصمة البريطانية لندن بتاريخ 23 نوفمبر 2023

دعم جهود الامن الغذائي

- واصلت الغرفة تعاونها مع وزارة الصناعة والتجارة لمناقشة احتياجات ومتطلبات السوق المحلي في ظل اختلالات سلاسل التوريد العالمية جراء الأزمات والتداعيات الراهنة، من خلال العمل على معالجة بواطن الخلل ومجابهة ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي بما لا ينعكس على أوضاع السوق المحلي، مع الأخذ فى الاعتبار مواجهة أى طارئ قد يؤثر على سلاسل الإمداد والتوريد عبر تنويع مصادر الاستيراد، حيث احتضنت خلال الفترة الماضية لقاءات موسعة جمعت سعادة السيد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، وأعضاء لجنة قطاع الأغذية بالغرفة مع رؤساء وممثلي 20 شركة عاملة في قطاع الأغذية، لتنفيذ توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء بوضع الخطط العاجلة لاستقرار أسعار السلع وضمان وتوفرها محليا في ضوء التطورات التي أثرت على الأسواق العالمية.

- استضافت الغرفة فعالية التوقيع على وثيقة التعهد بعدم رفع الأسعار خلال شهر رمضان المبارك، والتي تهدف إلى دعم القوة الشرائية والحفاظ على استقرار السوق إلى جانب صون حقوق المستهلكين، تعهد فيها 97 تاجراً بتثبيت أسعار السلع جرياً على عادتهم السنوية، حيث قاموا بالتوقيع على الوثيقة.

- اطلقت الغرفة مجموعة من ورش العمل بالتعاون مع صادرات البحرين بهدف توعية مصنعي المواد الغذائية بقوانين ولوائح التصنيع والتصدير، بالإضافة إلى متطلبات التراخيص والقوانين التنظيمية للمنشآت الغذائية، وقد استمرت الورش العمل 3 أيام حيث ناقشت الورشة الأولى المبادئ التوجيهية للوائح الحكومية المتعلقة بقطاع الأغذية والمشروبات، والثانية إجراءات دخول المواد الغذائية للمملكة العربية السعودية، أما الثالثة فكانت متعلقة بالشحن والخدمات اللوجستية للأغذية والمشروبات، كما شارك في الورشة كل من وزارة الصناعة والتجارة، وزارة شؤون البلديات والزراعة، وزارة الصحة، جمارك جسر الملك فهد، جمارك البحرين، هيئة الغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية.

احد ورش العمل التي نظمتها الغرفة لدعم جهود الامن الغذائي

احد ورش العمل التي نظمتها الغرفة لدعم جهود الامن الغذائي

تحسين بيئة العمل الاقتصادية

استجابة لشكاوى التجار من انتشار ظاهرة الأسواق العشوائية في منطقة "رأس زويد" وما تشهده من مخالفات جسيمة، وفي إطار جهودها لحماية واستدامة الأسواق المحلية تواصلت الغرفة مع الجهات الحكومية المعنية لايقاف هذه الظاهرة، وقد توج هذا التحرك بقيام تلك الجهات بعمل ما يلزم للحد من هذه الظاهرة.

التواصل مع الجهات المعنية لاعادة النظر في بعض الرسوم

◄ إعادة النظر في مسألة فتح الحاويات في الميناء

تواصلت الغرفة مع شؤون الجمارك للنظر في إمكانية فحص المحتوى وإنجاز الإجراءات الجمركية اثناء إفراغ الحاويات في مستودعات التجار، على أن يتم دفع أجر الوقت الإضافي للمفتشين من قبل التجار الراغبين بذلك.

◄ اضافة رسوم جديدة على الفنادق في مملكة البحرين

طالبت الغرفة وزارة السياحة إعادة النظر في تطبيق قرار إضافة رسوم جديدة على الفنادق؛ بإضافة رسم وقدره 5 دنانير لكل غرفة في الليلة الواحدة على الفنادق إلى جانب الضريبة الحكومية بنسبة 5%، وضريبة القيمة المضافة بنسبة 10%.

تطوير الأنظمة واللوائح الحكومية

تواصلت الغرفة مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني لتطوير بنود العقود الحكومية التي يتم إبرامها مع منفذي المشاريع الحكومية فيما يخص قطاع البناء والإنشاء والتطوير بما يعود بالنفع على جميع الأطراف.

الارتقاء بالخطاب الإعلامي وقنوات التواصل مع الأعضاء والرأي العام

حرصت الغرفة على الوصول إلى أعضائها وتلبية متطلبات القطاع الخاص بأفضل صورة ممكنة، لذلك بات تعزيز الاتصال في الغرفة من أولوياتها، ففي عام 2023، قامت الغرفة بالبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات هادفة إلى الوصول لأكبر شريحة ممكنة من الأعضاء والرأي العام، وذلك لضمان خدمتهم وإيصال صوتهم وتوعيتهم بمستجدات الأمور ذات الشأن التجاري والاقتصادي، وقد عملت إدارة الاتصال المؤسسي على تغيير نمط عملها وتطويره بما يلبي طموحات الشارع التجاري ومجلس إدارة الغرفة، وذلك من خلال تحسين وتطوير العمليات والآليات المتبعة لتعزيز التواصل الداخلي والخارجي وهوية الغرفة.

أولاً: التغطيات الصحفية والتقارير الإخبارية

تمكنت الغرفة أن تبني علاقات متينة مع مختلف الصحف المحلية العربية والأجنبية، وتم تبادل الخبرات بينها والصحف من خلال تدريب بعض الموظفين في الجرائد وتزويد الجرائد بالتقارير والأخبار الصحفية المعدة من قبل الغرفة، وبلغ حجم الأخبار والتصاريح والتقارير المنشورة في الصحف المحلية خلال عام 2023 ما يقارب 130 خبر صحفي، إلى جانب ذلك فقد تم إنتاج 84 تقرير مصور، و 13 برنامج، وفي إطار منهجية الغرفة بأن تصل أخبارها لأكبر قدر ممكن من القراء والأعضاء، فقد حرصت على شمولية التغطيات للصحف المحلية العربية والأجنبية، حيث بلغت إجمالي الأخبار المنشورة في الصحف الأجنبية ما يقارب 50 مادة إعلامية.

ثانياً: التقارير المصورة والبرامج الهادفة

اعتمدت الغرفة على وسائل حديثة ومشوقة لنشر الرسائل التي ترغب في إيصالها إلى أكبر شريحة ممكنة من المستفدين من خلال إعداد وتنفيذ العديد من البرامج المصورة والهادفة والتي تمثلت أبرزها في الآتي:

- **نشرة برنامج على السريع**: والذي يتناول ملخص لأبرز المواضيع التجارية والاقتصادية التي تهم الشارع البحريني، حيث يهدف البرنامج إلى تبسيط المعلومات ومستجدات الأمور لتصل إلى أكبر قدر ممكن من المشاهدين.
- **سلسلة برامج مجلس تجار**: لقاءات تم بثها في حسابات السوشال ميديا، وتم فيه استضافة رؤساء الغرف التجارية لرواية احتياجات السوق الخليجي وعالم التجارة والاستثمار.
- **بودكاست عمق**: تم استضافة بعض الشخصيات المعروفة، حيث تناول البرنامج ملفات حول الأوضاع الاقتصادية وما تواجهه الساحة من تحديات ومعوقات.
- **برنامج مثلث**: وهو برنامج تواجد فيه ضيوف من مختلف دول العالم، للتحدث عن مشاريعهم المميزة كرواد أعمال.
- **برنامج تحت الهوا**: برنامج حواري عفوي يتم التحدث فيه مع التاجر البحريني الذي يسرد خبراته ومجال عمله وحياته الاجتماعية وتميزه في إدارة أعماله.

- **دلوني على السوق**: برنامج تم عرضة في شهر رمضان المبارك تناول موضوع الأخلاق الاقتصادية وسمات التاجر من منظور الدين الإسلامي الحنيف.
- **الكيف**: استضاف البرنامج عدداً من رواد الأعمال من فئة الشباب لعرض مشاريعهم وقصص نجاحهم، بهدف الترويج لهم وتشجيع باقي الشباب للانخراط في ريادة الأعمال.
- **من العالم إلى البحرين**: برنامج ألقى الضوء على المطاعم والمشاريع العالمية التي احتضنتها مملكة البحرين.
- **The Platform**: برنامج حواري باللغة الإنجليزية، استضاف بعض المسئولين والتجار، لتسليط الضوء على المواضيع المهمة في الشأن الاقتصادي وبعض
- المجالات الأخرى.

الشيف الصغير: برنامج تم بثه في شهر رمضان المبارك، الهدف منه كان دعم وترويج المنتجات الغذائية المحلية، وتم تصويره بالاستعانة ببعض الأطفال بمعاونة بعض الطهاة الماهرين.

ثالثاً: تدشين الاستوديو الجديد

دأب فريق الاتصال على العمل بأقصى إمكانيته لإنشاء استديو جديد للغرفة من خلال الموارد والإمكانات المتاحة داخلياً وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تم الاستفادة من خبرات الموظفين وكفاءاتهم في تصميم وتنفيذ الاستديو بالتنسيق مع الإدارات المعنية، وقد تم الانتهاء من إنشاء الاستديو في أقل من 3 أشهر، وتم البدء في تصوير العديد من البرامج فيه.

رابعاً: تدشين قناة الحفيز

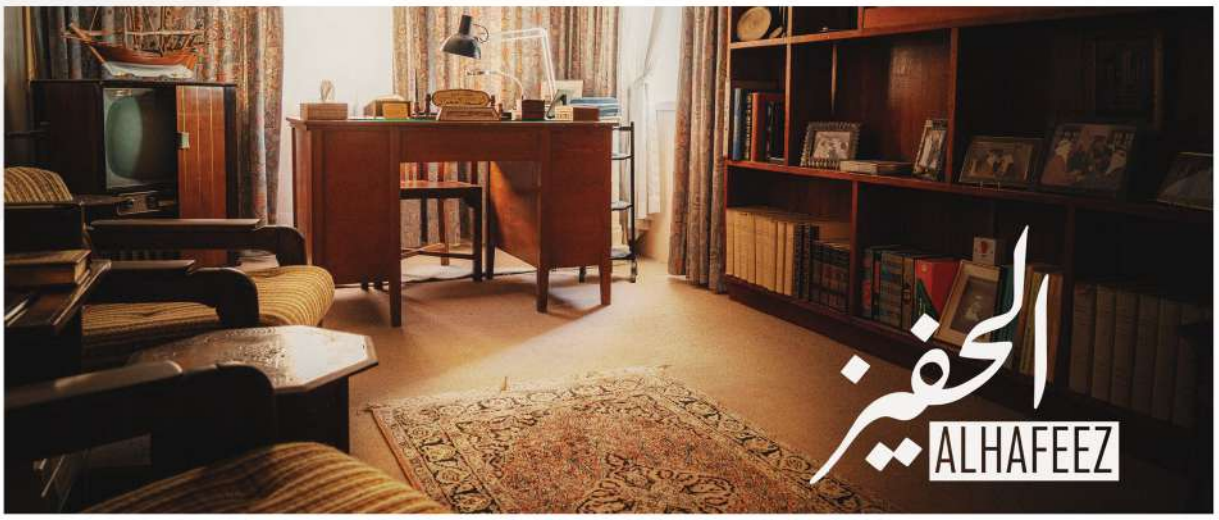

منصة "الحفيز" التي تم إنشاؤها حديثاً، تعتبر منصة رقمية تم تدشينها في اليوتيوب والانستغرام والتيك توك، وهي عبارة عن قناة تنقل صوت وصورة الشارع التجاري، ويتم فيه تقديم محتوى متنوع من برامج وتحليلات ولقاءات تهم أعضاء الغرفة والشارع التجاري المحلي والدولي.

خامساً: تعزيز هوية الغرفة وتطوير منصة الانستغرام

ركزت الغرفة خلال عام 2023، على تطوير منصة الانستغرام الإلكترونية بما يسهل عملية الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من خلال تكثيف التغطيات التي تمت خلال حساب الغرفة مع تغيير سياسة إدارة الحساب ليكون أكثر فعالية وخدمة للعملاء من خلال زيادة نشر البرامج التثقيفية والأفلام القصيرة المصورة التي تهدف إلى تثقيف وتوعية العملاء ومواكبة الاحداث والتطورات.

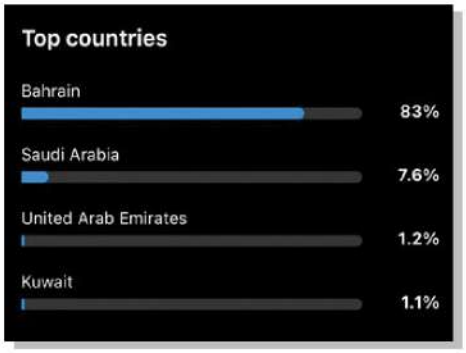

حساب الانستغرام: خلال عام 2023 تم رفع العديد من المنشورات في الانستغرام زاد تفاعل وعدد المشاهدات كما هو مبين أدناه:

بالإضافة إلى نسبة مشاهدات وصلت إلى **45 ألف** مشاهدة للأفلام والبرامج التي تم بثها في القناة

- **تدشين الموقع الإلكتروني الجديد للغرفة:** تماشياً مع توجهات مجلس الإدارة بالعمل على التطوير الدائم للعمل الإداري في غرفة البحرين واتمتة الخدمات المقدمة فيه، والتوجه نحو التحول الرقمي بما يساهم في سرعة ودقة الإنجاز وكسب رضى المتعاملين، إلى جانب خلق منصات إلكترونية متطورة ومتكاملة تمكن الأعضاء من الاستفادة من الخدمات الغرفة على مدار الساعة، فقد تم الانتهاء من تدشين الموقع الإلكتروني الجديد للغرفة بهويته الجديدة وتم تطوير الموقع وتزويده بالمحتوى الثري والهادف بالإضافة إلى تجهيزه ليضم الخدمات الإلكترونية الخاصة بالأعضاء، في إطار تسهيل الإجراءات وتبسيطها.

سادساً: فعاليات متنوعة تخدم التاجر البحريني

نظمت الغرفة خلال عام 2023، ما يقارب 96 فعالية تنوعت ما بين فعاليات اقتصادية واجتماعية وقانونية وتوعوية، وفعاليات أخرى تهدف جميعها خدمة الشارع التجاري وأصحاب المصلحة، وتمثلت أبرز تلك الفعاليات في التالي:

اجتماع اتحاد الغرف العربية والخليجية

بحضور الأمين العام لدول مجلس التعاون جاسم بن محمد البديوي، وعدد من المسؤولين من الغرف العربية والخليجية، إستضافت "الغرفة" أعمال الدورة «134» لمجلس اتحاد الغرف العربية، واجتماعات مجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي «62» يوم الأحد الموافق 10 سبتمبر 2023، بمشاركة ما يقارب 100 شخصية اقتصادية وتجارية وصناعية من 19 دولة عربية وخليجية، وترأس اجتماعات اتحاد الغرف العربية في دورته الحالية، السيد سمير عبدالله ناس بصفته رئيسًا للاتحاد.

استضافة اجتماع غرفة الشرقية

إستضافت "الغرفة" اجتماع خاص مع غرفة الشرقية بالمملكة العربية السعودية لبحث سبل التنمية الاستثمارية للوصول إلى تكاملية تجارية مع الشقيقة الكبرى التي تشهد طفرة نوعية على مختلف الأصعدة، إلى جانب تعزيز الاستثمارات وتوطين المشاريع المشتركة، للاستفادة القصوى من المزايا التي يمتلكها البلدان الشقيقان على مختلف المستويات وكافة الأصعدة.

رؤساء وفود الغرف العربية المشاركة في اجتماع الدورة 134 لمجلس الاتحاد 10 سبتمبر 2023

اجتماع مع غرفة الشرقية لبحث سبل تعزيز التبادل التجاري البحريني السعودي

معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة يلتقي رؤساء وفود الغرف الخليجية المشاركة في اجتماع مجلس الاتحاد بمملكة البحرين 10 سبتمبر 2023

جلسات مشكاة

تم عقد عدة جلسات حوارية مع مختلف وسائل الإعلام لنقل توجهات الغرفة، حيث تم عقد جلسة مع السيدة سونيا جناحي حول موقف الغرفة حيال تغيير قانون العمل في منظمة العمل الدولية، وجلسة أخرى مع السيد خالد الأمين لبحث مبادرة الغرفة المتعلقة بالأمن الغذائي، وجلسة أخرى مع السيد باسم الساعي حول مركز تسوية المنازعات التجارية.

سابعاً: مبادرات الشراكة المجتمعية

برنامج العقوبات البديلة

إيمانًا من الغرفة بأهمية المشاركة في تطبيق العقوبات والتدابير البديلة، وانطلاقا من مبدأ المسؤولية المجتمعية، نظمت الغرفة لقاء جمع بين المعنيين بوضع آلية تنفيذ أحكام قانون العقوبات البديلة مع ممثلي القطاع الخاص، وذلك للمساهمة في توفير فرص عمل ووظائف وأعمال خدمة المجتمع وبرامج التأهيل للمحكوم عليهم والمستفيدين من برامج العقوبات البديلة.

برنامج التلمذة المهنية

استضافت الغرفة المؤتمر الأول لبرنامج التلمذة المهنية الذي أعلنت عنه جامعة بوليتكنك البحرين بالتعاون مع وزارة العمل وصندوق العمل تمكين والذي يشمل مجموعة من التخصصات المهمة التي تحتاج إليها سوق العمل، ومن أبرزها صيانة وتصليح السيارات، واللحام، والكهرباء، والسباكة، والتبريد، والتكيف، حيث يأتي توجه الغرفة لتنظيم والشراكة في مثل هذه البرامج ضمن برنامجها للدورة الثلاثين والتي أولت فيه التدريب المهني أهمية قصوى لدعم احتياجات سوق العمل.

برنامج جرب تشتغل

أطلقت الغرفة النسخة الثانية من برنامج "جرب تشتغل" وذلك في إطار إدراكها لأهمية دور الطلبة الشباب في بناء مستقبل قوي وزاهر لمملكة البحرين، يزخر بكفاءات مؤهلة وقادرة على خوض التجارب المميزة، حيث

تمحور البرنامج في تنمية التوجهات والطموحات المهنية لهذه الفئة المهمة، من خلال توفير فرصة تدريب لهم في إحدى الشركات الخاصة في فترة الاجازة الصيفية، يقوم فيها المشارك بتجربة عمل مهني يتطلع إلى تجربته أو ممارسته في المستقبل.

لقاء تعرفي مع ممثلي الصحافة المحلية عن برنامج مشكاة

افتتاح المعرض الاستثماري الأول رحلة اصلاح 5 نوفمبر 2023

تكريم المشاركين في النسخة الثانية من برنامج "جرب تشتغل" 29 أغسطس 2023

مسابقة مشروعي الصغير

نظمت الغرفة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم مسابقة مشروعي الصغير، والذي يهدف إلى تشجيع الطلبة الموهوبين للإبداع والتميز في تقديم الأفكار الابداعية والدخول في سوق العمل، والتعرف على آخر المستجدات المتعلقة بريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وأتت المسابقة، ضمن سلسلة مبادرات أقامتها الغرفة ضمن برامج الشراكة المجتمعية، و بالتعاون مع مركز الطلبة الموهوبين بوزارة التربية والتعليم، بهدف منح طلبة المدارس الفرصة لإبراز نتاجاتهم الإبداعية المطلوبة لتأسيس مشاريعهم التجارية، وهو ما يتوافق مع أهداف الغرفة والتي تركز على توجيه الشباب على الفرص الاستثمارية المتوافرة في سوق العمل لدعم التنمية والتطور في مملكة البحرين.

المعرض الاستثماري الأول "رحلة إصلاح"

نظمت الغرفة بالشراكة مع الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة بوزارة الداخلية، ومحافظة العاصمة معرض الاستثماري الأول "رحلة الإصلاح" والذي عرض المشاريع الاستثمارية في برنامج السجون المفتوحة للعام 2023، وذلك لتشجيع المبادرات والبرامج الريادية التي تتوافق مع تعزيز الشراكة المجتمعية.

الارتقاء بأداء اللجان القطاعية

في إطار قناعة مجلس الإدارة أن لجان الغرفة هي من أهم آليات العمل والتواصل بين الغرفة وأعضائها، فقد انصب اهتمام مجلس الإدارة ضمن الأولويات التي تصدرت خطة عمله في الفترة الماضية على تفعيل دور لجان الغرفة، كونها المساند الأساسي والرئيس لجهود مجلس الإدارة في تطوير القطاعات التجارية في المملكة، وأحد أهم أدوات التواصل بين الغرفة وأعضائها من خلال الأنشطة والبرامج التي تعكف العمل عليها بشكل مستمر، فضلاً عن دورها في خلق مجالات التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية لإيصال رؤى وشكاوى ومقترحات أعضاء الغرفة من خلال اجتماعاتها الدورية مع صناع القرار في الجهات والهيئات الحكومية لتطوير القطاعات الاقتصادية ودعما للاقتصاد الوطني، وتجدون تفاصيل حول أداء اللجان في الفصل الخاص بها ضمن هذا التقرير.

جانب من أحد اجتماعات اللجان الدائمة بالغرفة

متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الثاني للجان

واصلت الغرفة متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الثاني للجان الدائمة، مع وزارة الصناعة والتجارة تنفيذاً لقرار صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتشكيل فريق عمل برئاسة وزير الصناعة والتجارة لدراسة ومتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر السنوي الثاني للجان الدائمة بالغرفة والذي كان تحت عنوان: واقع الاقتصاد والفرص المتاحة ما بعد الجائحة، وقد تم عرض نتائج المؤتمر ومرئياته خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة والغرفة.

دعم جهود البحث العلمي

وقعت الغرفة 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع 13 جامعة بالمملكة لدعم جهود البحث العلمي في خدمة الأهداف الوطنية، وتستهدف تلك الاتفاقيات تعزيز التكامل بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في دعم تطوير البحث العلمي لمجابهة التحديات ومواكبة المتغيرات العالمية، وهي خطوةً طموحةً نحو تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين كافة المؤسسات الوطنية في مجال النهوض بالعمل التنموي الذي يركز على تطوير القطاعات المختلفة، فضلاً عن اتاحة الأرضية المناسبة لتوظيف قدرات وامكانيات الشباب البحريني المنجز والطموح باعتباره أولوية وطنية لتحفيز مشاركته كقوة عمل وبناء تساهم في التطوير الايجابي لنهضتنا الوطنية وفق أهداف التنمية المستدامة بمسؤولية وتكافؤ حقيقي.

صورة جامعية لممثلي الجامعات عقب توقيع مذكرات تفاهم مع الغرفة

تسويق الفرص الاستثمارية في البحرين

كان للغرفة طيلة السنة التي يغطيها هذا التقرير جهود ملموسة في مجال الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية لمملكة البحرين، وقد تنوعت هذه الجهود ما بين استقبال وفود تجارية اجنبية ومشاركات خارجية، وتنظيم زيارات لوفود تجارية بحرينية الى الخارج، والتواصل مع السفراء والبعثات الدبلوماسية، وتوقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم، بالإضافة الى اجتماعات لمجالس الاعمال المشتركة، ويمكن ايجاز هذه الجهود في الاتي:

خلال زيارة وفد الغرفة الى مصنع هواوي بجمهورية الصين الشعبية 22 أكتوبر 2023

جانب من مشاركة رئيس الغرفة في أعمال منتدى الاقتصاد العربي بدورته الـ 28 في بيروت 25 ديسمبر 2023

مشاركات في فعاليات إقليمية وعالمية

حيث شاركت الغرفة في عدد من الفعاليات الإقليمية والدولية يمكن ايجازها في الاتي:

- القمة الأقتصادية العربية الفرنسية الرابعة في باريس.
- حفل جائزة الشارقة للتميز بدولة الامارات العربية المتحدة.
- قمة الاستثمار في ريادة الأعمال في ابوظبي.
- منتدى الأعمال العربي الألماني الـ 26 بالعاصمة الألمانية برلين.
- القمة العربية البريطانية الثالثة في العاصمة البريطانية لندن.
- مؤتمر ومعرض حول الأمن الغذائي العربي 2023 بمدينة مراكش المغربية.
- القمة الأقتصادية العربية الفرنسية الرابعة في باريس.
- منتدى جازان للاستثمار بالمملكة العربية السعودية.
- منتدى الاعمال الخليجي المصري الأول بالقاهرة.
- الدورة الـ 20 لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب بالأردن.
- المنتدى الخامس لصاحبات الاعمال الخليجيات.
- الدورة التاسعة والثلاثين للكومسيك في مدينة إسطنبول.

رئيس الغرفة يشارك في افتتاح فعاليات المنتدى الخليجي المصري الأول 22 نوفمبر 2023

رئيس الغرفة يشارك في افتتاح فعاليات مؤتمر الامن الغذائي العربي بالمغرب 2 أكتوبر 2023

الغرفة تشارك في منتدى جازان للاستثمار بالمملكة العربية السعودية 30 نوفمبر 2023

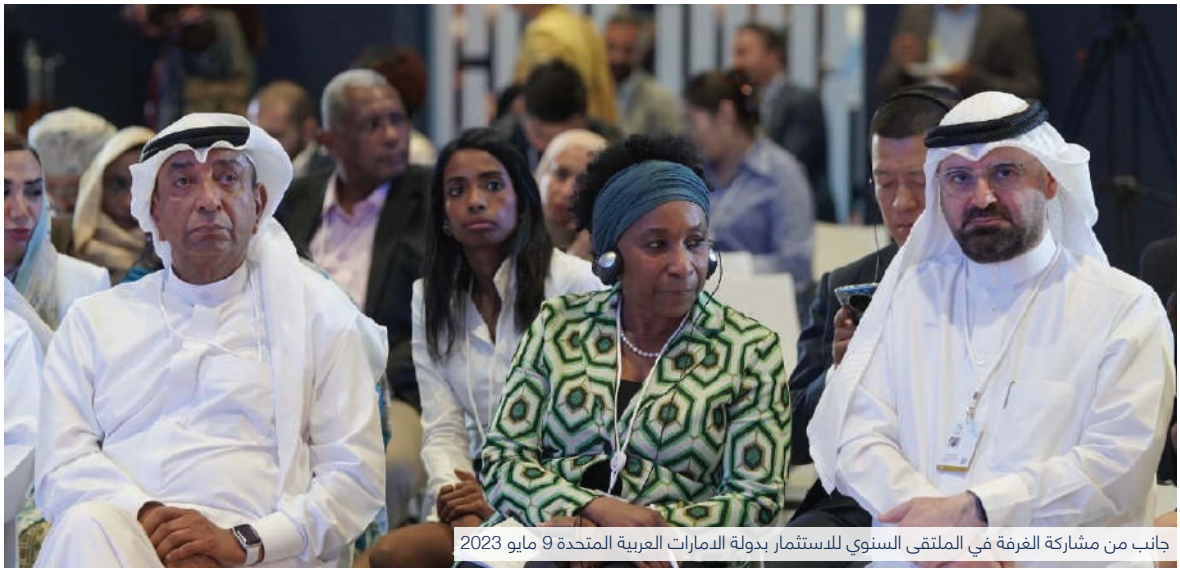
جانب من مشاركة الغرفة في الملتقى السنوي للاستثمار بدولة الامارات العربية المتحدة 9 مايو 2023

المشاركة في اجتماعات الاتحادات والمنظمات العربية والأجنبية

- اجتماع مجلس إدارة والجمعية العمومية للغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة في جنيف.
- اللقاء التشاوري بين رؤساء الغرف الخليجية ووزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون في العاصمة العمانية مسقط.
- الدورة التاسعة والاربعون لمؤتمر العمل العربي بالقاهرة.
- الدورة 111 لمؤتمر العمل الدولي في جنيف.
- اللقاء التشاوري بين وزراء التجارة والصناعة ورؤساء مجالس اتحادات وغرف التجارة بدول مجلس التعاون في بسلطنة عُمان.
- اجتماع مجلس إدارة الغرفة العربية السويسرية في جنيف.
- مجلس إدارة اتحاد الغرف الخليجية الـ 63 بدولة قطر.
- اجتماع اللجنة العليا البحرينية الاماراتية المشتركة في ابوظبي.

وفود تجارية بحرينية الى عدد من الدول الصديقة

- زيارة الوفد التجاري البحريني الى جمهورية الهند.
- زيارة الوفد التجاري البحريني الى اليابان.
- زيارة الوفد التجاري البحريني الى كوريا الجنوبية.
- زيارة الوفد التجاري البحريني الى جمهورية الصين الشعبية.

اجتماعات مجالس أعمال مشتركة

- اجتماعين لمجلس الاعمال البحريني السعودي بمملكة البحرين ومدينة الدمام.
- اجتماع مجلس الاعمال البحريني الاماراتي.

المشاركين في اجتماع مجلس الاعمال البحريني السعودي الـ6 بمقر غرفة الشرقية 10 ديسمبر 2023

مشاركة وفد الغرفة في اجتماع منظمة العمل الدولية في جنيف 14 يونيو 2023

اجتماع مجلس الاعمال البحريني الاماراتي بالمنامة 11 سبتمبر 2023

مشاركة الغرفة ضمن الوفد الرسمي لمملكة البحرين في منتدى التعاون التجاري الخليجي الصيني في بكين 22 أكتوبر 2023

الوفود التجارية الزائرة لغرفة البحرين خلال العام 2023

- اللقاء التجاري البحريني الأردني.
- لقاء الوفد التجاري البافاري (المانيا) قطاع الطاقة المتجددة.
- الوفد التجاري الايطالي - قطاع الطاقة.
- الوفد التجاري التايلندي - قطاع الأغذية.
- الوفد التجاري البلجيكي - قطاع التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الوفد التجاري الروسي.

منتدى الاعمال البحريني الكوري 5 نوفمبر 2023

الفعاليات الدولية في مملكة البحرين

- المنتدى البحريني الكوري الخامس.
- اللجنة العليا المشتركة البحرينية الإماراتية.
- ملتقى أفضل الممارسات في التجارة الدولية بحضور ممثلين 19 سفارة وملحقية دبلوماسية في مملكة البحرين – The Cube 2.

الاجتماع الـ5 لمجلس الاعمال البحريني السعودي المشترك بالمنامة 14 مايو 2023

استقبال الوفد التايلاندي المتخصص في القطاع الغذائي 26 سبتمبر 2023

الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي مع رؤساء الغرف الخليجية خلال الاجتماع الـ62 لمجلس الاتحاد 12 سبتمبر 2023

الغرفة تلتقي الرئيس التنفيذي لشركة هواوي 12 ديسمبر 2023

التواصل مع السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية

في إطار تنمية العلاقات التجارية وفتح قنوات جديدة من التواصل والتعاون والشراكة التجارية بين أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم من الدول الشقيقة والصديقة، استقبلت الغرفة خلال عام 2023 العديد من السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى المملكة ، وبحثت تلك اللقاءات سبل تطوير العلاقات الاقتصادية وتذليل المعوقات التي تعترض النهوض بتلك العلاقات، حيث اجتمعت مع سفراء كل من: دولة الكويت، كازاخستان، جمهورية ليتوانيا، جمهورية كاريليا الروسية، سريلانكا، الوزير المفوض ورئيس قسم الشؤون التجارية و الأقتصادية بمندوبية الاتحاد الأوربي، ساحل العاج، جمهورية الصين الشعبية، إيطاليا، اثيوبيا، العراق، الولايات الأميركية المتحدة، باكستان.

زيارة السفير الكويتي الى الغرفة 28 فبراير 2023

لقاء مع وفد صندوق النقد الدولي 16 مايو 2023

مرئيات لتطوير علاقات البحرين مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة

رفعت الغرفة مرئياتها بشأن تطوير علاقات مملكة البحرين مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، من ضمنها المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وجمهورية الهند، وجمهورية مصر العربية، طالبت في مجملها العمل على تخفيف القيود الجمركية والرسوم على صادرات البحرين إلى تلك الدول، تطوير التعاون في المجال السياحي، وتأسيس مشاريع استثمارية مشتركة خاصة في مجال الامن الغذائي والصناعات التحويلية، والقطاعات الخدمية والإنتاجية، تبادل المعلومات حول فرص ومجالات الاستثمار المتاحة، وزيارات الوفود التجارية للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة بكلى البلدين، وتفعيل اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم الموقعة بين البحرين وتلك الدول.

تعزيز تواجد الغرفة في المحافل الادولية

- قامت الغرفة بتسمية النائب الأول لرئيسها سعادة السيد خالد محمد نجيبي كممثل عنها في عضوية مجلس إدارة الغرفة العربية الألمانية.
- قامت الغرفة بتسمية عضو المكتب التنفيذي السيد باسم محمد الساعي كممثل عنها في مجلس إدارة الغرفة العربية الأيرلندية.
- قامت الغرفة بتسمية عضو مجلس الإدارة سعادة السيدة بتول محمد دادباي كممثلة عنها في مجلس إدارة الغرفة الهندية.
- تسمية السيد باسم محمد الساعي عضو المكتب التنفيذي والسيدة سونيا جناحي عضو مجلس الإدارة كممثلين عن الغرفة في اللجنة الوطنية لغرفة التجارة الدولية

تعزيز التواصل مع الأعضاء

تكريساً لنهج التواصل الذي تبناه مجلس إدارة الغرفة منذ بداية الدورة "30" مع أعضاء الغرفة والمجتمع التجاري ومختلف الفعاليات، شهد عام 2023 العديد من المبادرات لتحقيق هذا الهدف:

- نظمت الغرفة مجلساً رمضانياً شارك فيه العديد من الأعضاء والشخصيات العامة.
- اجتماعات اللجان القطاعية حيث كانت فرصة للتواصل بين ممثلي مختلف القطاعات ومجلس الإدارة، وتم فيها تداول المواضيع والقضايا المتعلقة بسبل الارتقاء بتلك القطاعات.
- استمر نهج التواصل من خلال الدعوات التي وجهتها الغرفة لأعضائها لحضور مختلف الفعاليات والأنشطة التي نظمتها خلال العام الماضي.
- الاستبيانات التي وزعت على الأعضاء لاستشفاف رأيهم حول عدد من المواضيع الاقتصادية، وكان الهدف من كل ذلك هو تأكيد تمثيل الغرفة لهؤلاء الأعضاء وترسيخاً لمبدأ المشاركة في رسم السياسات والخطط والبرامج.

شكاوى الأعضاء:

قامت وحدة الشكاوى بالغرفة بتنفيذ دورها الحيوي في تلقي الاستفسارات والاستماع الى شكاوى أعضاء الغرفة المختلفة، وقد تم التواصل مع الوزارات والهيئات الرسمية ذات العلاقة بالقطاع الخاص للنظر في الشكاوى الواردة للغرفة، الى جانب ضباط الاتصال المعتمدين، حيث تم استلام 73 شكوى واستفسار خلال العام 2023 تم حل ما نسبته 69.9% منها وبالتفاصيل التالية:

- 51 شكوى تم حلها
- 17 شكوى لم يتم حلها
- 5 شكاوى خارج اختصاص الغرفة

واعتمدت وحدة شكاوى الأعضاء على تلقي الشكاوى عبر الموقع الالكتروني للغرفة او عبر الرسائل الرسمية الموجهة للغرفة.

المجلس الرمضاني للغرفة مارس 2023

المجلس الرمضاني للغرفة مارس 2023

المجلس الرمضاني للغرفة مارس 2023

ابداء الرأي في القوانين والتشريعات

في إطار دورها في توفير بيئة عمل قانونية تساعد على تطوير إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني، أبدت الغرفة خلال عام 2023 مرئياتها حول الكثير من مشروع قانون أو اقتراحات بقانون أو اقتراحات برغبة محالة من السلطة التشريعية بلغ عددها (53) مرئية والتي انبثقت منها أكثر من 160 توصية، وقد حرص مجلس الإدارة أن تكون تلك المرئيات متوافقة كلياً مع مصلحة قطاع أصحاب الأعمال واقتصادنا الوطني، وليس مصلحة قطاع معين على حساب قطاعات أخرى من المجتمع، ومن أبرز هذه المشاريع:

- الإقتراح بقانون بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم (58) لسنة 2009 بشأن حقوق المُسنين.
- المرسوم بقانون رقم (40) لسنة 2022 بإضافة مادة جديدة برقم (الأولى مكرراً) إلى القانون رقم (81) لسنة 2006 بالموافقة على قانون (نظام) التنظيم الصناعي المُوحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مشروع الاتفاقية العربية بشأن الأنماط الجديدة للعمل، ومشروع التوصية العربية رقم (10) لسنة 2023 بشأن الأنماط الجديدة للعمل.
- المرسوم بقانون رقم (40) لسنة 2022 بإضافة مادة جديدة برقم (الأولى مكرراً) إلى القانون رقم (81) لسنة 2006 بالموافقة على قانون (نظام) التنظيم الصناعي المُوحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2022 بالموافقة على تعديل بعض أحكام النظام "القانون" الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مشروع قانون بالتصديق على الإتفاقية بين مملكة البحرين واليابان لتبادل تشجيع وحماية الإستثمار.
- الإقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (57) لسنة 2006 بشأن صندوق العمل
- الاقتراح بقانون بشأن العاملين في المنازل ومن في حكمهم.

- مشروع قانون بتعديل المادة (26) من القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن تنظيم سوق العمل
الاقتراح بقانون بتعديل المادة (345) من المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.
- مشروع قانون بتعديل المادة (4) من القانون رقم (57) لسنة 2006 بإنشاء صندوق العمل.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987.
- الاقتراح بقانون بتعديل مادة (41) من قانون رقم (19) بشأن تنظيم سوق العمل.
- الاقتراح بقانون بتعديل المادة (10) من المرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2015 بشأن السجل التجاري.
- تعديل المادة (264) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.
- الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون التجارة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987.
- مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (21مكرراً) الى قانون الخدمة المدنية رقم (48) لسنة 2010.
- مشروع قانون المعاملات المضمونة.
- مشروع قرار بإصدار لائحة بتحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب اصدارها والتعامل معها.
- الاقتراح برغبة بشأن تطوير سوق المنامة.

مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون تفتح آفاق أوسع أمام القطاع الخاص

شهد عام 2023 توقيع الغرفة لعدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع عدد من الجهات المحلية والخارجية، استهدفت تعزيز علاقة الغرفة بتلك الجهات، ومساعدة الغرفة على الارتقاء بخدماتها عبر الشراكة الفاعلة والحيوية مع عدد من الجمعيات والمنظمات وشملت:

توقيع مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين وجمعية المحامين البحرينية

تستهدف للتعاون المشترك في المجالات القانونية والتشريعية المتعلقة بالعمل الاقتصادي، بجانب تعزيز العمل نحو الارتقاء بمستويات التعاون والتشاور وتبادل الدراسات والمعلومات.

توقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية البحرينية لغرفة التجارة الدولية

تستهدف تحقيق المزيد من المكاسب للقطاع الخاص والاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الأعمال، وذلك عبر تعريف أصحاب الأعمال بآليات وأطر التوسع بأعمالهم للوصول إلى الأسواق الخارجية، وتوعيتهم بمخاطر التعاملات الدولية لحماية مصالحهم، إلى جانب تسليط الضوء على أهم الأدوار التي تقوم بها البحرين في المحافل الإقليمية والدولية.

توقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد الغرف العراقية

تسعى الى تأطير التعاون بين الغرفتين بما يعود بالنفع على القطاع الخاص في البلدين.

خلال التوقيع على مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين وجمعية المحاميين البحرينية 23 يناير 2023

توقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية لغرفة التجارة الدولية 7 فبراير 2023

التوقيع على مذكرة تفاهم مع اتحاد الغرف العراقية 11 سبتمبر 2023

تسوية المنازعات التجارية

تلقت الغرفة خلال عام 2023 عدد (19) منازعة تجارية، وقد استطاعت تسوية وحسم (15) منازعة تجارية منها بالطرق الودية بين أطرافها، وجاري العمل على تسوية المنازعات الباقية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة.

تفعيل مركز لتسوية المنازعات التجارية بغرفة البحرين

لقاء تعريفي للوسطاء المسجلين للانضمام لمركز تسوية المنازعات التجارية التابع للغرفة 19 نوفمبر 2023

واصل المجلس اتخاذ الخطوات الفعلية لتأسيس مركز للتحكيم والتوفيق التجاري حيث بدأ المركز العمل رسمياً اعتباراً من 15 ديسمبر 2022، حيث يقدم خدماته لأعضاء الغرفة وللقطاع الخاص، بما يتوافق مع السياسة العامة للدولة في إيجاد بيئة تجارية قانونية مُتقدمة تكفل تسوية النزاعات التجارية بصورة سريعة ومتخصصة بين أعضاء الغرفة وبينهم وبين الغير وبمصاريف وإجراءات مناسبة ومعقولة وبما يكفل سرعة الفصل فيها على يد جهاز من الوسطاء والمحكمين، وقد تم فتح باب التسجيل في قيد الوسطاء ابتداءً تاريخ 23 يوليو 2023، وتم قبول (36) وسيط من المستوفين لشروط التسجيل في قيد الوسطاء، وينقسم عدد الوسطاء المقبولين الى (15) وسيط ممارس من الذين مارسوا لعدد أكثر من 3 قضايا في الوساطة و (22) وسيط معتمد من الحاصلين على شهادة احترافية في الوساطة من المراكز المعتمدة لدى المركز، وجرى اعتماد الوسطاء حسب اختصاصاتهم لـ 10 قطاعات حسب اللجان القطاعية بالغرفة، وعقد المركز 3 فعاليات ولقاءات توعوية وإعلامية للتسويق عن المركز لأعضاء الغرفة للتعريف عن دور المركز في تسوية المنازعات التجارية عن طريق الوساطة.

تطوير بيئة العمل الداخلية

خطى مجلس الإدارة في الفترة التي يغطيها هذا التقرير خطوات متقدمة باتجاه تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري، وذلك بهدف تعزيز أداء هذه المؤسسة وتطوير الخدمات التي تقدمها إلى أعضائها، وفي هذا الاتجاه اقر المجلس:

- **إعادة الهيكلة ومراجعة وتحديث جميع اللوائح الداخلية للغرفة.**
- **صناعة نجوم الغرفة من الموظفين ذوي الخبرة المعرفية والعملية – التراكمية**

تم الانتهاء من العمل على اعتماد متطلبات الكفاءات السلوكية وخطة المستقبل الوظيفي والتميز المؤسسي في تقييم الأفراد المتميزين، وتم صناعة مؤشر الخبير في المؤسسة، كما وتم إعادة تفعيل فريق عمل جائزة الغرفة لأفضل فكرة وإعادة تسميته واستراتيجيته بشكل مبتكر بالاضافة الى تشكيل لجنة من الخبراء مكونة من مجلس الادارة واللجان والجهاز التنفيذي.

- **مدونة الغرفة الشاملة**

لضمان مواكبة السياسات والإجراءات واللوائح الداخلية وأدوات الرصد والمتابعة المعتمدة للتحديثات الدورية المبنية على التطور المرحلي لعمليات وموقع الغرفة كمنصة تمثيل للقطاع الخاص، تم العمل على تطبيق كل الإدارات إلى منهجية SMART في أهدافها لسنة 2023، مع آليات تدقيقها والتوافق عليها، وأتمتة الأهداف لمتابعتها آليا بنسبة 100%، مع إمكانية رفع التقارير الفورية للرئيس التنفيذي ورؤساء القطاعات، بما يُمكن تحويله إلى لوحة مؤشرات القياس الرئيسية (DASHBOARD).

- **أتمتة متابعات الإنتاجية المؤسسية**

اعتماد منهجية إدارة المشاريع (PMS) موحد لجميع القطاعات وأقسام الجهاز الإداري للرصد والمتابعة الاستقصائية لقياس فجوات التنافسية والإنتاجية المؤسسية.

- **ربط مبادرات برنامج عمل مجلس الإدارة بتوصيات اللجان والدراسات**

تم اعداد منظومة عمل MALOG، لرصد وتدوين جميع التوصيات الصادرة عن الغرفة من جميع الإدارات والقنوات في مدونة واحدة وتصنيفها بما يخدم مصلحة القطاع الخاص والعام.

فعاليات توعوية وتثقيفية موجهة للقطاع الخاص

قامت الغرفة خلال عام 2023، بتنظيم العديد من الفعاليات التي تستهدف نشر الوعي، وتعريف مجتمع الأعمال بآخر المستجدات على الساحة الاقتصادية المحلية والعالمية، وتسليط الضوء على العديد من القضايا التي تهم القطاع التجاري، من قوانين وتشريعات ذات الصلة بالتجارة والصناعة، وقرارات وزارية، ومن منها على سبيل المثال:

- لقاء تعريفي حول مركز تسوية المنازعات التجارية للقطاع المصرفي.
- لقاء تعريفي حول "قانون الوساطة" بالشراكة مع جمعية المحامين البحرينية ومجلس التنمية الاقتصادية.
- عقد لقاء تعريفي حول "مركز تسوية المنازعات التجارية للقطاع المصرفي" بالتعاون مع جمعية المصارف البحرينية.
- ندوة بعنوان " حقوق والتزامات صاحب العمل " بالتعاون معهد الدراسات القضائية والقانونية.
- لقاء تعريفي حول "قانون الإفلاس وإعادة التنظيم" بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.
- ندوة بعنوان "العلاقة بين صاحب العمل والتأمين الاجتماعي" بالتعاون مع هيئة التأمين الاجتماعي ومعهد الدراسات القضائية والقانونية.
- مؤتمر صحفي حول خدمات مركز تسوية المنازعات التجارية.

ندوة "العلاقة بين صاحب العمل والتأمين الاجتماعي" 2 ديسمبر 2023

لقاء تعريفي للوسطاء المسجلين للانضمام لمركز تسوية المنازعات التجارية التابع للغرفة 19 نوفمبر 2023

لقاء تعريفي للوسطاء المسجلين للانضمام لمركز تسوية المنازعات التجارية التابع للغرفة 19 نوفمبر 2023

تطوير الخدمات الذكية

استمرت المشاريع والمبادرات خلال عام 2023 لتحويل الغرفة إلى مؤسسة ذكية تعتمد التقنية الحديثة في اعمالها، بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة للشارع التجاري وللقطاع الخاص عن طريق زيادة الفاعلية التنظيمية، وذلك عبر تدشين حزمة من الخدمات الالكترونية النوعية الجديدة، سواء تلك المقدمة للأعضاء أو تلك التي تنظم العمل الداخلي، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **انجاز مركز الاتصالات لخدمات العملاء**

حيث أصبح من الممكن الوصول الى مركز العملاء عن طريق مركز اتصال موحد.

- **انجاز مشروع التحول الرقمي**

تمكنت الغرفة من الولوج إلى مرحلة متقدمة في التحول الرقمي من حيث تحقيق تكامل للعمليات وتحسين كفاءة الأداء والدقة والاعتماد على منظومة متكاملة لخدمات العملاء والموارد البشرية و الـ ERP.

- **تدشين موقع الغرفة الإلكتروني على شبكة الانترنت**

من خلال بوابة رقمية متطورة للتواصل يمكن للأعضاء الوصول إلى خدمات الغرفة المختلفة بسهولة ويسر، مع إضافة تقنيات حديثة تسهل التواصل مع الأعضاء.

- **إنجاز منصة خدمات العملاء الرقمية**

عبر إطلاق منصة خدمات رقمية للأعضاء، تعزز علاقة الغرفة مع أعضائها، وتوفر حلول فعالة ومبتكرة لاحتياجاتهم.

- **تفعيل خدمة تسوية المنازعات**

تم تفعيل خدمة تسوية المنازعات الالكترونياً.

- **الخدمات الداخلية**

تدشين نظام العقود مما يسهم في تسهيل عملية توثيق ومتابعة العقود بين الادارات وبالتالي زيادة الإنتاجية، وتدشين نظام المراسلات عبر منصة موحدة ومتكاملة للتواصل الداخلي والخارجي، مما عزز التفاعل بين الإدارات المختلفة وتبادل المعلومات بشكل فعال، وتفعيل البطاقات الإلكترونية للموظفين والوسطاء من خلال توفير الهوية الرقمية، كما تم تحديث الانظمة الأمنية للبيانات والأنظمة للحفاظ على سلامة المعلومات وضمان استمرارية العمليات بدون توقف.

دعم الشعب الفلسطيني في غزة

تجاوباً مع التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه بتنظيم حملة وطنية لمساعدة الأشقاء الفلسطينيين جراء الحرب الدائرة في غزة والظروف الإنسانية الصعبة التي يمرون بها، وانطلاقاً من مسئوليات الغرفة الوطنية الداعمة للموقف الرسمي والأهلي لمملكة البحرين المناصر للشعب الفلسطيني الشقيق في محنته الأليمة، ساهمت الغرفة في تلك الحملة الإنسانية الخيرة بمبلغ 100 ألف دينار بحريني.

تدشين كتاب النخبة التجارية البحرينية في الهند

كأول عمل توثيقي يجمع سيرة وتجربة مجموعة كبيرة من الوجوه الاقتصادية والتجارية البحرينية التي عملت وسكنت بصفة دائمة أو موسمية في الهند في فترة ازدهار تجارة اللؤلؤ، دشنت الغرفة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 وبحضور عدد من المعنيين كتاب "النخبة التجارية البحرينية في الهند: بين نهاية القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين"، ويعطي الكتاب صورة شاملة عن موضوع العلاقات البحرينية الهندية في مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والتجارية والثقافية والسياسية عبر التاريخ، مع التركيز على القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، ويبرز الدور الحقيقي الذي لعبهُ أجدادنا البحرينيون في بناء العلاقات التجارية بين البحرين والهند على مدى السنين الماضية.

خلال تدشين كتاب النخبة التجارية البحرينية في الهند 10 أكتوبر 2023

خلال تدشين كتاب النخبة التجارية البحرينية في الهند 10 أكتوبر 2023

بنك السلام
Al Salam Bank
بنك السلام
Al Salam Bank

ORCHID'S DREAM NO.1

اللجان القطاعية

عملت اللجان على وضع أهداف وبرنامج عمل تم إعداده بعد دراسة واطلاع على الوضع الاقتصادي وأهم القضايا التي تدعم استدامة وتطور المؤسسات والشركات، حيث تم تقديم عدد من المرئيات والمقترحات للجهات الحكومية و التي تدعم استدامة المؤسسات التجارية بمختلف القطاعات، كما نظمت عدد من الفعاليات التوعوية والتثقيفية لأصحاب الأعمال .
وقد عقدت اللجان عدد من اللقاءات مع أصحاب القرار والمسؤولين بمختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية لمناقشة حلحلة أهم القضايا والتحديات التي تواجه أصحاب الأعمال .

◄ لجنة المالية والتأمين والضرائب

- قدمت اللجنة عدد من المرئيات والمقترحات التي تخص عدد من القضايا أهمها :
- مرئيات للمجلس الأعلى للصحة حول نتائج تطبيق مشروع الضمان الصحي على القطاعات .
- تعمل اللجنة ضمن فريق العمل الخاص بمبادرة 360 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف لتفعيل التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات والذي يتضمن ممثلين من عدة جهات مثل: مصرف البحرين المركزي، وزارة الصناعة والتجارة، شركة (بنفت) حيث تم عقد عدة اجتماعات مع سعادة وزير الصناعة والتجارة لمناقشة الخطوات التنفيذية للمبادرة.
- مرئيات ومقترحات تنظيمية حول قانون إعادة التنظيم والإفلاس.
- تم تقديم مقترح متكامل لوزارة الصناعة والتجارة حول آلية تنفيذمشروع التصنيف الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عقدت اللجنة لقاء مع (تمكين) لمناقشة احتياجات القطاع المالي وتطوير البرامج المُقدمة لهذا القطاع .
- نظمت اللجنة بالتعاون مع جمعية مصارف البحرين ندوة توعوية حول أساليب الاحتيال.

◄ 2. لجنة القطاع الغذائي

- دعماً لتمكين القطاع الخاص لتعزيز الأمن الغذائي، فقد قدمت اللجنة عدد من المقترحات للجنة التحقيق البرلمانية لمجلس النواب، بالإضافة إلى عدد من المرئيات والمشاريع التي تدعم خلق فرص استثمارية في القطاع الزراعي في مملكة البحرين.
- تعمل اللجنة وبالتنسيق الدائم مع وزارة شئون البلديات والزراعة حول مشروع تأسيس مركز الحلال والذي سيعطي اعتماديه لمصدري المنتجات الغذائية.
-وبشأن المخزون الاستراتيجي للأرز فقد تعاونت اللجنة بشكل عاجل مع سعادة وزير الصناعة والتجارة بشأن متابعة مخزون الأرز والتأكيد على وفرته مع وضع خطة تضمن توافر المخزون الذي يلبي احتياجات المملكة.
-نظمت اللجنة سلسلة من ورش العمل حول اشتراطات تصدير المنتجات الغذائية للمملكة العربية السعودية بالتعاون مع صادرات البحرين وذلك بهدف توعية المصدرين حول تلك الاشتراطات وتسهيل عمليات التصدير، وحث منتجي المواد الغذائية للتوجه للأسواق الخليجية.

◁ تعزيزاً للتواصل مع أصحاب الأعمال، فقد نظمت اللجنة عدداً من الزيارات والفعاليات:

- لقاء مع تجار الأغذية لمناقشة أسعار المواد الغذائية الأساسية بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة.
- لقاء مع تمكين لمناقشة احتياجات القطاع الغذائي وتطوير البرامج المُقدمة لهذا القطاع.
- لقاء وفد الأعمال التايلندي لقطاع الأغذية، للاطلاع على الفرص الاستثمارية للتصدير والاستيراد .
- نظمت اللجنة زيارات لمصنع أرلا للحليب والأجبان ومصنع بافكو لتصنيع وتصدير الحبوب، بهدف الاطلاع على أحدث تقنيات التصنيع .
- نظمت اللجنة لقاء مع تجار الأغذية لمناقشة مقترح مبادرة حول إضافة السعرات الحرارية على قوائم الطعام في المطاعم بهدف رفع التوعية الصحية.

3. لجنة العقار والإنشاء

عمدت اللجنة على دراسة التنظيمات و التشريعات بهدف تقديم مرئيات وتوصيات تدعم تطوير الأنظمة والبنية التحتية لتطوير قطاعي العقار والإنشاء بالتنسيق الكامل مع الجهات المعنية بالمملكة كما يلي:

- قدمت اللجنة تقريراً مفصلاً يسلط الضوء على التحديات التي تواجه نظام بنايات والتوصيات التي من شأنها تطوير النظام وتحقيق الاستفادة القصوى منه للقطاع وذلك بالتعاون والتنسيق مع أصحاب المؤسسات العقارية والإنشائية بالمملكة.
- إعداد دراسة ومرئيات حول تطوير عدد من التقارير الاحصائية التي تم إرسالها من قبل هيئة التخطيط العمراني، بالتنسيق مع إدارة الدراسات والبحوث بالغرفة.
- قدمت اللجنة تقريراً بالتحديات والحلول المقترحة الخاصة بالحصول على الموافقات الأمنية واجراءات التسجيل العقاري.
- درست اللجنة مدى إمكانية تعديل قانون نظام تنظيم المهن الهندسية ليشمل قطاع المقاولات تمهيداً لتقديم مبادرة لإنشاء هيئة تنظيم قطاع المقاولات.
- تم تقديم عدد من المرئيات والتعديلات المقترحة للجهات الحكومية المعنية حول قانون اشتراطات التعمير وذلك بالتنسيق مع جمعية المكاتب الهندسية و جمعية المطورين العقاريين وأصحاب الشركات بالقطاع.
- تقديم مرئيات تطويرية لمحوى العقود الحكومية بالتعاون مع فريق العمل المعني بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- لقاء مع اللجنة الوزارية للشؤون المالية والإقتصادية والتوازن المالي لبحث سبل تطوير القطاع العقاري.

4. لجنة الأسواق التجارية

عملت اللجنة خلال العامين 2022 – 2023 بجهد مع القطاعات المنضوية ضمن نطاق عملها حيث تم إنجاز أغلب أهداف خطة عمل اللجنة.

- بهدف تعزيز التواصل مع الشارع التجاري بمختلف القطاعات، نظمت لجنة الأسواق التجارية عدداً من اللقاءات والزيارات الميدانية للمؤسسات التجارية وعدد من الجمعيات و الأسواق المركزية بهدف الاطلاع عن كثب على التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال والنظر في تقديم التوصيات والحلول الملائمة.
- التعاون مع تمكين لمناقشة احتياجات القطاع وتطوير البرامج المُقدمة لهذا القطاع.
- التقت اللجنة بجمعية سيدات الأعمال و جمعية ريادة الأعمال البحرينية بالإضافة إلى جمعية THMC.
- زيارة لمنطقة سلماباد و السوق المركزي بالمنامة بالتعاون مع مجلس النوب وذلك لتحديد التحديات التي تواجه أصحاب الفرشات و المحلات لتقديم مقترحات تطويرية لتلك الأسواق والمناطق التجارية .
- نظمت اللجنة ندوة تعريفية حول إجراءات مجلس المناقصات والمزايدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 14 نوفمبر 2023، لتعريف المؤسسات الصغيرة وتشجيعهم على الدخول في المناقصات الحكومية.
- الالتقاء بأصحاب محلات و ورش الذهب للتعرف على أهم التحديات التي تواجه استمرارية هذه المهنة العريقة وذلك بالتعاون مع إدارة الدراسات والبحوث ، حيث أعدت الغرفة دراسة متكاملة حول ذلك.
- التقت اللجنة بشركة "إدامة" لمناقشة موضوع توفير مواقف للسيارات في الاسواق الشعبية وبالأخص سوق المحرق ، حيث تم الافادة بأنه جاري بناء مواقف سيارات خاصة لمرتادي الأسواق.
- قامت لجنة الأسواق التجارية بإطلاق برنامج تسجيل واستحداث قاعدة بيانات محمية لصغار التجار البحرينيين.

5. لجنة التعليم والتدريب

- وبهدف السعي للترويج للسياحة التعليمية بمملكة البحرين فقد تم عقد اجتماع مع الأمين العام لمجلس التعليم العالي للتشاور حول خطوات الاعتراف بالجامعات البحرينية في الخليج بالإضافة إلى اللقاء مع شؤون الجنسية والجوازات والإقامة بوزارة الداخلية للتباحث حول إصدار فيزا للطلاب الأجانب للدراسة في البحرين.
- عقدت اللجنة عدد من اللقاءات مع كل من ممثلي سفارة دولة الإمارات العربي المتحدة، ودولة الكويت، وسلطنة عمان لبحث آليات تبادل الخبرات.
- كما تم التعاون مع لجنتي الضيافة والسياحة ولجنة العقار والإنشاء لبحث موضوع توفير أماكن لسكن الطلبة باسعار مناسبة،وكذلك مقترح برنامج سياحي لاستقطاب الطلبة وكذلك الفرص والتحديات في هذا الشأن.
- عقد اجتماع مع المعنيين بوزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي لعرض الإجراءات التي تدعم تحقيق الاستقلالية للمؤسسات التعليمية في البحرين والتباحث عن أهميتها للاقتصاد الوطني وتشجيع وتسهيل الاستثمار وتحقيق رؤية البحرين 2030.
- بما يخص ربط وتطوير احتياجات سوق العمل بالتمهين مع المؤسسات التعليمية والتدريبية العامة والخاصة (أكاديمياً ومهنياً)، تعمل اللجنة على التعرف على برامج التمهين الدولية والاطلاع على تجارب الدول في هذا الشأن ،بالإضافة إلى الاطلاع على توفير برامج تمهينية تلبي حاجات السوق المحلية والإقليمية .
- اجتماع مع ديوان الرقابة المالية والادارية وصندوق العمل "تمكين" لمناقشة البرامج المقدمة لتطوير القطاع.
- أولت اللجنة اهتماماً كبيراً بالتعليم المبكر، وحرصت على الإلتقى بممثلي رياض الأطفال لمناقشة متطلبات مؤسسات التعليم المبكر.

6. لجنة القطاع الصحي

- تم اعداد دراسة خاصة بنقص الأدوية ورسوم الاجهزة الطبية، وعليه تم تشكيل لجنة مصغرة من عدة جهات حكومية رفعت توصيات لصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وجاري الوصول الى توافقات مع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية فيما يخص الرسوم.
- وبهدف دعم الكفاءات الطبية بالمملكة، قدمت اللجنة مقترح متكامل حول آلية التعاون بين القطاعين العام والخاص لتدريب الأطباء وتهيئتهم للحصول على درجات عليا في تخصاصتهم، بالإضافة إلى مقترح آخر حول استحداث برنامج يدعم تدريب مساعدي ممرضي بحرينيين بالتنسيق مع المجلس الأعلى للصحة.
- تشارك اللجنة ضمن الفريق الوطني للإشراف على تنتفيذ و متابعة الخطة الاستراتيجية للسياحة العلاجية بالمملكة.
- لقاء مع صندوق العمل (تمكين) لمناقشة احتياجات القطاع الصحي.

7. لجنة الصناعة و الطاقة

- بهدف الدفع باتجاه تشجيع الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية مع المصانع الكبيرة تتعاون اللجنة بشكل مستمر مع إدارة التنمية الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة ،لوضع آليات وبرامج تحقق ذلك، حيث تم تنظيم معرض للصناعات البحرينية بالتعاون مع جمعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شركة المنيوم البحرين "ألبا" بعنوان (الشراكة بين المصانع الكبيرة و المصانع الصغيرة في قطع الغيار).
- تم مناقشة إجراء دراسة حول وضع العمالة البحرينية بالمصانع مع شركة GOIC المكلفة من قبل وزارة الصناعة لدراسة وضع العمالة الصناعية البحرينية في المصانع.
- بهدف تمكين المصانع للتحول الرقمي، التقت اللجنة بصندوق العمل"تمكين"،وممثلي وزارة الصناعة والتجارة لمناقشة برامج تدعم ذلك.
- نظمت اللجنة فعاليتين للتوعية حول أهمية التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، كما نظمت فعالية مختصة باجراءات بورصة الطاقة و فرص الاستثمار في هذا المجال وذلك بالتعاون مع هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون.
- قامت اللجنة بعدد من الجهود لابراز الصناعة البحرينية اذ تعاونت مع وزارة التجارة و الصناعة بتنظيم فعالية للتعريف بفريق التكامل الصناعي والذي انضمت مملكة البحرين فيه إلى جانب كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، بهدف تأمين سلسلة التوريد والاكتفاء الذاتي، وتوطين الصناعات وتكامل سلاسل القيمة، كما قامت اللجنة بتنظيم عدد من الزيارات الميدانية للاطلاع على مستوى الصناعات البحرينية عن كثب و العمل على ابرازها، بالاضافة لمناقشة اهم التحديات التي تواجههم والعمل على تذليلها وايصالها للجهات المعنية.

8. لجنة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي

عملت اللجنة على دراسة تنويع الخيارات الاستثمارية والتمويل لشركات التكنولوجيا البحرينية، حيث تم الاجتماع مع "بنك البحرين للتنمية"، "تمكين"، "مؤسسة تنمو"، والذي تم خلالها مناقشة تفعيل الجهود المشتركة لتفعيل مشروع "تجارة" الذي أطلقه البنك لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، و كذلك تقديم الإرشاد والتمويل للشركات الناشئة ذات الإمكانيات العالية في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- إشراك اللجنة في عملية تطوير الخدمات الإلكترونية لموقع سجلات.

هيئة الحكومة الإلكترونية:
- الاتفاق مع الهيئة على تفعيل مشروع "تحديات الحكومة الإلكترونية" والذي يُتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات المساهمة في تقديم الحلول المناسبة لهذه التحديات عن طريق خدماتها التقنية.
- الاتفاق مع الحكومة الإلكترونية بضرورة تقنين الاعتماد على الشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع مع فرض التزامات وواجبات عليها بما يضمن إشراك المؤسسات المحلية في هذه المشاريع.

مجلس المناقصات والمزايدات: الاتفاق مع المجلس على تقديم مقترح من قبل اللجنة لتأسيس مشروع يُتيح الفرصة لشركات تكنولوجيات المعلومات تقديم حلولها التقنية للوزارات.

9. لجنة النقل والخدمات اللوجستية

- قدمت اللجنة مقترحات تدعم تطوير النقل وشحن البضائع عبر جميع المنافذ اللوجستية، بالإضافة إلى الحلول التكنولوجية الرقمية لتطوير التحديات التي تواجه شركات النقل والخدمات اللوجستية والمخلصين.
- تم التعاون مع الشركة المشغلة للميناء(APMT) لتقليص الإجراءات الجمركية للبضائع المختلفة بالإضافة إلى تخليص السيارات في ميناء خليفة، حيث تم الانتهاء من إعداد خطة عمل تنفيذ المشروع وإنجاز الإجراءات عند 3 نقاط تقريباً كحد أقصى للسيارات المستعملة الواردة إلى مملكة البحرين وكذلك تم تمديد صلاحية إذن الدخول للشاحنات GATE PASS لمدة عامين في الميناء ، كما تم التعاون مع وزارة الصحة لتمديد أوقات عمل مكتبها بميناء خليفة، كما تم اقتراح آلية إلكترونية للحجوزات المسبقة للتخليص
- من جانب آخر ناقشت اللجنة مع وزارة المواصلات والاتصالات موضوع إلغاء مخالفات رخص النقل والسماح بفترة تصحيح أوضاع لشركات مزاولة أنشطة النقل العام واعطائهم فترة لتصحيح اوضاعهم لمدة عام.
- ناقشت اللجنة مع" تمكين " تطوير أنظمة التخليص وبحرنة وظيفة "سائق الشاحنة الثقيلة" بالإضافة إلى دعم تدريب البحرينين وتشجيعهم للانخراط في هذه المهنة.
- نظمت اللجنة ندوة بعنوان "تحديات القطاع".
- تم تحديث شبكة الانترنت إلى 5G في مكاتب التخليص بجسر الملك فهد بالتعاون مع شركة (بتلكو).

10. لجنة الضيافة والسياحة

- تم عقد عدد من اللقاءات مع سعادة وزيرة السياحة و هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات لمناقشة الاستراتيجية السياحية لمملكة البحرين، حيث قدمت اللجنة عدداً من المرئيات التي تدعم تطوير الاستراتيجية و السعي لإن يكون القطاع الخاص شريك في إعداد وتنفيذ هذه الخطة.

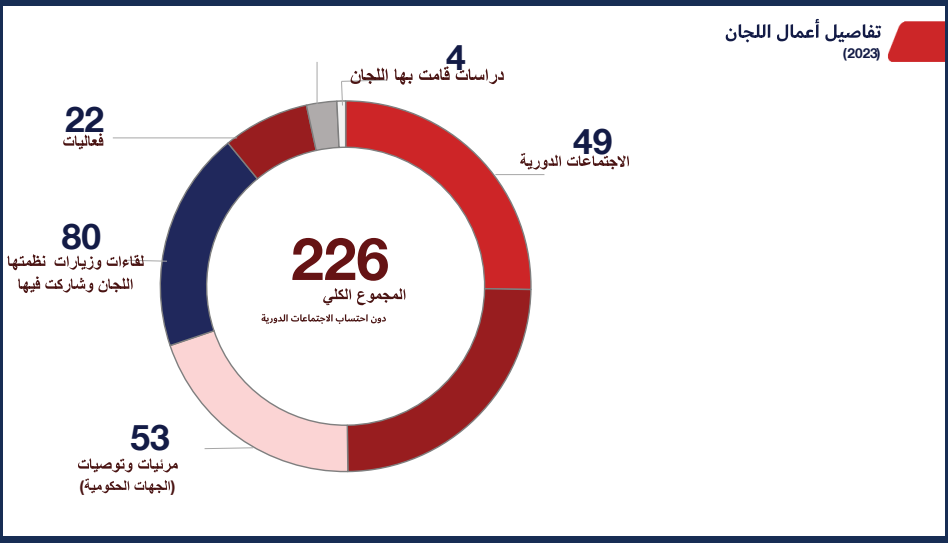

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

خدمة العملاء

تفاصيل العضويات - لعام 2023

الشهر	العضويات التي تم تجديدها	العضويات الجديدة	المجموع
يناير	3918	773	4,691
فبراير	3511	500	4,011
مارس	3993	654	4,647
أبريل	3152	559	3,711
مايو	3995	783	4,778
يونيو	3304	692	3,996
يوليو	2770	614	3,384
اغسطس	3289	771	4,060
سبتمبر	2917	611	3,528
أكتوبر	3663	920	4,583
نوفمبر	3362	807	4,169
ديسمبر	3201	648	3,849
المجموع الكلي	**41,075**	**8,332**	**49,407**

تفاصيل التصديقات - لعام 2023

الشهر	تصديق على الفواتير	تصديق على شهادات المنشأ	التصديق على التواقيع	المجموع
	العـــــــــــدد			
يناير	1774	1617	2045	5436
فبراير	1684	1497	1532	4713
مارس	1752	1685	1875	5312
أبريل	1362	1438	1294	4094
مايو	1669	1818	1926	5413
يونيو	1438	1518	1784	4740
يوليو	1482	1548	2057	5087
اغسطس	1669	1880	2383	5932
سبتمبر	1561	1469	1691	4721
أكتوبر	1881	2067	2318	6266
نوفمبر	1665	1764	1957	5386
ديسمبر	1564	1774	1655	4993
المجموع الكلي	**19,501**	**20,075**	**22,517**	**62,093**

ملخص المعاملات لعام 2023

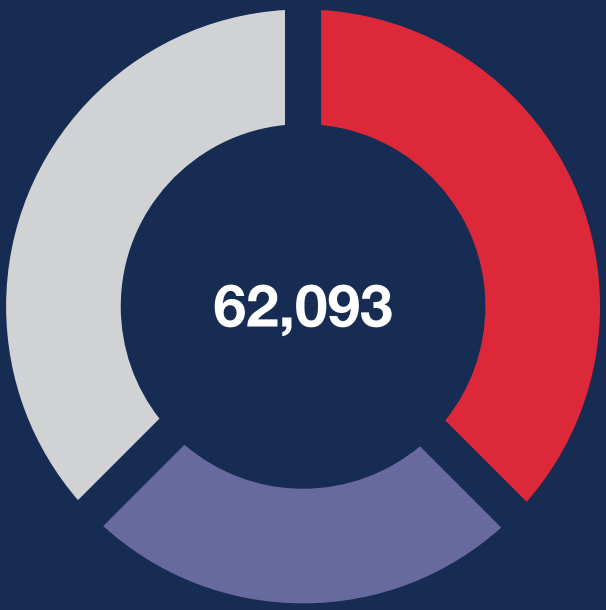

التصديقات

شهادات المنشأ	20,075
فواتير	19,501
مستندات تجارية	22,517

ملخص المعاملات لعام 2023

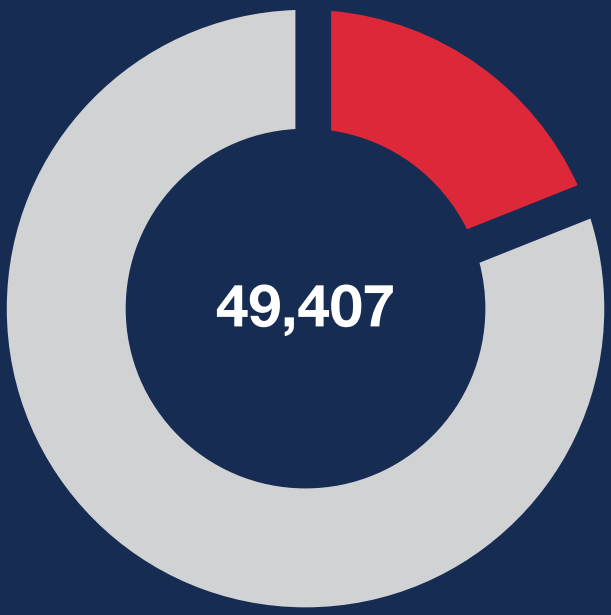

العضويات

العضويات الجديدة	8,332
العضويات المُجددة	41,075

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

غرفة تجارة وصناعة البحرين

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

غرفة تجارة وصناعة البحرين
البيانات المالية 2023

المحتويات

معلومات عامة	112
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة الأعضاء	114
بيان المركز المالي	116
بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر	117
بيان التغيرات في حقوق الأعضاء	118
بيان التدفقات النقدية	119
الإيضاحات حول البيانات المالية	120

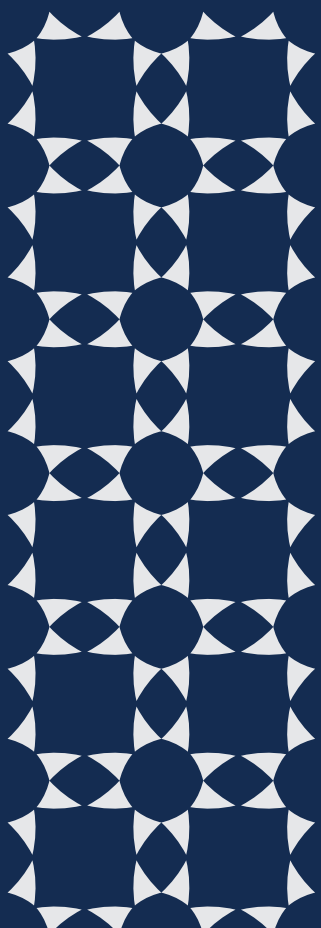

معلومات عامة

أعضاء مجلس الإدارة

السيد سمير عبدالله أحمد ناس	رئيس مجلس الإدارة
السيد خالد محمد يوسف نجيبي	النائب الأول للرئيس
السيد محمد عبدالجبار محمود الكوهجي	النائب الثاني للرئيس
السيد عارف أحمد علي هجرس	الأمين المالي
السيد وليد إبراهيم خليل كانو	نائب الأمين المالي
السيد باسم محمد أحمد الساعي	عضو المكتب التنفيذي
السيد أحمد صباح سلمان السلوم	عضو المكتب التنفيذي
السيد يوسف صلاح الدين إبراهيم	عضو مجلس الإدارة
السيد عبدالوهاب يوسف الحواج	عضو مجلس الإدارة
السيد جميل يوسف أحمد الغناه	عضو مجلس الإدارة
البروفيسور وهيب أحمد محمد الخاجة	عضو مجلس الإدارة
السيد محمد فاروق يوسف المؤيد	عضو مجلس الإدارة
السيدة سونيا محمد عبدالله جناحي	عضو مجلس الإدارة
السيدة بتول محمد أحمد داداباي	عضو مجلس الإدارة
السيدة سوسن أبو الحسن محمد	عضو مجلس الإدارة
السيد أحمد يوسف علي	عضو مجلس الإدارة
السيد نواف خالد راشد الزياني	عضو مجلس الإدارة
السيد يعقوب يوسف العوضي	عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

السيد عاطف محمد الخاجه

المكتب الرئيسي

مبنى الغرفة "بيت التجار"
ص.ب: 248
المنامة
مملكة البحرين

البنــوك

البنك الأهلي المتحد
بنك البحرين الوطني
بنك البحرين والكويت
بنك البركة الإسلامي
بيت التمويل الكويتي
بنك سيكو
بنك الإثمار
مصرف السلام
بنك البحرين الإسلامي
خليجي بنك
بنك الكويت الوطني
بيت التمويل الخليجي

مدققو الحسابات

كي بي إم جي فخرو
ص.ب: 710
المنامة – مملكة البحرين

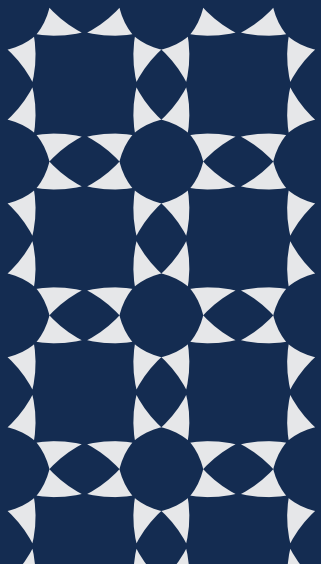

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة الأعضاء
غرفة تجارة وصناعة البحرين
المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة البحرين ("الغرفة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023، وبيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء، وبيان التدفقات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات الإيضاحية الأخرى. برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2023، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الغرفة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

مسئولية مجلس الأمناء عن البيانات المالية

إن مجلس الأمناء مسئول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس إدارة الغرفة مسئول عن تقييم قدرة الغرفة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية الغرفة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات إلى أعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين (يتبع)

مسؤولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للغرفة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الغرفة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الغرفة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية، بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نتواصل مع مجلس إدارة الغرفة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك المشارك 217
1 ابريل 2024

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

	إيضاح	2023	2022
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات وآلات ومعدات	4	4,001,135	3,781,933
عقارات استثمارية	5	15,274,229	15,238,067
حق استخدام الموجودات	6	45,042	47,947
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	10,852,806	9,829,269
		30,173,212	28,897,216
الموجودات المتداولة			
ذمم تجارية مدينة وأخرى	8	969,069	1,549,200
نقد وأرصدة لدى البنوك	9	1,617,027	1,381,492
ودائع بنكية	10	8,494,447	9,393,935
		11,080,543	12,324,627
مجموع الموجودات		**41,253,755**	41,221,843
حقوق الأعضاء والمطلوبات			
حقوق الأعضاء			
الاحتياطي الرأسمالي	11	602,543	602,543
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	12	2,512,632	2,480,099
احتياطي الأعمال الخيرية	13	177,150	177,150
الفائض المتراكم		37,390,324	37,156,536
		40,682,649	40,416,328
المطلوبات غير المتداولة			
منافع نهاية الخدمة للموظفين	15	1,370	26,431
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	14	49,795	51,719
		51,165	78,150
المطلوبات المتداولة			
الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	14	1,924	1,795
ذمم تجارية دائنة وأخرى	16	518,017	725,570
		519,941	727,365
مجموع المطلوبات		**571,106**	805,515
مجموع حقوق الأعضاء والمطلوبات		**41,253,755**	41,221,843

تم اعتماد البيانات المالية والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1 ابريل 2024 وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل كل من:

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

	إيضاح	2023	2022
الإيـرادات			
إيرادات الاشتراكات	17	1,595,520	1,426,063
رسوم خدمات الأعضاء		1,185,743	1,251,381
إيرادات المبنى القديم	18	40,250	51,600
إيرادات المبنى الجديد (بيت التجار)	19	742,960	588,669
إيرادات الاستثمارات والودائع	20	1,151,682	983,601
إيرادات أخرى	21	179,021	93,402
مجموع الإيرادات		**4,895,176**	4,394,716
المصـروفات			
تكاليف الموظفين	22	(2,209,235)	(1,982,122)
مصروفات عمومية وإدارية	23	(693,886)	(614,207)
رسوم تحصيل الاشتراكات	17	(319,104)	(285,212)
مصروفات المبنى القديم	18	(14,813)	(14,864)
مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار)	19	(535,755)	(481,574)
مصروفات المؤتمرات والندوات والوفود والمعارض		(592,896)	(382,614)
مصروفات الإنتخابات		-	(133,796)
استهلاك وإطفاء الموجودات	5,4	(215,216)	(135,875)
خسارة انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية	5	-	(73,845)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		(70,799)	(137,935)
خسارة استبعاد عقارات استثمارية	5	(6,079)	-
مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار	14	(3,605)	(3,725)
مجموع المصروفات		**(4,661,388)**	(4,245,769)
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة		**233,788**	148,947
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها الربح أو الخسارة:			
صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة			
من خلال الدخل الشامل الآخر	7	32,533	(309,820)
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة		**32,533**	(309,820)
مجموع الدخل الشامل للسنة		**266,321**	(160,873)

تم اعتماد البيانات المالية والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1 ابريل 2024 وتم التوقيع عليها بالنيابة عنهم من قبل كل من:

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

	الاحتياطي الرأسمالي	احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي الأعمال الخيرية	الفائض المتراكم	المجموع
في 1 يناير 2022	602,543	-	2,789,919	177,150	32,507,589	36,077,201
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	)309,820(	-	4,648,947	4,339,127
في 31 ديسمبر 2022	602,543	-	2,480,099	177,150	37,156,536	40,416,328
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	32,533	-	233,788	266,321
في 31 ديسمبر 2023	**602,543**	**-**	**2,512,632**	**177,150**	**37,390,324**	**40,682,649**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

	إيضاح	2023	2022
الأنشطة التشغيلية			
الفائض للسنة		233,788	148,947
التسويات			
استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	4	212,311	132,970
استهلاك العقارات الاستثمارية	5	189,832	170,013
إطفاء حق استخدام الموجودات	6	2,905	2,905
مدفوعات منافع نهاية الخدمة للموظفين	15	(33,552)	(7,845)
مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار	14	3,605	3,725
أرباح أسهم	20	(199,704)	(135,055)
إيرادات الفوائد البنكية	20	(545,426)	(428,218)
مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية		(101,963)	136,075
خسارة انخفاض قيمة عقارات استثمارية	5	-	73,845
خسارة استبعاد عقارات استثمارية	5	6,079	-
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ذمم تجارية مدينة وأخرى		580,131	679,901
ذمم تجارية دائنة وأخرى		(207,553)	103,146
تكاليف منافع نهاية الخدمة للموظفين	15	8,491	20,293
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**148,944**	900,702
الأنشطة الاستثمارية			
مدفوعات شراء آلات ومعدات	4	(431,513)	(227,549)
مدفوعات عقارات استثمارية	5	(232,073)	(441,209)
التغير في الودائع قصيرة الأجل		1,000,000	1,000,000
أرباح أسهم	20	199,704	135,055
إيرادات الفوائد البنكية المستلمة	20	545,426	428,218
شراء صكوك	7	(991,003)	-
التغير في استثمارات المضاربة		-	(1,000,000)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		**90,541**	(105,485)
الأنشطة التمويلية			
المبلغ المسدد من أصل التزامات عقود الإيجار		(1,795)	(1,675)
الفوائد المدفوعة على التزامات عقود الإيجار	14	(3,605)	(3,725)
صافي المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(5,400)**	(5,400)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**234,085**	789,817
النقد وما في حكمه في بداية السنة		1,384,898	595,081
النقد وما في حكمه في نهاية السنة*	9	**1,618,983**	1,384,898

* لا تشمل الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ 1,956 دينار بحريني (2022: 3,406 دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

1 - تقرير المنشأ

غرفة تجارة وصناعة البحرين ("الغرفة") مؤسسة أهلية ذات نفع عام، تأسست في سنة 1939م كأول غرفة تجارية في الخليج العربي. ويتمثل النشاط الأساسي للغرفة في تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، وتهدف كذلك إلى تطوير المجتمع بدعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية لخير المملكة بصورة عامة ومصالح أعضائها بصفة خاصة.

بحسب المادة (38) من القرار رقم (156) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة، يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولين أمام الجمعية العمومية عن كل مخالفة للقانون، وإساءة استعمال أموال الغرفة أو تبديدها، ولا تسقط دعاوى المسئولية في هذا الشأن إلا بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالتصديق على كافة التقارير التي يلتزم مجلس الإدارة بعرضها عليها. وبناءً على ذلك تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2023 من قبل مجلس الإدارة.

2 - أسس الإعداد

أ . بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية بالرغم من أن هذه المعايير ليست مضمنة للمنظمات غير الربحية (كيانات غير تجارية)، إلا أنه تم تطبيق مبادئ محاسبية مشابهة في إعداد هذه البيانات المالية.

ب . أساس القياس

لقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا الاستثمارات في الأوراق المالية، حيث يتم إظهارها بقيمتها العادلة.

ج . التغيير في السياسات المحاسبية الجوهرية

اعتمدت الغرفة الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) وبيان ممارسة المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية (2) اعتباراً من 1 يناير 2023. على الرغم من أن التعديلات لم ينتج عنها أي تغييرات في السياسات المحاسبية نفسها، إلا أنها أثرت على معلومات السياسة المحاسبية المفصح عنها في البيانات المالية.

تتطلب التعديلات الإفصاح عن السياسات المحاسبية "الجوهرية". وليس "الهامة" توفر التعديلات أيضًا إرشادات حول تطبيق الأهمية النسبية للإفصاح عن السياسات المحاسبية، ومساعدة الكيانات على توفير معلومات مفيدة تتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بالكيان والتي يحتاجها المستخدمون لفهم المعلومات الأخرى في البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

2) أسس الإعداد (يتبع)

د . المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة غير سارية المفعول بعد

يوجد العديد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات السارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة التالية في إعداد البيانات المالية.
لا يتوقع أن يكون للمعايير والتعديلات الجديدة التالية أي أثر جوهري على البيانات المالية للغرفة:

- تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1)).
- الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار (التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)).
- ترتيبات تمويل الموردين (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)).

هـ . العملة المستخدمة في إنجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

يتم قياس بنود البيانات المالية الموحدة للغرفة بعملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الغرفة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية بالدينار البحريني وهي العملة المستخدمة من قبل الغرفة في معاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

و. استخدام التقديرات والأحكام

إن إعداد البيانات المالية المطابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة استخدام التقديرات والأحكام والفرضيات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والفرضيات المستخدمة بشكل مستمر بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، تشمل توقع الأهداف المستقبلية المعقولة في ضوء الظروف الراهنة. يحتسب التعديل على التقديرات المحاسبية في الفترة نفسها التي تم فيها تعديل التقديرات، وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والإفتراضات أو الأحكام كما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

2) أسس الإعداد (يتبع)

1) العمر الإنتاجي للآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات والعقارات الاستثمارية بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع، ويتم مراجعة العمر الإنتاجي للآلات والمعدات والاستثمارات العقارية من قبل الإدارة بشكل دوري. وتتم المراجعة على أساس الوضع الحالي للموجودات والفترة المتوقعة للموجودات التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله.

2) تصنيف الموجودات المالية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة ، تقرر الإدارة عند شراء استثمار بالتصنيف المناسب له، إما كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس تصنيف كل استثمار نموذج عمل الغرفة المتعلق بكل استثمار، ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة.

3) التقييم العادل للاستثمارات

عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي على أساس الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، يتم قياس قيمتها العادلة باستخدام تقنيات التقييم بما في ذلك نموذج خصم أرباح الأسهم وطريقة صافي القيمة الدفترية للموجود المعدلة. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من الأسواق التي يمكن ملاحظتها حيثما أمكن، ولكن حيثما لا يكون ذلك ممكنا، فإن الأمر يتطلب درجة من الرأي في تحديد القيم العادلة. تتضمن الآراء على اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وأرباح الأسهم المتوقعة وعامل الخصم. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات المتعلقة بتلك العوامل على القيمة العادلة المسجلة للأدوات المالية.

4) قياس القيمة العادلة

إن عدد من الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية للغرفة يتطلب قياس القيمة العادلة و/ أو الإفصاح عنها.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية للغرفة، تتم الاستفادة قدر الإمكان من مدخلات ومعطيات السوق الملحوظة. ويتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة بناءً على مدى ملاحظة المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم المتبعة ("التسلسل الهرمي للقيمة العادلة"):

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

2) أسس الإعداد (يتبع)

- **مدخلات من المستوى الأول:** الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة يمكن أن تصل إليها المنشأة في تاريخ القياس،
- **مدخلات من المستوى الثاني:** المدخلات عدا عن الأسعار المعلنة المشمولة في المستوى الأول التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر،
- **مدخلات من المستوى الثالث:** و المدخلات غير الملحوظة للموجودات أو المطلوبات (على سبيل المثال، المدخلات غير المشتقة من بيانات السوق).

يعتمد تصنيف أي بند في المستويات المذكورة أعلاه على أدنى مستوى من المدخلات المستخدمة التي يكون لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة لذلك البند. ويتم الاعتراف بنقل البنود بين المستويات في الفترة التي يحدث فيها ذلك.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية لدى الغرفة مبدئياً بالقيمة العادلة، ويعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، في حين يتم الإفصاح عن الموجودات التي تتطلب إعادة قياس القيمة العادلة لها في الإيضاح رقم (26) المتمم لهذه البيانات المالية.

5) انخفاض قيمة الموجودات المالية

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة لتحديد ما إذا كانت ضعيفة ائتمانياً. يعتبر الموجود المالي "ضعيف ائتمانيا" عند وقوع حدث أو اكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي. أدوات الدين والموجودات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم فحصها لانخفاض القيمة باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

3 - السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية. إن هذه السياسات قد تم تطبيقها على أساس منتظم ومتماثل لكل السنوات المعروضة في هذا التقرير، ما لم يذكر خلاف ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ) الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح مخصص الاستهلاك المتراكم، وتتضمن التكلفة جميع النفقات التي تصرف على الموجودات بصورة مباشرة لوضعها في الحالة التشغيلية التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله. ويتم احتساب استهلاك تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع كما يلي:

المباني المملوكة	12 – 40 سنة
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
السيارات	5 سنوات
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	5 سنوات

إن المكاسب والخسائر الناتجة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها بالرجوع إلى قيمتها الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الربح.
يتم احتساب مصروفات الصيانة والتجديدات ضمن بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات بغرض استعراض الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الأوضاع المحيطة بتلك الموجودات إلى أن قيمتها الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. وفي حال وجود أي مؤشر يفيد بذلك وعندما تزيد القيم الدفترية عن المبالغ المقدرة القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات إلى المبالغ القابلة للاسترداد.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك وتعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد.

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها على أساس القيمة الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر.

يتم احتساب مصاريف الصيانة والتجديدات ضمن بيان الايرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها، ويتم احتساب تكلفة التجديدات للممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية لها عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية، والتي تتجاوز المعايير المقررة أصلاً لأداء الموجودات المالية ستتدفق على الغرفة. ويتم احتساب الاستهلاك لهذه التجديدات على العمر الإنتاجي المتبقي للموجودات ذات العلاقة.

إذا ما زادت القيمة الدفترية لأصل ما عن قيمته الممكن تحقيقها يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل إلى القيمة الممكن تحقيقها.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ب) العقارات الاستثمارية

يتم تسجيل الإستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي مخصص لانخفاض القيمة. لا يتم إستهلاك الأراضي المملوكة تملكاً حراً.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك وتعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لفترة تتراوح بين 12سنة و40 سنة.

تتضمن القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أي جزء من أجزاء الإستثمارات العقارية القائمة في الوقت الذي يتم فيه تكبد التكلفة، إذا تم استيفاء معايير الإحتساب؛ وتستثنى تكاليف تقديم الخدمات اليومية للإستثمارات العقارية.

يتم إجراء التحويلات إلى (أو من) الاستثمارات العقارية فقط عند حدوث تغيير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من بند إستثمارات عقارية إلى بند عقارات يتم شغلها من قبل المالك، تعتبر تكلفة المحاسبة اللاحقة هي القيمة العادلة في تاريخ التغير في الاستخدام.

يتم إلغاء احتساب الإستثمارات العقارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم استبعاد الإستثمارات العقارية بصورة نهائية من الاستخدام ولا يتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من إستبعادها. يتم إحتساب أي أرباح أو خسائر عند إستبعاد الإستثمارات العقارية في بيان الربح أو الخسارة في سنة الإستبعاد.

ج) الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة واحدة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

1) الموجودات المالية

الاحتساب المبدئي والقياس

يتم احتساب الذمم التجارية المدينة مبدئياً عند نشوئها. يتم احتساب جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الغرفة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة.

يتم مبدئياً قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة زائداً، لأي بند ليس مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لشراء أو إصدار الأداة المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

التصنيف والقياس اللاحق

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي كأصل مالي مقاس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاحتساب المبدئي، إلا إذا قامت الغرفة بتغيير نموذج عمل إدارة الموجودات المالية. وفي هذه الحالة، يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة الأولى للتقرير المالي الذي يتبع التغيير في نموذج العمل.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان يتم الاحتفاظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لقبض تدفقات نقدية تعاقدية.
- إذا كانت شروطه التعاقدية تزيد من التدفقات النقدية بتواريخ محددة، والتي تعتبر فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمار أدوات حقوق الملكية المحتفظ به لأغراض غير المتاجرة، قد تختار الغرفة اختياراً غير قابل للنقض بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار على أساس كل أداة مالية على حدة.
لأغراض تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تقتصر على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة، يعرف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإحتساب المبدئي. وتعرف "الفائدة'' على أنها مقابل للقيمة الزمنية للنقود ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش ربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، تأخذ الغرفة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم ، فإن الغرفة تأخذ ما يلي في الاعتبار:

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل سعر الكوبون التعاقدي، بما في ذلك ميزات السعر المتغير.
- ميزات الدفع المسبق والتمديد.
- والشروط التي تحد من مطالبة الغرفة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم حق الرجوع).

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وتخضع لانخفاض القيمة. عند إلغاء احتساب الأصل أو تعديله، أو انخفاض قيمته، يتم احتساب أرباح أو خسائر إلغاء الاحتساب في بيان الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تظهر في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة، مع احتساب صافي التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، ولا يتم أبداً إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة. تحتسب أرباح الأسهم كدخل في بيان الربح أو الخسارة عند نشوء الحق للشركة باستلام مدفوعات أرباح الأسهم، ما لم تكن أرباح الأسهم تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الاصل المالي، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة تظهر في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم احتساب صافي التغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. لا يوجد حالياً هذا النوع من الادوات المالية لدى الغرفة.

إلغاء الاحتساب

يتم إلغاء إحتساب الأصل المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) (أي، يتم إستبعاده من بيان المركز المالي للشركة) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من موجود؛ أو
- قيام الغرفة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحملت التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات "تمرير"؛ وقامت الغرفة بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم تقم الغرفة بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

عندما تقوم الغرفة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود أو دخلت في ترتيب تمرير، فإنها تقوم بتقييم إذا وإلى أي مدى احتفظت بمخاطر وعوائد الملكية. وسواءً قامت أو لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والعوائد الجوهرية للموجود ولم يتم نقل السيطرة على الموجود، تستمر الغرفة باحتساب الموجود إلى حد استمرار مشاركة الغرفة في الموجود. ففي هذه الحالة، تقوم الغرفة أيضاً باحتساب المطلوب المرتبط به. يتم قياس الموجود المحول والمطلوب المرتبط به على الأسس التي تعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الغرفة.

2) المطلوبات المالية

- الاحتساب المبدئي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية، عند الاحتساب المبدئي، كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالتكلفة المطفأة أو كمشتقات مالية مصنفة كأدوات تحوط في التحوط الفعال، أيهما أنسب.

يتم احتساب جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة تلك المدرجة بالتكلفة المطفأة محسوم منها التكاليف المنسوبة مباشرةً للمعاملة.

- التصنيف و القياس اللاحق

تصنف الغرفة مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب الأرباح والخسائر في بيان الربح أو الخسارة عندما يتم إلغاء احتساب المطلوبات، وكذلك من خلال عملية الإطفاء بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- إلغاء الاحتساب

يتم إلغاء احتساب المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية، أو إلغائها، أو انتهائها. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إلغاء احتساب للمطلوب الأصلي ويتم احتساب مطلوب جديد. يتم احتساب فروق المبالغ الدفترية المعنية في بيان الربح أو الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

3) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تحتسب الغرفة مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

تقيس الغرفة مخصصات الخسائر للذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى بمنهجية مبسطة، أي بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أما بالنسبة للنقد وأرصدة البنوك، فإن قياس مخصصات الخسائر يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ الغرفة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للشركة.

تفترض الغرفة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت بصورة جوهرية، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من 90 يوم. تعتبر الغرفة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية بأنه من غير المحتمل بأن تستلم الغرفة المبالغ التعاقدية المستحقة بالكامل قبل الأخذ في الاعتبار أي تحسينات ائتمانية محتفظ بها من قبل الغرفة. يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكن هناك توقعات معقولة لإسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع إحتمالات حالات التعثر على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من إحتمالات حالات التعثر المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ نهاية السنة (أو لفترة أقصر، إذا كان العمر الافتراضي للمتوقع أقل من 12 شهراً).

أقصى فترة يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الغرفة للمخاطر الائتمانية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

ذمم تجارية مدينة وأخرى – (الأسلوب المبسط)

تستخدم الغرفة مصفوفة المخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى، من العملاء الفرديين، والذي يمثل عدداً كبيراً جداً من الأرصدة الصغيرة.

تحتسب معدلات الخسارة باستخدام طريقة معدل الترحيل (صافي التدفق) بناء على احتمالية تقدم الذمم المدينة خلال مراحل متعاقبة من التعثر إلى سلة الخسارة. كما يؤخذ التعافي من سلة الخسارة بالاعتبار لاحتساب معدلات الخسارة التاريخية. تستند معدلات الخسارة على الخبرة الفعلية في الخسارة الائتمانية. تعدل هذه المعدلات لتعكس الفروقات بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية، والظروف الحالية والنظرة الجماعية للظروف الاقتصادية على مدى الأعمار المتوقعة للذمم المدينة. التسويات التطلعية لمعدلات الخسارة تستند على بطاقة نوعية، والتي توضح نظرة الإدارة للظروف الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

- النقد وأرصدة البنوك – (الأسلوب العام)

تم قياس انخفاض القيمة على النقد وما في حكمه على أساس الخسارة المتوقعة لأثني عشر شهراً، وتعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. تعتبر الغرفة أن المخاطر الائتمانية للنقد وما في حكمه منخفضة، وذلك بناء على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى.

تقوم الغرفة بإحتساب مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الغرفة استلامها، مخصومة بمعدل تقريبي لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. ستتضمن التدفقات النقدية المتوقعة على تدفقات نقدية ناتجة من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

- عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم طرحها من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

- الشطب

تقوم الغرفة بشطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، عندما ترى أنه لا توجد أسس واقعية للاسترداد كلياً أو جزئياً. بالنسبة للعملاء من الأفراد، تقوم الغرفة بعمل تقييم فردي فيما يتعلق بتوقيت ومقدار المبلغ المشطوب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. الموجودات المالية المشطوبة يمكن أن تخضع لإجراءات تنفيذية بغرض الامتثال لإجراءات الغرفة لاسترداد المبالغ المستحقة.

4) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة وحيث تنوي الغرفة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في الوقت ذاته.

د) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقريرمالي ، تقوم الغرفة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يكون اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل مطلوبا، تقوم الغرفة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد هي القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، والقيمة المستخدمة، أيهما أكبر. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل الفردي، ما لم يكن الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن تلك من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد قيمته القابلة للاسترداد، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيضه إلى قيمته القابلة للاسترداد.

عند تقدير القيمة في الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا تكاليف الاستبعاد، يتم أخذ معاملات السوق الحديثة في الاعتبار. في حالة عدم إمكانية تحديد مثل هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. هذه الحسابات مدعومة بمضاعفات التقييم، وأسعار الأسهم المدرجة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

هـ) الودائع البنكية

تمثل الودائع البنكية الأموال المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية التي تتعامل معها الغرفة. يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة المطفأة ويتم الاعتراف بالأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي. إن الودائع البنكية ذات فترات استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر حتى اثنى عشر شهراً من تاريخ إيداعها.

و) النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من نقد في الصندوق، وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.

ز) المخصصات

يتم احتساب مخصص في بيان المركز المالي عندما تكون على الغرفة التزامات قانونية أو استدلالية من جراء معاملات سابقة، وعندما يكون من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد هذه الالتزامات، وكان بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة.

ح) مستحقات نهاية الخدمة للموظفين

تقاس تكاليف الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم يتم تحميلها متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على الغرفة التزام قانوني قائم كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، وإذا ما كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

يتم احتساب مخصص لمستحقات نهاية الخدمة للموظفين من الإجازات السنوية والعطل ومستحقات أخرى قصيرة الأجل الناتجة عن خدماتهم على أساس الاستحقاق. تساهم الغرفة عن الموظفين البحرينيين في نظام التقاعد المدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي التابعة لحكومة مملكة البحرين، وهذا النظام التقاعدي محدد المنافع وتحتسب الاشتراكات التي تسددها الغرفة في النظام المذكور في بيان الايرادات والمصروفات للسنة التي تستحق عنها. بموجب هذا النظام التقاعدي يترتب على الغرفة التزام قانوني قائم لسداد المساهمات حين استحقاقها، ولا يترتب على الغرفة أية التزامات بسداد منافع مستقبلية.

أما مخصصات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين غير البحرينيين فقد تم احتسابها بموجب متطلبات قانون العمل البحريني. لقد تم إظهار مخصصات نهاية الخدمة للموظفين غير البحرينيين ضمن المطلوبات وعلى أساس سنوي.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ط) التبرعات لصالح الأعمال الخيرية

إن التبرعات لصالح الأعمال الخيرية والتي تهدف إلى دعم التجار المتعثرين، تتم الموافقة عليها من قبل الأعضاء في الجمعية العامة السنوية ويتم الإعتراف بالتبرعات التي تقوم بها الغرفة لصالح الأعمال الخيرية وخصمها من إحتياطي الأعمال الخيرية في السنة التي تتم فيها الموافقة عليها.

ي) عقود الإيجار

تقوم الغرفة باحتساب العقد، أو جزء من العقد، كعقد إيجار عندما يمنحها ذلك العقد الحق في استخدام الموجودات لفترة من الوقت نظير مقابل مالي. إن عقود الإيجار هي تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

- أن تكون هناك موجودات محددة؛
- تحصل الغرفة بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات؛
- وأن تمتلك الغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات.

تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهرية لاستبدال الموجودات. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعند ذلك لا يمكن معاملة العقد على إنه كعقد إيجار. عند تحديد ما إذا كانت الغرفة تحصل بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات، فإن الغرفة تأخذ بعين الاعتبار فقط المنافع الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الموجودات، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من الفوائد المحتملة.

عند تحديد ما إذا كان للغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت تمتلك حق التحكم في كيفية استخدام الموجودات والغرض منها خلال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقاً بسبب طبيعة الموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت متواجدة خلال تصميم الموجودات بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدام الموجودات خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من عقد لا يستوفي هذه المعايير، تقوم الغرفة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

يتم تسجيل جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار باستثناء:

- عقود الإيجار الخاصة بموجودات منخفضة القيمة؛
- وعقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة)، في هذه الحالة، يتم استخدام معدل الفائدة المتزايدة على الاقتراض للغرفة في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام عقد الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. في مثل هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابت خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار. يتم تسجيل دفعات الإيجار المتغيرة الأخرى كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

عند الاعتراف المبدئي، تشتمل القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار على التالي:

- المبالغ المتوقع دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛
- السعر الممكن لأي خيار شراء يمنح لصالح الغرفة إذا كان وبشكل معقول وواضح وممكن تقييم ذلك الخيار؛
- وأي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

يتم قياس حق استخدام الموجودات مبدئياً بنفس مبلغ التزامات عقود الإيجار، ويتم تخفيضه لأي حوافز إيجار محصلة، بينما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- مدفوعات الإيجار المدفوعة في أو قبل بدء الإيجار؛
- التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛
- وقيمة أي مخصص معترف به عندما يُطلب من الغرفة تعاقدياً تفكيك الموجودات المؤجرة أو إزالتها أو استبعادها.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

لاحقاً بعد القياس المبدئي لالتزامات عقود الإيجار، تزداد قيمة هذه الالتزامات كنتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، بينما تنخفض بقيمة دفعات الإيجار. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى الاعمار الإنتاجية المتبقية للموجودات إذا كان أقصر من مدة عقد الإيجار.

عندما تقوم الغرفة بمراجعة تقديرها لفترة أي عقد إيجار، فإنها تقوم بتعديل القيمة الدفترية لالتزام الإيجار لتعكس المدفوعات التي يتعين دفعها على مدى الفترة المعدلة، والتي يتم خصمها بنفس معدل الخصم المطبق عند بدء الإيجار. تتم مراجعة القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار بشكل مماثل عند مراجعة العنصر المتغير لمدفوعات الإيجار المستقبلية التي تعتمد على النسبة أو المؤشر المعدل. في كلتا الحالتين، يتم إجراء تعديل معادل على القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات، مع إطفاء القيمة الدفترية المعدلة على مدى فترة الإيجار (المعدلة) المتبقية.

عندما تعيد الغرفة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية لعقد الإيجار مع المؤجر، فإن المعاملة المحاسبية تعتمد على طبيعة التعديل:

- إذا نتج عن إعادة التفاوض استئجار موجودات إضافية بمبلغ يتناسب مع السعر المستقل لحق استخدام الموجودات الإضافية التي تم الحصول عليها، يتم احتساب التعديل على أنه عقد إيجار منفصل وفقاً للسياسة المبينة أعلاه؛
- في جميع الحالات الأخرى التي ينتج فيها زيادة في نطاق عقد الإيجار (سواء كان ذلك تمديد لفترة الإيجار أو استئجار موجودات اضافية) جراء إعادة التفاوض، تتم إعادة قياس التزام الإيجار باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ وقت التعديل، مع تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ؛
- وإذا أسفرت عملية إعادة التفاوض عن انخفاض في نطاق عقد الإيجار، يتم تخفيض القيم الدفترية لالتزام الإيجار وحق استخدام الموجودات بنفس القيمة لكي تعكس جزء من الإنهاء الكامل لعقد الإيجار، ويتم الاعتراف بالفرق الناتج عن هذا التعديل في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر. يتم بعد ذلك تعديل التزام عقد الإيجار مرة أخرى للتأكد من أن قيمته الدفترية تعكس مبلغ المدفوعات الجديد الذي تم التفاوض عليه وفترة العقد الجديد الذي تم التفاوض عليه، مع مدفوعات الإيجار المعدلة والمخصومة باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ التعديل. يتم تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

3) السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

وفقاً للإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، لا تتم رسملة عقود الإيجار الخاصة بالموجودات منخفضة القيمة بالإضافة إلى عقود الايجار قصيرة الأجل في بيان المركز المالي. ويتم احتساب جميع المدفوعات التي تتم مقابل هذه العقود في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

ك) احتساب الإيراد

يتم احتساب الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للخدمات المقدمة ضمن نطاق العمل الاعتيادي لأنشطة الغرفة. تقوم الغرفة باحتساب الايراد عند تقديم الخدمة إلى العميل، وعند استيفاء شروط محددة لكل نشاط من أنشطة الغرفة كالآتي:

- يحتسب إيراد الإيجار من العقارات الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أساس الاستحقاق على مدة عقد الإيجار. تحتسب حوافز الإيجار الممنوحة كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيراد الإيجار على مدة العقد.
- تحتسب أرباح الأسهم بتاريخ نشوء حق الغرفة في استلام هذه الأرباح وهو تاريخ ما قبل الأرباح في حالة الأوراق المالية المدرجة. تظهر الأرباح والخسائر الناتجة من العملات الأجنبية على أساس الصافي.
- يتم احتساب إيراد الفوائد وفقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ل) المعاملات بالعملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تحتسب العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك العمليات. المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تسوية تلك العمليات ومن التحويل وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة، للأصول والمستحقات النقدية المدونة بالعملات الأجنبية. البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية تحول باستخدام أسعار الصرف الخاصة بالعملة الأولية. البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية تحول باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي حددت فيه القيمة العادلة. الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تحويل البنود غير النقدية تعامل معاملة الربح أو الخسارة الناتجة من التغير في القيمة العادلة لتلك البنود.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

4. ممتلكات وآلات ومعدات

	الأراضي	المباني	السيارات	الحاسب الآلي	المعدات والأثاث	المجموع 2023	المجموع 2022
التكلفة							
في 1 يناير	2,407,819	2,841,084	41,495	804,192	1,264,186	7,358,776	7,131,226
الإضافات	-	90,251	-	225,536	115,726	431,513	227,549
في 31 ديسمبر	**2,407,819**	**2,931,335**	**41,495**	**1,029,728**	**1,379,912**	**7,790,289**	7,358,775
الاستهلاك المتراكم							
في 1 يناير	-	1,604,416	35,517	757,842	1,179,068	3,576,843	3,443,872
استهلاك السنة	-	73,649	4,060	86,330	48,272	212,311	132,970
في 31 ديسمبر	**-**	**1,678,065**	**39,577**	**844,172**	**1,227,340**	**3,789,154**	3,576,842
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	**2,407,819**	**1,253,270**	**1,918**	**185,556**	**152,572**	**4,001,135**	3,781,933

تتضمن الأرض والمبنى المصنفين في ممتلكات وآلات ومعدات 28% من المبنى الجديد والأرض التابعة له حيث تستخدمه الغرفة للقيام بعملياتها. الجزء المتبقي والذي يمثل 72% تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

5. عقارات استثمارية

	المبنى الجديد		المبنى القديم		الأرض	المجموع	
	الأرض	المبنى	الأرض	المبنى		2023	2022
التكلفة							
في 1 يناير	6,191,536	7,305,645	5,865,795	1,816,413	-	21,179,389	20,812,025
الإضافات	-	232,073	-	-	5,860,000	6,092,073	441,209
استبعادات	-	-	(5,865,795)	(1,816,413)	-	(7,682,208)	-
خسائر انخفاض قيمة	-	-	-	-	-	-	(73,845)
في 31 ديسمبر	**6,191,536**	**7,537,718**	**-**	**-**	**5,860,000**	**19,589,254**	21,179,389
الاستهلاك المتراكم							
في 1 يناير	-	4,125,642	-	1,815,680	-	5,941,322	5,771,309
استهلاك السنة	-	189,384	-	449	-	189,832	170,013
استبعادات	-	-	-	(1,816,413)	-	(1,816,413)	-
خسائر استبعاد المبنى	-	-	-	284	-	284	-
في 31 ديسمبر	**-**	**4,315,025**	**-**	**-**	**-**	**4,315,025**	5,941,322
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	**6,191,536**	**3,222,693**	**-**	**-**	**5,860,000**	**15,274,229**	15,238,067

تتضمن الأرض والمبنى المصنفة في ممتلكات وآلات ومعدات 28% من المبنى الجديد والأرض التابعة له حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي للقيام بعملياتها. الجزء المتبقي والذي يمثل 72% تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

5) عقارات استثمارية (يتبع)

خلال السنة، قامت حكومة مملكة البحرين بالاستحواذ على مبنى الغرفة القديم مقابل تعويض الغرفة بأرض فضاء في خليج البحرين. تم تقييم الأرض من قبل مثمن خارجي بمبلغ 5,860,000 دينار بحريني، ونتج عن هذه العملية خسارة بقيمة 6,079 دينار بحريني تم احتسابها بيان الايرادات والمصروفات.

قامت الغرفة بتقييم جميع العقارات الاستثمارية من قبل مثمن عقاري مستقل والتي بلغت قيمتها العادلة المقدرة للعقارات الاستثمارية 19,320,000دينار بحريني (2022: 15,160,000 دينار بحريني).
تم تحميل استهلاك السنة على المصروفات كالتالي:

	2023	2022
مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار) (إيضاح 21)	535,755	481,574
مصروفات المبنى القديم (إيضاح 20)	14,813	14,864
	550,568	496,438

6. حق استخدام الموجودات

	مبنى مستأجر
التكلفة	
في 31 ديسمبر	**59,569**
الإطفاء المتراكم	
في 1 يناير 2023	11,622
الإطفاء المحتسب للسنة	2,905
في 31 ديسمبر 2023	**14,527**
صافي القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر 2023	**45,042**
في 31 ديسمبر 2022	47,947

لدى الغرفة عقد إيجار مرتبط مكتب مستأجر، حيث تكون مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات ثابتة فقط غير مرتبطة بعناصر متغيرة مثل التضخم وإيجارات السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2023	2022
في 1 يناير	9,829,270	10,139,090
الاضافات خلال السنة	991,003	-
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات	32,533	(309,821)
في 31 ديسمبر	**10,852,806**	9,829,269

	2023	2022
تحليل الاستثمارات:		
أسهم مسعرة في سوق البحرين للأوراق المالية	3,413,441	3,465,232
صناديق مدارة غير مسعرة	7,439,365	6,364,037
	10,852,806	9,829,269

تتألف الصناديق المدارة من محفظة سندات دين/ صكوك محلية سيادية مدارة من قبل مدير صندوق خارجي.

8. ذمم تجارية مدينة وأخرى

	2023	2022
ذمم إيجارات مدينة	399,073	433,054
النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك كما في بيان التدفقات النقدية	(218,377)	(234,240)
	180,696	198,814
إيرادات مستحقة	282,786	283,744
مبالغ مدفوعة مقدماً	358,459	951,019
رسوم عضوية مستحقة الدفع من وزارة الصناعة والتجارة	99,418	77,548
ذمم مدينة أخرى	47,710	38,075
	969,069	1,549,200

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

8) ذمم تجارية مدينة وأخرى (يتبع)

تستحق ديون الإيجارات المدينة خلال 30 يوم من تاريخ إصدار الفاتورة وتعتبر متأخرة بعد ذلك. إن الحركة في مخصص انخفاض قيمة ذمم الإيجارات المدينة كالتالي:

	2023	2022
في 1 يناير	234,240	102,893
مخصص السنة	-	137,935
مشطوب خلال السنة	(15,863)	(6,588)
في 31 ديسمبر	**218,377**	234,240

إن ذمم الإيجارات المدينة عادةً ما تكون ذات فترات ائتمان تصل لغاية 30 يوماً، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني. إن سياسة الغرفة لا تتضمن الحصول على ضمانات مقابل ذمم الإيجارات المدينة، وبالتالي، فهي جميعها غير مضمونة.

تطبق الغرفة النهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بالنسبة لذمم الإيجارات المدينة. لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع ذمم الإيجارات المدينة بناءً على مخاطر الائتمان والأعمار المماثلة.

تستند معدلات الخسارة المتوقعة إلى خسائر الائتمان التاريخية التي تعرضت لها الغرفة على مدار عدد من السنوات السابقة لنهاية الفترة. يتم بعد ذلك تعديل معدلات الخسارة التاريخية للحصول على المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي من شأنها التأثير على عملاء الغرفة. حددت الغرفة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي تعمل فيها الغرفة كعامل قياس رئيسي.

8) ذمم تجارية مدينة وأخرى (يتبع)

على هذا الأساس، تم تحديد مخصص الخسارة المتوقعة لمدى الحياة فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة على النحو التالي:

	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لأكثر من 360 يوماً	المجموع
31 ديسمبر 2023						
معدل الخسارة المتوقعة	1.81%	27.22%	47.52%	100%	74.71%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	104,313	8,550	930	1,860	283,571	**399,223**
مخصص الخسارة	1,884	2,327	442	1,860	211,864	**218,377**

	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لأكثر من 360 يوماً	المجموع
31 ديسمبر 2022						
معدل الخسارة المتوقعة	0%	5%	41%	100%	72%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	101,512	5,443	17,656	14,745	293,698	433,054
مخصص الخسارة	23	247	7,190	14,745	212,035	234,240

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

9. نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

	2023	2022
أرصدة حسابات جارية لدى البنوك	1,618,330	1,383,672
نقد في الصندوق	653	1,226
النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك كما في بيان التدفقات النقدية	**1,618,983**	1,384,898
مطروحا منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,956)	(3,406)
النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك كما في بيان المركز المالي	**1,617,027**	1,381,492

10. ودائع بنكية

تتراوح نسبة الفائدة المحتسبة على الودائع البنكية ما بين 4,2% و 6,8% سنوياً (2022: ما بين 3,2% و 6,1% سنوياً). وتستحق هذه الودائع خلال اثنى عشر شهراً أو أقل. بلغت الودائع البنكية كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 8,494,447 دينار بحريني (2022: 9,393,935 دينار بحريني). بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع البنكية كما في تاريخ المركز المالي مبلغ 5,553 دينار بحريني (2022: 106,065 دينار بحريني).

11. الاحتياطي الرأسمالي

يتمثل حساب الاحتياطي الرأسمالي في المبالغ المحولة في السنوات السابقة من الأرباح المستبقاة للغرفة لغرض مواجهة الخطط التطويرية المستقبلية للغرفة. بلغ حساب الاحتياطي الرأسمالي كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 602,543 دينار بحريني (2022: 602,543 دينار بحريني).

12. احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

يشمل احتياطي القيمة العادلة للاستثمار الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ احتياطي القيمة العادلة 2,512,632 دينار بحريني (2022: 2,480,099 دينار بحريني).

13. احتياطي الأعمال الخيرية

خلال السنة، لم يطرأ اي تغير على حساب احتياطي الأعمال الخيرية لدعم التجار المتعثرين. حيث بلغ الاحتياطي 177,150 دينار بحريني (2022: 177,150 دينار بحريني).

14. التزامات عقود الإيجار

	2023	2022
في 1 يناير	53,514	55,189
مدفوعات عقود الإيجار	(5,400)	(5,400)
مصروفات الفوائد	3,605	3,725
في 31 ديسمبر	51,719	53,514
ناقصاً: الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	(1,924)	(1,795)
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	**49,795**	51,719

إيضاحات حول البيانات المالية

15. منافع نهاية الخدمة للموظفين

- الموظفون البحرينيون:

بلغت تكلفة مساهمة الغرفة في نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للموظفين البحرينيين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 187,325 دينار بحريني (2022: 187,358 دينار بحريني).

- الموظفون الأجانب:

التغير في مخصص نهاية الخدمة للموظفين الأجانب خلال السنة موضح كالتالي:

	2023	2022
في 1 يناير	26,431	13,983
مستحقات السنة	8,491	20,293
المدفوع خلال السنة	(33,552)	(7,845)
في 31 ديسمبر	**1,370**	26,431

بلغ عدد موظفي الغرفة بتاريخ بيان المركز المالي 79 موظفاً (2022: 84 موظفاً).

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

16. ذمم تجارية دائنة وأخرى

	2023	2022
ذمم تجارية دائنة	161,096	305,211
مصروفات مستحقة	162,487	174,672
إيرادات مؤجلة	83,215	76,489
مبالغ محتجزة للمقاولين	1,538	53,217
مخصص إجازات وسفر الموظفين	39,639	42,636
مطلوبات أخرى	70,042	73,345
	518,017	725,570

17. إيرادات الاشتراكات

تمثل إيرادات الاشتراكات المبالغ المتحصلة من الأعضاء سنوياً، حيث يتم تحصيل رسوم الاشتراكات عن طريق وزارة الصناعة والتجارة ("الوزارة") مقابل رسوم تحصيل. بلغت رسوم الاشتراكات 1,595,520 دينار بحريني (2022: 1,426,063 دينار بحريني). وفقاً للتقارير المستلمة من الوزارة، بلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم خلال العام 49,407 عضواً (2022: 44,923 عضواً). بلغت رسوم تحصيل ايرادات الاشتراكات من وزارة الصناعة والتجارة مبلغ 319,104 دينار بحريني (2022: 285,212 دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

18. إيرادات ومصروفات المبنى القديم

	2023	2022
إيرادات المبنى القديم		
إيجارات المبنى	7,000	9,000
إيجارات مواقف السيارات	26,600	34,200
إعلانات	6,650	8,400
مجموع الإيرادات	**40,250**	51,600
مصروفات التشغيل للمبنى القديم		
حراسة المبنى	(5,967)	(6,900)
الكهرباء والماء	(2,597)	(2,892)
الصيانة والتنظيف	(4,255)	(3,186)
الإستهلاك (ايضاح 5)	(449)	(449)
التأمين	(598)	(579)
أخرى	(947)	(858)
مجموع المصروفات	**(14,813)**	(14,864)
صافي إيرادات المبنى القديم	**25,437**	36,736

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

19. إيرادات ومصروفات المبنى الجديد

	2023	2022
إيرادات المبنى الجديد		
إيجارات المبنى	674,214	540,004
خدمات الإيجارات	62,686	41,345
إيجارات مواقف السيارات	6,060	7,320
مجموع الإيرادات	**742,960**	588,669
مصروفات التشغيل للمبنى الجديد		
استهلاك (إيضاح 5)	(189,383)	(169,565)
الكهرباء والماء	(137,025)	(128,125)
الصيانة	(124,203)	(100,524)
الحراسة والأمن	(30,538)	(26,284)
التنظيفات	(16,584)	(22,472)
التكييف	(28,006)	(22,025)
أجهزة الإنذار والحريق	(5,333)	(6,717)
التأمين	(2,922)	(2,839)
المصاعد	(1,761)	(894)
أخرى	-	(2,129)
مجموع المصروفات	**(535,755)**	(481,574)
صافي إيرادات المبنى الجديد	**207,205**	107,095

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

20. إيرادات الاستثمارات والودائع

	2023	2022
إيرادات الودائع البنكية	545,426	428,218
أرباح صناديق مدارة	406,552	420,328
أرباح أسهم	199,704	135,055
	1,151,682	983,601

21. إيرادات أخرى

	2023	2022
عكس مخصصات انتفت الحاجة لها	126,071	78,966
دعم حكومي (تمكين)	47,796	2,017
إيرادات متنوعة	2,604	9,119
إيرادات المناقصات	2,550	3,300
	179,021	93,402

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

22. تكاليف الموظفين

	2023	2022
الرواتب والأجور	1,565,759	1,453,358
التأمينات الاجتماعية	187,325	216,743
التأمين الصحي للموظفين	146,502	126,859
مكافأة المتقاعدين	205,090	91,727
الدورات التدريبية	28,349	23,961
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	8,491	19,384
مكافآت الموظفين	32,935	6,100
مصاريف توظيف	-	1,200
أخرى	34,784	42,790
	2,209,235	1,982,122

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

23. المصروفات العمومية والإدارية

	2023	2022
مصروفات الحاسوب	142,639	152,508
تبرعات	100,000	-
اشتراك في اتحادات الغرف العربية والخليجية	89,115	87,180
الدراسات والاستشارات الاقتصادية	89,115	94,916
مصروفات وسائل الإعلام	53,974	38,036
البريد والهاتف والفاكس والإنترنت	45,592	41,785
مصروفات إعلانات	38,204	48,290
مصاريف مهنية	34,788	27,505
كهرباء وماء	26,140	27,211
القرطاسية والمطبوعات	14,095	27,779
مصروفات المكتب	12,143	15,663
مصروفات تنظيفات	6,887	9,729
مصروفات كوفيد – 19	-	3,263
اشتراكات	1,538	1,986
مصروفات أخرى	39,656	38,356
	693,886	614,207

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

24. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر

مقدمة

الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي تشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك، وودائع قصيرة الأجل، واستثمارات مضاربة، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وذمم تجارية دائنة وأخرى بإستثناء منافع الموظفين، إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأساليب المتبعة عند الإعتراف بالأدوات المالية قد تم الإفصاح عنها كلاً على حدة في البند الخاص بها.

إطار وعرض إدارة المخاطر

فيما يلي شرح للمخاطر التي تتعرض لها الغرفة وطرق إدارتها. تتعرض الغرفة للمخاطر الآتية جراء استخدام الأدوات المالية :

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.

كما يعرض هذا الإيضاح أيضاً بعض الإفصاحات الكمية بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى المتعلقة بالبيانات المالية. مجلس الإدارة مسئول بشكل عام عن تأسيس ومراقبة هيكل إدارة المخاطر للغرفة. أسس مجلس الإدارة لجان إدارية تنفيذية محددة تساعد في أداء مسئوليتهم بفعالية في تطوير ومراقبة سياسات الغرفة لإدارة المخاطر. تتابع لجنة التدقيق بالغرفة كيفية مراقبة أعضاء مجلس الإدارة للالتزام بإجراءات إدارة المخاطر للغرفة ومراجعة مدى ملائمة ممارسات إدارة المخاطر مع حجم المخاطر التي تواجهها الغرفة.

إدارة المخاطر تتم من قبل إدارة الشئون المالية في الغرفة وفقاً لسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم إدارة الشئون المالية بالغرفة بتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية في الغرفة. ويوفر أعضاء مجلس الإدارة مبادئ إدارة المخاطر بصورة عامة، بالإضافة إلى سياسات تغطي مجالات معينة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

24) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل الغرفة، والتي تنشأ منها مخاطر الأدوات المالية هي كالتالي:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً
- ودائع قصيرة الأجل
- استثمارات مضاربة
- نقد وأرصدة لدى البنوك
- ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين

يوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفئتها كالتالي:

2023	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
الموجودات المالية		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	10,852,806	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	610,610
ودائع بنكية	-	8,494,447
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	1,617,027
مجموع الموجودات المالية	**10,852,806**	**10,722,084**

2023	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
المطلوبات المالية	
ذمم تجارية دائنة وأخرى	368,163
مجموع المطلوبات المالية	**368,163**

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

24) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

2022	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
الموجودات المالية		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9,829,269	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	598,181
ودائع بنكية	-	9,393,935
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	1,381,492
مجموع الموجودات المالية	**9,829,269**	11,373,608

2022	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
المطلوبات المالية	
ذمم تجارية دائنة وأخرى	606,445
مجموع المطلوبات المالية	606,445

المخاطر الائتمانية

هي المخاطر الناجمة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية حين استحقاقها مما يؤدي إلى تعرض الطرف الآخر لخسائر. تتعرض الغرفة لهذه المخاطر أساسا على نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك والودائع الثابتة لدى البنوك واستثمارات المضاربة والذمم التجارية المدينة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية والموجودات الأخرى. لقد تم إيداع النقدية لدى البنوك المحلية والتي تتمتع بتصنيف ائتماني جيد. كما أن تركيز المخاطر الائتمانية فيما يتعلق بالذمم التجارية المدينة محدود بسبب العدد الكبير لعملاء الغرفة. يمثل النقد معظم تعاملات الغرفة حيث يتم تسديد رسوم الإشتراكات والخدمات بالنقد، وبذلك لا يوجد مخاطر ائتمان فيما يتعلق بسداد الرسوم.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بالدينار البحريني

24) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

التعرض لمخاطر الائتمان

تمثل المبالغ الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي كالآتي:

	2023	2022
النقد وما في حكمه	1,617,027	1,380,266
ودائع بنكية	8,494,447	9,393,935
ذمم تجارية مدينة وأخرى	610,610	598,181
	10,722,084	11,372,382

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل سعر صرف العملات الأجنبية ومعدل الربح وأسعار الأسهم التي تؤثر على دخل الغرفة أو على أدواتها المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وسيطرة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد مجزٍ على المخاطر.

مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم قدرة الغرفة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد الالتزامات المصاحبة للأدوات المالية، وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة الغرفة على بيع موجوداتها المالية بسرعة وبقيمة مقاربة للقيمة العادلة.

تقوم إدارة الغرفة بمتابعة متطلبات السيولة بصورة منتظمة للتأكد من توفر الأموال الكافية بما فيها التسهيلات البنكية غير المستخدمة لمقابلة الالتزامات عند استحقاقها. تتأكد الغرفة أن مبالغ جوهرية من الأموال تم استثمارها في نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع الثابتة والتي تعتبر جاهزة لتلبية احتياجات الغرفة من السيولة. جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة ستة أشهر أو أقل وذات تدفقات نقدية مقاربة لقيمتها الدفترية.

مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح الغرفة كنتيجة لتقلب قيم الأدوات المالية بسبب تغير معدل الفائدة في السوق.

تنحصر مخاطر معدل الفائدة في السوق في الودائع لأجل واستثمارات المضاربة، تحمل الودائع لأجل واستثمارات المضاربة سعر فائدة ثابت وتستحق خلال 360 يوماً أو أقل.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

24) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الودائع قصيرة الأجل تدر عوائد بمعدلات تتراوح ما بين 4.2% و 6.8% سنوياً (2022: تتراوح ما بين 3,2% و6,1 سنوياً)، في حين تدر استثمارات المضاربة أرباحاً بمعدل 5% سنوياً. وفي رأي الإدارة، فإن الموجودات والمطلوبات الأخرى لدى الغرفة، ليست حساسة لمخاطر سعر الفائدة. إن التأثير الافتراضي على الأرباح عند زيادة أو انخفاض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساسية سيبلغ حوالي 92,784 دينار بحريني (2022: 95,000 دينار بحريني).

مخاطر صرف العملات الأجنبية

هي المخاطر الناجمة من التقلبات في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية، إن عمليات الغرفة بالعملات الأجنبية تتم في معظمها بالدولار الأمريكي المقوم بالدينار البحريني وحيث أن الدينار البحريني ثابت الصرف مقابل الدولار الأمريكي فإنه لا يوجد تأثير مادي لمخاطر العملات، إن إدارة الغرفة تقدر مخاطر العملات بأقل ما يمكن, تتم غالبية شراء المنتجات من موردين محليين. تتم معظم المشتريات الخارجية بالدولار الأمريكي. وبما أن الدينار مقوم بالدولار الأمريكي فأن الغرفة لا تتعرض لأية مخاطر جوهرية.

مخاطر الاستثمار

مخاطر الاستثمار هي مخاطر عدم اليقين بشأن المنافع المستقبلية التي يمكن تحقيقها من الاستثمار. تمتلك الغرفة سياسات واضحة بالنسبة لإدارة مخاطر الاستثمار. تغطي هذه السياسات مستويات سلطة الاستثمار وممارسات تقييم الاستثمار. كما تقوم إدارة الشئون المالية بالغرفة بدراسة تأثير المعاملات على بيان المركز المالي للغرفة، كما تقوم بمراقبة أداء المحفظة الاستثمارية بصفة مستمرة. وتتم مراجعة كل طلب استثمار من قبل جهة مختصة، وذلك بناءً على حجم وطبيعة المعاملة. ويتم إجراء التقييم العادل للاستثمارات على أساس ربع سنوي.

مخاطر الأسعار

هي مخاطر أسعار الأسهم والأوراق المالية المحتفظ بها لدى الغرفة وذلك لأن استثمارات الغرفة مصنفة كما في بيان المركز المالي الموحد تحت بند استثمارات في أوراق مالية. لإدارة مخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم والسندات، تقوم الغرفة بتنويع محفظتها الاستثمارية وذلك وفقاً للحدود التي تضعها الغرفة. إن تحليل حساسية القيمة العادلة للاستثمارات موضح على النحو التالي:

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

24) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

الوصف	مقدار التغير	التأثير على حقوق الأعضاء	
		2023	2022
موجودات مالية مدرجة في أسواق الأوراق المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	+/- 5%	168,408	136,151

إدارة حقوق الأعضاء

يتطلع مجلس الإدارة للحفاظ على توازن بين العوائد المرتفعة والنمو الذي يبدو محتملاً بوضع رأسمالي قوي ولم يكن هناك أي تغير في أسلوب الإدارة في إدارة احتياطي الغرفة خلال السنة. ولم يكن هناك أيضاً أية متطلبات رأسمالية مفروضة خارجياً على الغرفة.

تقوم الغرفة بإدارة هيكلة حقوق الأعضاء لديها، كما تقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنة.

قياس وتراتبية القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم استلامه عند بيع موجود أو سداده عند تحويل مطلوب بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس في السوق الرئيسي، أو عند غيابه، في السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للغرفة الوصول إليه بذلك التاريخ. القيمة العادلة لأي التزام، تعكس مخاطر عدم الأداء.

يبين الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري جنبا إلى جنب مع وسائل التقييم والمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة للأدوات المالية إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة:

2023	المستوى1	المستوى2	المستوى3	القيمة العادلة
أسهم مدرجة	3,413,441	-	-	**3,413,441**
صناديق مدارة	-	7,439,365	-	**7,439,365**

2022	المستوى1	المستوى2	المستوى3	القيمة العادلة
أسهم مدرجة	3,465,232	-	-	**3,465,232**
صناديق مدارة	-	6,364,037	-	**6,364,037**

لم تكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

24) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

تقارب القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للغرفة قيمتها العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

الموجودات غير المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة لكن تم الإفصاح عن قيمتها العادلة

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقار الاستثماري والأراضي المملوكة تملكاً حراً للغرفة كما في تاريخ التقرير على أساس التقييم الذي تم إجراؤه في التواريخ المعنية. تم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيم خارجي مستقل بناءً على طريقة رسملة الاستثمار التي تعكس صافي الدخل المحتمل للعقار على معدل الرسملة. وفقًا لذلك، تم تصنيف القيمة العادلة على أنها في المستوى الثالث من تراتبية القيمة العادلة.

25. معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تعتبر الأطراف ذوي علاقة إذا كان بإمكان أحد الأطراف السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري على القرارات المالية أو التشغيلية للطرف الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال واحد أو أكثر من الأطراف الوسيطة. الأطراف ذوي العلاقة تشمل المؤسسات التي تمارس الغرفة تأثيراً جوهرياً عليها، وأعضاء الإدارة العليا. يشمل أعضاء الإدارة العليا على أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. الأرصدة والمعاملات الهامة مع الأطراف ذوي العلاقة المتضمنة في هذه البيانات المالية هي كالتالي:

	2023	2022
أ) أرصدة الأطراف ذات العلاقة		
المستحق من أطراف ذات علاقة - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	**12,256**	4,823
المستحق لأطراف ذات علاقة - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	**8,786**	3,552

	2023	2022
ب) معاملات مع الأطراف ذات العلاقة		
رواتب ومنافع الإدارة التنفيذية	213,829	102,911
مخصصات المشاركات لمجلس الإدارة والإدارة العليا	74,308	47,799
شراء سلع وخدمات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	79,171	212,966
إيراد ايجارات - شركات تحت سيطرة مجلس الادارة والإدارة العليا	93,352	61,556

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بالدينار البحريني

26. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على مجموع الدخل الشامل، أو حقوق الأعضاء المعلنة سابقاً.

162

163

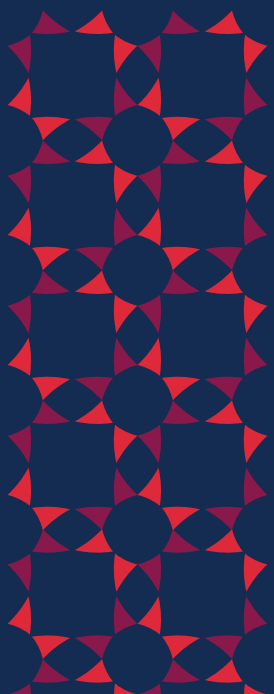

Annual Report 2023

His Majesty
King Hamad bin Isa Al Khalifa
The King of Kingdom of Bahrain

His Royal Highness
Princee Salman bin Hamad Al Khalifa
The Crown Prince and Prime Minister of the Kingdom of Bahrain

It is my pleasure, as Chairman of the Bahrain Chamber in its 30th session, to present the annual report of this prestigious commercial entity. I would like to take this opportunity to recall with you the commitments set out in our election program for the term 2022 - 2026, which centered around working to achieve our goals and visions through an interconnected work program based on three constants; enhancing and controlling the competitiveness of markets locally and regionally, addressing issues of support and financing for the private sector, and developing the national human capital to serve the Chamber's members as well as the Bahraini business community to the best, which would in turn contribute to achieving the desired national development goals.

The Board of Directors has managed over the past year to achieve some of the objectives of its 22 initiatives for the current session. This coincided with the launch of an indicator to measure the performance of the private sector by the Strategic Thinking Group, with the aim of identifying the state of performance of the various sectors in the Kingdom of Bahrain. Furthermore, we have initiated the "Future Laboratory" project, which aims to implement the best global practices for competitiveness and sustainability. Additionally, the establishment of the "Experts Bank" has been a significant step towards supporting policy and decision-making. The experts in the bank provide comprehensive analyses that align with the national economy's goals and interests. We have also prioritized aligning with Bahrain's economic development visions and aspirations for effective economic growth by collaborating closely with relevant sectors. All the successes we have achieved would have been impossible without the care and attention of His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain, the continuous and unlimited support of His Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, Crown Prince and Prime Minister, and the tireless government efforts to enhance collaboration and harmony between the public sector and the private sector.

Finally, I would like to extend my sincere gratitude to the Board of Directors, the Consultative Council, the ten sectoral committees, and the Chamber's administrative staff for their dedicated efforts in enhancing the economic landscape with innovative ideas, initiatives, and strategies that foster growth and sustainability. Their commitment has greatly improved the services and performance of our esteemed economic institution.

Sameer Abdulla Nass

Chairman of Board of Directors

Bold

At BCCI we recognize the challenges we face in the private sector. This requires us to be bold, to take action, and make decisions. We must deal with challenges and respond to change to achieve positive results.

Transparent

We are committed to our members and are keen to win the confidence and respect of the commercial market in what we do.

Committed

Is essential for each of us to be able to deal with the challenges we all face now and in the future.

Loyal

We work for one institution, BCCI not for a specific person or entity. We are committed and faithful to BCCI and its members.

Innovative

Today is the main engine of strong economies and leading institutions in the world, and we need to embrace it and work on change in the BCCI.

Inclusive

We serve all our members regardless of size, sector, gender and sect. the challenges that confront us unite us.

Vision, Mission, and core values

Since its inception in 1939, the Bahrain Chamber of Commerce and Industry (BCCI) played a prominent role in shaping the nation economy of Bahrain and creating a vigorous private sector. It has kept abreast of the fast-paced economic and social developments, and consolidated its efforts to stimulate the growth and expansion of the private sector and empower its role in the economic development of the country alongside the public sector. The confidence bestowed upon the chamber by the wise leadership reinforced its influence on economic decisions and streamlined its endeavor to create an attractive ecosystem that fosters the flourish of businesses. In addition, the growing base of its members contributed to reinstating its standing as the sole representative of the private sector and an advocate of its interest.

Vision

To become the leading voice of your business partner in the business community, and an influential partner in economic decision-making.

Mission

To represent the private sector and play an influential role in protecting its interest.

Positioning Statement

Our members deserve efficient responsive organization. One that can assist them to grow, succeed, and protect interests.

Value proposition

An organization driven by talented committed staff, focused at providing the best services and help for the present and the future.

Tagline

Your Business Partner.

Board Meetings

During the period covered by this report, from the beginning of January to the end of December 2023, the Board of Directors convened (6) meetings, while the executive management held (10) meetings. Throughout these sessions, the Board deliberated on various issues concerning the current state and future prospects of the industry and trade sectors, aiming to overcome existing obstacles. Additionally, they monitored the implementation of the action plan devised during this period, sought methods to foster trust and enhance interaction and communication between the Chamber and its members, forged coordination, and collaboration with governmental entities, identified requisites for the advancement of these sectors, and endeavored to enhance the performance of the Chamber's committees as crucial mechanisms for executing the directives of the Board of Directors. Moreover, efforts were made to refine the executive system to effectively realize the aspirations set forth by the Board during this stage.

Strategic Thinking Group Efforts

The Strategic Thinking Group has continued its efforts to implement the work program established during the 30th session, comprising 22 initiatives. This entails transforming these initiatives into performance indicators with specific responsibilities, while simultaneously identifying key challenges and potential solutions. Furthermore, the group optimizes the Chamber's platform, including its committees and administrative system, by establishing flexible directions rooted in reliable foundations. These directions are designed to address challenges, seize opportunities, and analyze risks effectively. To achieve this, a dedicated team has been formed to convert economic challenges and risks into opportunities and actionable programs, with outcomes that are both monitorable and measurable. This endeavor involves utilizing the capabilities of all stakeholders, particularly the standing committees, the consultative council, and the Chamber's administrative body, to establish an influential strategic presence. This presence ensures the Chamber's balanced opinion on the state's economic matters is effectively communicated. The most prominent efforts of the Strategic Thinking Group in 2023 are the following:

Board of Directors' Report

In 2023, the second year of the 30th session of BCCI Board of Directors, the Board sought to exert every possible effort to implement its 22 initiatives declared at the beginning of this session. The initiatives constitute an interrelated medium and long-term work program aimed at intensifying strategic and tactical maneuvers to advance towards the stage of economic take-off and development, both locally and regionally. The initiatives are mainly concerned with protection and takeoff for the private sector in various forms and levels. The Board has also continued its efforts by showcasing programs and projects designed to enhance the industrial, commercial, and economic sectors, and enabling them to navigate the developments related to economic activity resulting from local and international conditions. The most important issues of the work of the Board during the past are as follows:

Communication with the Political Leadership

The Board of Directors of the Bahrain Chamber takes pride in the unlimited support the Chamber receives from the political leadership and its keenness to enhance the pioneering role of the Chamber. The Board highly appreciates the leadership's directives to involve the Chamber in economic decision-making, in particular His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, King of the Kingdom of Bahrain. The Board had the honor of meeting with the Crown Prince and Prime Minister, his Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa. This illustrates the level of attention and support that the Chamber receives from esteemed leadership in promoting the private sector and the national economy. The Board of Directors has capitalized on this environment to present its views and proposals aimed at enhancing the role of the private sector as the driving force behind economic growth.

- Ensuring readiness for execution of the implementation law.
- Working on developing a model to measure compliance.
- Measuring the efficiency of compliance by implementation bodies compared to standards of measuring compliance efficiency.

3 Private Sector Development Index

In 2023, the Group worked on creating an index to measure growth of the private sector to identify the state of performance of the economic sectors in Bahrain from the prospective of the private sector for 2018 - 2023. It is hoped that this project will result in the following:

- Monitoring indicators of economic development (by interpreting raw data obtained from official and governmental sources) on the ground from the perspective of the private sector, according to data approved and agreed upon by the private sector, which will be presented for the first time by employers in all economic sectors.
- Highlighting the new financial trends created by the successive circumstances following the Covid Pandemic among consumers and employers, which resulted in change in payment and purchase methods as well as changes related to purchasing power and the impact of this and other factors on the supply and demand for each economic sector.
- Providing a certain percentage for the sector's success, from the perspective of the government and that of the private sector.

1 Forming a Forward-Looking Analytical Perspective for the Condition of Family Businesses

The Group has developed a vision for a forward-looking analysis of the condition of family businesses through the following:

- Identifying the factors affecting the stability and continuity of commercial institutions existing in the market for more than twenty-five years and having significant contributions to the domestic product, employment, and the commercial identity.

- Drawing a simplified form that anticipates prospects by analyzing the impact of possible scenarios and their expected outcome on the commercial sector in general and large family businesses in particular as they are the main component of development.

- Anticipating the implications of the current situation, which may lead to an in-depth review of the government's executive means for the stability and growth of the local commercial sector in the medium and long term.

2 Future Laboratory

The Group has completed preparations for this project with the concerned parties. This project is based on the premise of integration of the implementation law in terms of legal construction in accordance with international best practices to ensure competitiveness and sustainability, in accordance with the following:

- Seeking to measure the efficiency of the laboratory's performance regarding customer management.

- Measuring the laboratory's efficiency by setting performance standards and indicators that reflect the laboratory's distinction and competitiveness at the global level.

7 Certificate of Origin and GCC Content

The Group focused on the certificate of origin and local content to reduce collateral damage to the industrial sector resulting from local content laws, in coordination and collaboration with the government, represented by the Ministry of Industry and Trade and the industrial sector.

8 Bankruptcy Draft Law:

The Strategic Thinking Group expanded its review of this issue to "develop the philosophy of litigation procedures, over the next three years, by evaluating the outcomes of the law enforcement experience, through accelerating adjudication of reorganization or bankruptcy cases in a period not exceeding six months, which would serve those affected and open up new opportunities for those wishing to continue their business within five years from the date of declaration of bankruptcy." To build a comprehensive and balanced vision, the Group met with some experts and specialists from several important entities. The Group proposed some recommendations related to the seven areas that need evaluation and review. These recommendations included forming a board of trustees of experts to support judges, adoption of one judicial system (the American law), continuous training and evaluation, adoption of international standards for evaluating certified experts, establishment of a commercial court, and reviewing the Commercial Companies Law (Article 18 bis) of the extent of damage sustained by partners and members of companies' boards of directors.

4 Media Discourse Content Map

Defining and codifying the chamber's media discourse in a way that would communicate its mission in a more effective and influential manner and express the aspirations of the Bahraini private sector objectively and professionally.

5 Roadmap with the Legislative Authority

Developing a perceptive for a roadmap for the most important issues that serve the private sector to:

- Increase the pace of collaboration between the Chamber and the legislative authority.
- Include the government's work program related to the private sector, and the work program of the 30th session of the Chamber's Board of Directors.
- Create harmony and systematic cumulative sequence for economic and commercial issues.
- Achieve the best interest of the national economy.

6 Developing the Unified Record:

The Group worked on updating the comprehensive unified reference that documents all the recommendations and proposals issued by the Chamber, the committees and the Strategic Thinking Group.

12 The Chamber's Views on the Government's Work Program

The Group expressed the view of Bahrain Chamber on the government's work program with the aim of understanding the nature of the stage and how to deal with it in a professional manner that helps both parties (the government as an executive body of the state and the private sector as a stakeholder that the government requires to take part in developing the domestic product and major development projects as well as the promising sectors).

13 Inflation and the Government's Position

After Covid pandemic and the surge in global inflation, the government requested the Group to study ways of reducing the effects on the private sector. In response, the Group presented the Chamber's proposals to mitigate the negative effects of inflation on the private sector and the citizens and the possible solutions locally that would contribute to the stability of the private sector's productivity and increasing its support to the national economy. These proposals were submitted to His Royal Highness the Crown Prince and Prime Minister.

14 The Chamber's Position towards Tourism Strategy

The Group sought seriously and practically to participate in preparing the tourism strategy (2022-2026), that was officially launched and approved. The Group aimed to involve the private sector, as the engine of economic development in all sectors, in setting economic development plans and strategies. The Chamber held meetings with the Minister of Industry, Trade, and Tourism, and presented its ideas and proposals through which it was involved in following up on the implementation of the tourism strategy and preparing plans for the growth and development of the tourism sector.

9 The Chamber's Position on Food Security

The Group presented some perspectives and proposals, in collaboration with various concerned parties within the chamber to pave the way and contribute to providing the government with possible mechanisms for the private sector to contribute to ensuring strategic national food security, including preparing an awareness guide on the international certificates required to export food products (e.g. Halal, ISO), and developing a clear long-term strategy to secure food production processes to achieve food security in livestock, fisheries and agriculture.

10 The Chamber's Proposals to the Government Regarding Health Insurance

The Chamber has collaborated with insurance companies and the Supreme Council of Health to discuss the adequacy of the Health Insurance Law and its executive and procedural applications due to lack of clarity or unreadiness of both parties, i.e. the insurance sector and the insured companies, for this stage.

11 Role of the Chamber in the Approved Education Strategy

The Group worked to collaborate with the Supreme Council for the Development of Training and Education. The Group provided it with proposals for developing foundational curricula in programming language and technology, as well as developing public and higher education and vocational training in institutes to meet market requirements. The Group recommended including programming language and technology in the educational and training curricula, and building unconventional partnerships that serve the market needs and accommodate graduates after developing their educational level and vocational training.

- Implementing energy interconnectivity projects between Arab countries and developing an Arab plan for renewable energy.

- Overcoming barriers faced by the transport sector, develop road, rail, and sea transport, and interconnect land, sea and air networks between Arab countries, as they are essential pathways for the circulation of trade, tourism, investment and employment in the Arab region.

- Promoting public and private investment in establishing Arab hub ports and linking them to a network of maritime routes connecting Arab countries and the world and constructing logistics zones connected to industrial and agricultural production complexes that produce added value with the support of an Arab commodity exchange.

- Adopting a joint Arab policy for education aimed to reform education curricula and their outputs in a way commensurate with the needs of the labor market and the requirements of the modern market, encouraging the Arab private sector to take initiatives to build distinguished scientific and research edifices, and establishing a joint Arab mechanism to support scientific research.

- Coordinating the energies of joint Arab action institutions, Arab governments, and the private sector to protect Arab food and water security, based on enhancing flexibility of the agricultural sector, rationalizing water consumption, adopting modern farming technologies and smart farming, developing logistical zones for trade and investments in the food sector, and launching new initiatives to encourage Arab youth to entrepreneurship in digital agricultural innovations and water resources development.

- Developing a realistic and gradual strategy based on a timeline to achieve economic integration, starting with establishing a large Arab free trade area, followed by the customs union stage, until reaching a common market.

15 Bahrain Declaration for the Arab Private Sector:

The Declaration, issued at the end of the meetings of the 134th session of the Union of Arab Chambers, held in the Kingdom of Bahrain on September 26, 2023, included some important recommendations under the title "Bahrain Declaration for the Arab Private Sector." The heads of the Board of Directors of the Arab Chambers participated in drafting these recommendations in preparation for submitting the same to Their Majesties, Highnesses and Excellencies Kings, Princes and Presidents of Arab countries, at the Economic, Development and Social Summit scheduled to be held in Nouakchott, the Islamic Republic of Mauritania. The "Bahrain Declaration" has resulted in the following recommendations:

- Redoubling efforts to achieve Arab economic and social integration, a fundamental pillar to promote joint Arab economic and social integration, with the aim of achieving economic and social development for the Arab countries, to become more capable of integrating into the global economy, with more flexibility to deal with international challenges.

- Improving social conditions by supporting social security networks through joint national and Arab foundations to face the reverberations of global economic crises.

- Promoting the four freedoms that enhance Arab economic integration:

  - Free movement of individuals, through granting multiple long-term visas to businesspeople through the Arab Chambers
  - Free movement of capital and ease of transfers
  - Free movement of goods through the removal of non-customs barriers and standardizing specifications and unifying procedures for registration
  - Free movement of services through approval of the Agreement for Commercial and Services Liberalization.

- Developing an Arab strategy for digital transformation, circular and participatory economy, based on the Fourth Industrial Revolution to create legislative and technological digital infrastructure.

Regulations Organizing the Work of Private Higher Education Institutions:

The Chamber submitted its proposals to the Crown Prince and Prime Minister, his Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, regarding regulating the work of higher education institutions. It demanded that some articles of the regulations be reconsidered, particularly Article (25), which provides that, "The Board of Trustees, after obtaining the opinion of the government authorities related to the labor market and Education and Training Quality Authority may make a resolution to suspend any programs or majors or restrict the criteria for registering Bahraini students, in accordance with the requirements and needs of the labor market."

Proposal to amend the schedule for determining the number of votes held by each member of the Chamber in the ballot by capitalization:

The Chamber affirmed its commitment to Decree-Law No. 48 of 2012, as amended by Law No. 16 of 2020, underscoring the importance of measuring capital volume as outlined in current legislation. This strategic approach reflects the Chamber's pursuit of stability while fostering a balanced framework that aligns with capital capacity. This alignment holds profound implications for domestic output, facilitating the employment of skilled national workforce across various sectors. Additionally, it addresses the challenges of the global market, bolstering efforts to attract Foreign Direct Investment (FDI).

16 Experts Bank

The Group continued to monitor the database of expertise necessary to support policy and decision making. In this database, experts produce in-depth analysis, focused on the general goals and interests of the national economic environment and its drivers, in a way that would contribute to the stability and growth of the private sector, and resolve urgent economic and commercial issues impacting factors of growth and stability, in line with the government's higher strategic plans. Experts Bank is one of the Chamber's intangible assets. Experts provide opinions, proposals, and advice to support the strategic opinion and offer diversified options for solutions proposed by the Chamber to the different bodies to make resolutions and keep up with the latest global developments in several fields.

17 Chamber's Diplomacy:

The Group sought to draw a roadmap to develop channels and mechanisms that enhance presence of the Chamber in international organizations, as it is one of the most important factors for protecting and empowering the Bahraini employer locally and internationally.

Economic Proposals in the Interest of the Private Sector

The Board of Directors presented its proposals regarding developing and improving the conditions of the private sector, increasing its competitiveness, and enhancing its productivity to be able to perform its role in economic development. The most important of these proposals are the following:

Follow up on the Project to Establish Bahrain Halal Organization:

The Chamber followed up with the Ministry of Municipal Affairs and Agriculture on the developments related to the establishment of Bahrain Halal Organization and stressed on the following:

- The need to collaborate and inform the Chamber of the process of preparing the electronic system for submitting applications for Halal certification.

- Providing the Chamber with a draft of the proposed understanding agreement to be reviewed and to agree on a date for signing it.

- Clearly define the role of the Chamber in all stages of the project.

Amendment of the statute of the Gulf Commercial Arbitration Centre:

The Chamber expressed its views on the amendment to the statute of the Centre and emphasized the Centre's procedural and administrative dependence on the Chambers of Commerce and Industry of the GCC States.

Proposal aimed at the Government's consideration of adjusting the optional fee in addition to the issuance or renewal fee for any work permit beyond the current Bahrainization:

The Chamber stressed its disagreement of the proposal, as it believes that the proposal would have a direct impact on price inflation in the market. This, in turn, would lead to significant consequences such as increased prices of goods and services across all sectors. Moreover, the proposal would impose additional costs on employers, resulting in detrimental effects on micro, small, and medium-sized enterprises.

The Secured Transactions Law, the Executive Regulations, and the Draft Resolution Specifying Funds Transferred for Security Rights:

The Chamber proposed to add a definition to secured transactions, and to subject judges of the concerned courts to intensive training courses by experts in this field. It stressed the need to organize awareness and educational campaigns for all relevant parties, and for the Central Bank of Bahrain to have a clear role in issuing guidelines and regulations for the banking sector. It also stressed the importance of issuing a guide to Secured Transactions Law, similar to the UNCITRAL Model Law on Secured Transactions (Model Law) issued by the United Nations Commission on International Trade Law. The Chamber called for speedy consideration of this type of transactions due to its commercial nature, which requires speedy adjudication by execution courts.

Draft Law to Add a New Article to Law No. (17) of 2007 Regarding Vocational Training:

The Chamber stressed the need to review the proposal to determine the rights and obligations, particularly expenses and costs incurred by the employer in registering the trainee with the General Organization for Social Insurance and providing a training system, including a timetable, the efforts of the administrative staff, and the budget allocated for training in each institution, regardless of its nature, as well as determining the mechanism and percentage of state participation.

Draft Law regarding the Income Tax on Foreign Investments:

The Chamber had reservations about this draft law, given that the current economic situation in the Kingdom of Bahrain, the state of inflation, and the limited local market are not favourable for imposing any taxes on foreign companies. The government also pays great attention to increasing the number of trained national labour force to replace foreign labourers. Therefore, imposing an income tax on foreign companies will hinder the efforts of the government to achieve the desired economic recovery.

Proposal to raise permit fees for foreign workers in professions with a high citizen employment rate and to allocate at least a 70% increase to Bahrainization among all employees:

The Chamber stressed the importance of conducting a thorough analysis that aligns with the proposal's objectives, in collaboration with relevant parties, in order to avoid hindering the stability and expansion of the private sector through the imposition of fees and burdens on employers without a comprehensive comparative study. This study should aim to develop a holistic perspective that addresses gaps in the labor market, ensuring that it will not demonstrate the shortcomings affecting the Bahrainization rate or compromise the long-term sustainability of the national economy by lacking a clear plan for future actions.

Proposing a law amending the Labor Law in the Private Sector:

The Chamber emphasized the importance of incorporating a list of jobs and professions that would be exempt from the proposed tax in the proposal. This would allow the Chamber, as a representative of the private sector in the host country, to provide its perspective.

Draft Law to Amend Some Provisions of the Property Rental Law Promulgated by Law No. (27) Of 2014 as Amended:

The Chamber had reservations about this draft law to enhance the extent of freedom between the contracting parties, as the proposed legal provisions contained impose some restriction on the will of the parties.

Draft Law to Amend Some Provisions of the Labor Law for the Private Sector Promulgated by Law No. (36) of 2012:

The Chamber expressed its disagreement with amending Article (83) of the Labour Law for the Private Sector promulgated by Law No. (36) of 2012, given that the proposed amendment did not take into consideration cases in which the employee is convicted, in which case the employer shall incur additional costs and expenses preceding rendering of the sentence in addition to such other costs that the employee may have caused while performing his work and according to which the employer filed the lawsuit.

Draft Law to Amend Some Provisions of the Labor Law for the Private Sector Promulgated by Law No. (36) Of 2012:

The Chamber expressed its adherence to the provisions of the current law in force, as it achieves balance between employers and employees, regulates the work relationship and ensures minimum rights.

Amending Article (18 bis) of the Commercial Companies Law promulgated by Decree Law No. (21) of 2001:

The Chamber recommended that the liability of the founder, partner, capital owner, the company's manager, or the member of the board of directors in the shareholding company, closed shareholding company, or limited liability company, as the case may be, shall be liable to the extent of his share in the company's capital, with compulsory insurance on him within the limits of his share in the capital of the company for any damage to the company, partners, shareholders, or others as a result of his management of the company's funds.

Draft Law to Amend Some Provisions of Decree Law No. (21) of 2001 Promulgating the Commercial Companies Law

The Chamber had reservations about this draft law, given that the current economic situation in the Kingdom of Bahrain and the state of inflation are not favourable for imposing any taxes on national and foreign companies. In addition, the current situation of the local market requires careful study before imposing any taxes, given that imposing this tax on the annual net profit of commercial companies will hinder the efforts of the government to achieve the desired economic recovery, and will have a negative impact on Bahrain economy.

Draft Law Regarding Establishment of the National Fund for Supporting Small and Medium Enterprises:

The Chamber expressed its disagreement on this draft law to preserve the national efforts of the public sector and the private sector aimed at supporting small and medium enterprises, given that the Labor Fund "Tamkeen" is one of the specialized institutions that were established to achieve the objectives of this proposal, including contributing to the development and promotion of the national economy and the private sector. In addition, Law No. (57) of 2006 establishing the Labor Fund regulated the powers and tasks of the Fund as well as its objectives and priorities, the most important of which is to support small and medium projects of citizens. Therefore, establishing another fund for the same purposes would create a state of confusion regarding the roles and competences, instead of focusing on developing and advancing the economy through national small and medium enterprises, as well as pioneering projects that promote the national economy.

Draft Law Amending Articles (110) And (135) of Law No. (36) of 2012 Promulgating the Labor Law for the Private Sector:

The Chamber had reservations about amending the aforementioned articles and called for organizing the legal provision to be compatible with reorganization or bankruptcy procedures and to ensure that there is no conflict of jurisdiction between the executive and judicial authorities when addressing cases of partial closure of the establishment, scaling down its business, or replacement of the production system during litigation in reorganization or bankruptcy lawsuits.

Draft law regarding foreign money transfer tax:

The Chamber stressed the importance of strong labor standards and regulations to regulate the job market effectively. This ensures laws are cohesive and well-monitored, supporting the Kingdom's attractiveness for foreign investment and professional jobs. Additionally, the private sector aims to attract businesses and provide skilled workers to meet industry demands.

Draft Law to Amend Article (51) of Value Added Law Promulgated by Decree Law No. (48) of 2018:

The Chamber called for the need to reconsider the current law, given the importance of overcoming the challenges facing the local market in all sectors in collecting value added tax upon the first entry of goods. The Chamber called for adopting this proposal so that employers shall not incur the burden of having cash to pay tax before selling of imported goods, which would negatively affect business growth and increase challenges of global economic conditions, including issues related to liquidity in the Bahraini market.

First: Extensive Studies

1. Updated Inflation Study:

The Chamber's Strategic Thinking Group prepared this study, which aimed to monitor the chronology of the increase in inflation in the Kingdom of Bahrain, identify its economic effects in each commercial sector separately, and present the initiatives the Chamber received from the private sector during the preparation of the study. The said study aims to mitigate the effects of inflation at the present time and undermine the future effects that may result in case the consumer price index continues to rise in several categories as monitored and specified by the government.

2. Value Added tax on Food Commodities:

The study on the value-added tax on food commodities, which was prepared by the Chamber's Strategic Thinking Group, provided a detailed comparison between the food commodities included in the value-added tax compared to the same food commodities in the GCC countries. It had allocated a chapter to the number and names of food items excluded from the value-added tax in Bahrain and compared them with the same items in GCC countries.

3. Stability Factors and Future Growth of Construction and Real Estate Sector in Bahrain:

With the aim of identifying the performance of the real estate and construction sectors during the last five years (2018 – 2023) and monitoring future obstacles to the growth of these two sectors, a study was prepared under the title "Factors of Stability and Future Growth of Construction and Real Estate Sectors in Bahrain". The study is the outcome of joint work with the government to record all the measures and mechanisms taken by 9 official bodies that provide services to these two sectors. The study also presented a set of initiatives with different scenarios to contribute to improving outcomes of local and foreign investors in the real estate and construction sectors.

Draft Law Regarding Bahrainization of some Professions in the Private Sector:

The Chamber called for thorough reconsideration of the draft and taking into account the executive authority's strategic directions and the private sector's actual need for technical specialized manpower.

Draft Law Adding a New Article under No. (21 Bis) to the Civil Service Law No. (48) of 2010

The Chamber expressed its disagreement on this draft law for several reasons, the most important of which are that it creates unfair competition with merchants of small and medium enterprises in the local market which would result in significant negative economic effects. In addition, the draft law will play a role in increasing the phenomenon of renting commercial registers and violating the principle of integrity in public office.

Studies That Supported the Chamber's Positions

With the aim of promoting the Chamber's position with economic decision-making bodies and providing highly reliable data for making rational decisions, in 2023, the Board of Directors paid special attention to economic studies and research, to support its positions and enhance its proposals in amending and developing the laws and regulations in force in the Kingdom of Bahrain, as well as developing a clear roadmap for the future of economy and proposing optimal solutions to improve the labor and production sectors in the Kingdom. The Strategic Thinking Group played a pivotal role in launching several publications. The economic studies and reports that were submitted to decision-making bodies in the Kingdom are as follows:

1. Overview of the Local Economy Report:

The report, which consists of 6 chapters and is issued quarterly, aims to increase the economic awareness of the Chamber members, review developments in the performance of the most prominent local economic indicators. The report includes a chapter on the performance of economic sectors and their contribution to the gross domestic product, and provides a comparison of the performance and growth of these sectors during the period covered by the report, in addition to an analysis of trade exchange between the Kingdom of Bahrain and the GCC countries, including the volume of trade for each country and the most important goods and products exchanged during a certain period. The report also includes a chapter entitled (Local Economic Outlook), which addresses some local indicators and compares them to the same period of the previous year. These indicators include the inflation rate in the Kingdom of Bahrain, the most prominent groups that witnessed inflation in the food basket, in addition to some economic indicators adopted by the Central Bank of Bahrain, such as interest rate on business loans, electronic financial transactions, e-commerce transactions, etc. The report also devotes a chapter to monitoring and recording the ranking of Bahrain within global indicators.

2. Trade In Focus Report:

The Trade in Focus report is considered a record of trade exchange between Bahrain and countries of the world. The report deals with the historical backgrounds for establishing economic relations between Bahrain and several countries, and presents an economic comparison between the two countries, containing the most important economic information to help foreign and Bahraini investor have a good idea about potential opportunities for investment through some preliminary data contained in the report. This data includes an economic overview of the two countries, and the advantages of investment in each country. The report addresses the most promising sectors for investment, in addition to the annual change in trade exchange and the products that are exchanged, classified according to the value, share of total trade exchange and the level of exchange growth for each commodity. The report also discusses untapped business opportunities within the intra-trade movement between the Kingdom of Bahrain and several countries around the world, with the aim of shedding light on initiatives to advance trade relationships to levels that reflect potential opportunities between Bahrain and these targeted countries. In 2023, three reports were issued, namely:

4. Bahraini Gold - The Road to Internationality:

Bahraini gold is considered a distinguished and high-quality brand at the level of GCC countries. Bahraini gold has recorded the highest levels of trade exchange between Bahrain and the United Arab Emirates over the previous years in terms of importing gold ingots and exporting gold jewelry. This prompted the Chamber to prepare a study on ways to advance this important commercial activity to improve its export worldwide, provide measurable and implementable recommendations to pass on to Bahrainis the task of manufacturing Bahraini gold as an integral part of preserving the commercial identity of the Kingdom of Bahrain.

5. Study on White Goods:

The study provided a presentation on the movement of white goods in the Kingdom of Bahrain during 2023. The study identified the changing consumer trends and preferences regarding the most important goods purchased according to the country of origin and brand of the goods.

Second: Economic Reports:

In 2023, the Chamber issued two types of reports; the quarterly economic reports issued under the title “Overview of the Local Economy” and the “Trade in Focus” reports, in addition to a report on sustainability, and another on private sector business expectations.

Strengthening Collaboration with the Government "Joint Committees"

The joint committees represent a channel of communication and collaboration between the Chamber and the wise government, through which many visions, ideas and proposals that serve economic activity are crystallized. The following committees have witnessed remarkable activity in 2023:

The Joint Committee with the Council of Representatives and the Shura Council:

(The committee was formed in 2023 at the beginning of the first session of the sixth legislative term of the National Assembly). Several meetings were held to discuss the Chamber's views regarding several vital economic issues.

The Joint Committee with the Ministry of Industry and Commerce

In 2023, the Committee held two meetings to discuss several issues, including the following:

- Developments related to implementation of the resolution of the Kingdom of Saudi Arabia regarding the adoption of national rules of origin
- Strengthening national industries
- Smart factories program (iFactories)
- Combating commercial concealment
- A guiding charter for the governance of family businesses
- Credit Rating project developments
- Representing the Bahrain Chamber in the Small and Medium Enterprises Development Council.
- Using the experiences of GCC countries in organizing the work of delivery companies
- Following up on the implementation of the recommendations of the 2nd Conference of Standing Committees
- Developments related to amending the Trade Law related to regulating returned checks.

- Trade in Focus – Between Bahrain and Japan
- Trade in Focus - Between Bahrain and India
- Trade in Focus - Between Bahrain and Germany

3. Report On Private Sector Business Expectations:

The Chamber conducted two questionnaires on "Private Sector Business Expectations" in 2022 and 2023 to identify local business trends and the needs of the business community in Bahrain. the questionnaire aimed to identify the impacts of global and regional economic changes on Bahrain private sector, as well as the change in the needs of the business sector to keep pace with these variables, through getting to know the most important challenges facing companies across various sectors, the future outlook of the private sector with regard to growth, profitability, continuity, investment and employment plans, and the preferences of employers regarding areas of development that will contribute to improving the growth of their business. It is worthy to note that more than 500 participants took part in the two questionnaires, representing small, medium and large companies in 10 different economic sectors.

4. Sustainability Report:

The Sustainability Report, entitled "Business Transition to Carbon Neutrality," addressed several axes drawn from the topics discussed during Sustainability Forum Middle East, held in January 2023 with the aim of raising awareness and advancing sustainable development in the private sector. The report aimed to shed light on the outcomes of the scientific discussions that took place during the conference and pave the way to support companies to achieve net zero. The report included a review of global efforts to reach net zero, the regional visions on the concept of sustainability, local views of the ecosystem and sustainability initiatives in Bahrain. The five-chapter report also addressed the basic pillars of sustainability, namely technology, policies, finance, and talent.

A Joint Committee with the Supreme Council for Environment:

The committee was formed in 2023, for consultation and discussion of important topics and proposals that contribute to development and advancement of the national economy and addressing any obstacles facing the private sector.

Representing the Chamber in Government Committees and Councils

1. The Chamber requested renewal of its representation in the working group affiliated with the Micro, Small and Medium Enterprises Development Council of the Ministry of Industry and Trade.

2. The Chamber nominated its representatives to the Board of Directors of the General Organization for Social Insurance for the next session of the Organization's Board of Directors as follows:

- His Excellency Mr. Khaled Mohamed Najibi, First Vice President of the Chamber
- His Excellency Mr. Aaref Ahmed Hejris, Treasurer of the Chamber
- Her Excellency Mrs. Sawsan Abu Al-Hassan, Member of the Chamber's Board of Directors
- His Excellency Mr. Ahmed Yusuf Ali, Member of the Chamber's Board of Directors
- His Excellency Mr. Yaqoub Yusuf Al-Awadhi, Member of the Chamber's Board of Directors

3. The Chamber nominated its representatives on the Board of Directors of the Labor Fund "Tamkeen" in its new session in accordance with Article (5) of Law No. (57) of 2006 establishing the Labor Fund, as follows:

- His Excellency Mr. Waleed Ibrahim Kanoo, Deputy Treasurer
- His Excellency Mr. Basim Mohamed Alsaie, Member of the Executive Office
- His Excellency Mr. Mohammed Farouk Almoayyed, Member of the Board of Directors.

The joint committee with the Ministry of Tourism:

The committee held one meeting with the participation of Her Excellency the Minister of Tourism. In this meeting, the Chamber's views regarding the tourism strategy and regulations of licenses for travel and tourism offices and exhibition and event organization companies were discussed.

The joint committee with the Ministry of Justice, Islamic Affairs & Waqf:

The committee held two meetings in 2023, in which the following topics were discussed:
- Project of (Future Laboratory - Implementation Law)
- Updates of the Chamber's Commercial Dispute Settlement Center
- Updates on amendments to the Trade Law regarding the legal procedures related to checks
- A joint working group was formed between the two sides to discuss technical issues.

The joint committee with the Labor Fund (Tamkeen):

The committee held one meeting in 2023, in which it discussed the following topics:

- Tamkeen's Adoption of work to encourage strategic leadership directions (Research & Development (R&D)) in major institutions and companies
- Expanding training and qualification programs for private sector employees
- Supporting Bahrain gold and jewelry sector to enable it to expand its activities externally
- Providing the Chamber with details of Skills Bahrain program
- Supporting the industry of international exhibitions and conferences in the Kingdom of Bahrain
- Collaboration between Tamkeen and local universities and private institutes in the field of studies and research concerned with advancement of the national economy
- Increasing Tamkeen's contribution to supporting small companies to export and providing them with foundations and mechanisms necessary for exporting their products.

10. The Chamber nominated Mr. Khaled Ali Al-Amin, Chairman of the Food Sector Committee, to represent it in the national work team to follow up on the main food and consumer commodities of the Ministry of Industry and Trade.

11. The Chamber nominated its member, Mr. Hassan Ibrahim Kamal, to represent it in the membership of the Private Social Work Fund of the Ministry of Social Development.

12. The Chamber nominated Professor Yusuf Abdel Ghaffar, Chairman of the Education and Training Committee, to represent it in the membership of the Advisory Committee for Technical and Vocational Education of the Ministry of Education.

Supporting Small and Medium Enterprises:

To support small and medium enterprises sector to undertake its development role and improve its competitive capabilities, the Chamber requested the Ministry of Industry and Trade to do the following:

- Reconsider the definition and concept of these institutions through setting standards in consultation with the Bahrain Chamber as a representative of the private sector in the Kingdom of Bahrain.

- Allocate a portion of government tenders to this vital sector.

- The Chamber followed up on the implementation of the 360 initiatives for small and medium enterprises (SME 360) and urged the Ministry of Industry and Commerce to provide the working team formed by the Central Bank of Bahrain, the Bahrain Chamber of Commerce and Industry, the Benefit Company, the Labor Fund (Tamkeen), with details of information on employers (Commercial Registers).

4. The Chamber nominated its representatives to the membership of the Youth Empowerment Committee in the public sector and the private sector of the Ministry of Youth Affairs, in accordance with Resolution No. (2) of 2022 issued by His Highness Sheikh Nasser bin Hamad bin Isa Al Khalifa, Representative of His Majesty the King for Humanitarian Work and Youth Affairs, Chairman of the Supreme Council for Youth and sports, may God protect him, as follows:

- His Excellency Mr. Waleed Ibrahim Kanoo, Deputy treasurer
- His Excellency Mr. Nawaf Khaled Al-Zayani, Member of the Board of Directors

5. The Chamber nominated its representative in the Committee of the National Plan for Career Guidance and Counselling, Mr. Ahmed Mahmoud Attiya, Director of the Human and Administration Department

6. The Chamber nominated its representatives to membership in the valuation departments of the Real Estate Valuation Committee Expropriated for Public Benefit of the Ministry of Municipal Affairs and Agriculture, as follows:

- Mrs. Sarah Abdul-Jabbar Al-Abbasi, Vice Chairman of the Real Estate and Construction Committee
- Mr. Khaled Yaqoub Al-Amer, Member of the Real Estate and Construction Committee
- Mr. Ahmed Raouf Al-Saleh, Member of the Real Estate and Construction Committee

7. The Chamber nominated its CEO, Mr. Atef Al Khaja, to represent it in the ICC Bahraini National Committee.

8. The Chamber nominated Ms. Alaa Hassan, Head of the Research Department at the Chamber's Research and Initiatives Department, for membership of Bahrain Chamber in the working group on professional licenses of the Ministry of Labour.

9. The Chamber nominated Ms. Iman Ismail Hussein, Director of the Strategy and Development Department, to represent it in the work team of the National Platform Committee for Bahrain Experts of the Ministry of Labour.

Parliamentary Inquiry Committee on Food Security:

The Chamber's proposals focused on the need to encourage the private sector to establish projects that enhance food security, as well as establishing national companies to distribute and market local agricultural products.

Positions before International and Global Forums:

- To unify Arab positions in international organizations and forums, and as part of its endeavor to promote the principle of positive social and economic dialogue, the Chamber presented a position paper at the meeting of the Union of Arab Chambers held in Manama (September 10-11, 2023), which addressed Agreement No. (87/1948) regarding freedom of association and protecting the right to organize. In this paper, the Chamber pointed to pressures practiced by some member states of the organization to change the concept of the "Right to Organize," which means the right to strike, without consensus between the three production parties, and resorting to the International Court of Justice to issue a resolution in this regard.

- Chairman of the Chamber, His Excellency Mr. Samir Abdullah Nass, stressed during his participation in the "3rd Arab-British Economic Summit", held in London, the importance of achieving stability in the Middle East region to ensure economic and social prosperity. He pointed out that it is impossible to achieve sustainable development goals without just and comprehensive peace, ending conflicts, and establishing stability in all parts of the world for the benefit of peoples and providing opportunities for security, development, and prosperity. He called for putting an end to the suffering of the Palestinian people extending for 78 years. He also called on the international community to intervene immediately to bring about a ceasefire in Gaza Strip.

Participation in Parliamentary Investigation Committees:

The Chamber submitted its proposals to the Council of Representatives regarding some investigation committees formed by the Council. These proposals focused on protecting the interests of the private sector, based on the supreme national interest and included the following:

Parliamentary Investigation Committee on the Low Standard of Living of Citizens:

The Chamber presented its point of view on this topic, based on the importance of seeking to develop work and production environment in the Kingdom of Bahrain.

Parliamentary investigation committee on the Performance of the Labor Market Regulatory Authority:

The proposals included the most important challenges facing companies and institutions regarding legislation and resolutions related to the labor market, such as the labor registration system, which is considered a system parallel to the flexible permit, and the extent to which the Labor Market Regulatory Authority seeks the Chamber's opinion in the event the Authority is to issue regulations or resolutions or take measures that have a tangible impact on the labor market, and the Chamber's vision regarding the National Labor Market Plan for 2021-2023 and its objectives, rationalize employment of expatriates as a complementary element of skills in the labor market in accordance with development requirements, and enhance the contributions of the private sector as an engine of growth through "stimulating increasing productivity and quality of jobs", and strengthening supervision and regulation.

Supporting Food Security Efforts:

The Chamber's proposals focused on the need to encourage the private sector to establish projects that enhance food security, as well as establishing national companies to distribute and market local agricultural products.

- The Chamber continued its collaboration with the Ministry of Industry and Trade to discuss the needs and requirements of the local market in light of the disruptions in global supply chains resulting from the current crises and repercussions, through seeking to address the imbalances and confront the high rates of inflation in the global market in a manner that would not affect the conditions of the local market, taking into account addressing any emergency that may affect supply chains and diversification of import sources. During the last period, the Chamber hosted extensive meetings that brought together His Excellency Mr. Abdullah bin Adel Fakhro, Minister of Industry and Trade, members of the Chamber's Food Sector Committee and heads and representatives of 20 companies operating in the food sector, to implement the directives of His Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, the Crown Prince and Prime Minister to adopt urgent plans to stabilize commodity prices and ensure their availability locally in light of the developments that affected global markets.

- The Chamber hosted the signing event of the document pledging not to raise prices during the holy month of Ramadan, which aims to support purchasing power, maintain market stability, and preserve the rights of consumers. It is worth noting that 97 merchants signed the document and pledged to stabilize the prices of goods as they do every year.

- Out of concern for our authentic moral values and in implementation of the directives of the King of the Kingdom of Bahrain to confront any intellectual invasion that breaches the values of Sharia, the Chamber expressed during its participation in the 17th regional meeting of the International Labor Organization, held in the Republic of Singapore, and its participation in session (111) of the International Labor Conference at the United Nations headquarters in Geneva its rejection of the resolutions the International Labor Organization seeks to make through redefining the term "worker" to include "Gay Workers" and imposing it in international labor laws.

Improving the Economic Work Environment:

In response to merchants' complaints about the spread of the phenomenon of irregular markets in the "Ras Zuwayed" area and the serious violations it is witnessing and as part of its efforts to protect and sustain local markets, the Chamber communicated with the relevant government bodies to resolve this problem. This resulted in taking the necessary measures by the concerned bodies to minimize this phenomenon.

Communicating with the Relevant Authorities to Reconsider Some Fees:

Reconsidering the Issue of Opening Containers at the Port:

The Chamber contacted Customs Affairs to reconsider the possibility of examining the content and finalizing customs procedures while emptying the containers in merchants' warehouses, provided that inspectors are paid for working overtime by merchants who wish to do so.

Adding New Fees to Hotels in the Kingdom of Bahrain:

The Chamber called on the Ministry of Tourism to reconsider the resolution to add new fees to hotels, i.e. adding a fee of BD 5 for each room per night, in addition to a 5% government tax and a 10% value-added tax.

First: Press Coverage and News Reports:

The Chamber was able to build strong relationships with various local Arab and foreign newspapers, and it exchanged experiences with the newspapers through training some employees in the newspapers and provided newspapers with reports and press releases of the Board. The volume of news, statements and reports published in local newspapers in 2023 amounted to 130. In addition, 84 illustrated reports and 13 programs were produced. Within the framework of the Chamber's approach to communicate its news to the largest possible number of readers and members, it tended to publish its news in local Arab and foreign newspapers. The total number of news published in foreign newspapers amounted to 50.

Second: Illustrated Reports and Targeted Programs:

To keep pace with the development of communication and media technologies and the emergence of modern media tools, the Chamber has adopted modern and interesting means to deliver its messages to the largest possible segment of stakeholders through the preparation and the implementation of many illustrated and targeted programmes, the most prominent of which are: the following:

- **Al-saree' (Having a Quick Look) Program:**

This program presents a summary of the most prominent commercial and economic issues of interest to Bahrain. It aims to simplify information and developments in the various issues to communicate them to the largest possible number of people.

- **Merchants' Majlis Program:**

A series of meetings streamed on social media accounts, in which heads of chambers of commerce are hosted to talk about the needs of the Gulf market and the world of trade and investment.

- The Chamber conducted a series of workshops in collaboration with Bahrain Exports with the aim of educating food manufacturers about the laws and regulations of manufacture and export, in addition to the requirements for licensing and regulations related to food establishments. The workshops lasted for 3 days. The first workshop discussed the guidelines for government regulations related to the food and beverage sector, the second addressed procedures for entry of foodstuffs into the Kingdom of Saudi Arabia and the third was related to shipping and logistics services for food and beverages. The Ministry of Industry and Trade, the Ministry of Municipal Affairs and Agriculture, the Ministry of Health, King Fahd Causeway Customs, Bahrain Customs, and the Food and Drug Authority in the Kingdom of Saudi Arabia participated in the workshops.

Developing Government Systems and Regulations:

The Chamber communicated with the Ministry of Finance and National Economy to develop the terms of government contracts concluded with bodies implementing government project regarding the building, construction, and development sector for the benefit of all parties.

Improving Media Discourse and Communication Channels with Members and Public Opinion:

The Chamber was keen to communicate with its members and meet the requirements of the private sector in the best possible way, as the Chamber made enhancing communication one of its priorities. In 2023, the Chamber built on the achievements made so far with the aim of communicating with the largest possible segment of members and public opinion, to to ensure serving members and conveying their opinions and making them aware of developments in the commercial and economic fields. The Corporate Communication Department has sought to change and develop its working style to meet the ambitions of the business sector and the Chamber's Board of Directors, through improving and developing the processes and mechanisms adopted to enhance internal and external communication as well as the identity of the Chamber through the following.

- **From the World to Bahrain:**

A program that shed light on restaurants and international projects in the Kingdom of Bahrain.

- **The Platform:**

A talk show in English that hosted some officials and merchants, to shed light on important topics in economic affairs and some other fields.

- **Little Chef:**

A program broadcast during the holy month of Ramadan. It aimed to support and promote local food products, and it was filmed by some children with the help of some professional chefs.

Third: Inauguration of the New Studio:

The Corporate Communication's team worked extremely hard to create a new studio for the Chamber using the resources and capabilities available and at the lowest possible cost. The Chamber made full use of the employees' expertise and competencies in designing and implementing the studio in coordination with the relevant departments. The studio was completed in less than 3 months, and it was used to film many programs.

Fourth: Inauguration of Al-HAFEEZ Channel:

The newly created "Al-Hafeez" channer is a digital platform launched on YouTube, Instagram, and Tik Tok. It is a channel that conveys the concerns of the business sector. This platform presents various content, including programs and meetings of interest to members of the Chamber and the local and international business sector.

- **Omq Podcast:**

This program hosts some well-known characters and addresses issues related to the economic conditions and the challenges facing the market.

- **Muthalth Program:**

This program hosts guests from different countries around the world to talk about their distinctive projects as entrepreneurs.

- **Taht El Hawa Program:**

A spontaneous talk show in which a Bahraini merchant talks about his experiences, field of work, social life, and distinction in managing his business.

- **Aman Program:**

A program that highlights the projects of beneficiaries of the Alternative Sanctions Program in its first version, with the aim of promoting their projects and encouraging merchants and entrepreneurs to adopt them.

- **Show Me the Market:**

A program broadcast during the holy month of Ramadan. It addresses economic ethics and the characteristics of the merchant from the perspective of the true Islamic religion.

- **AL Kaif (How?) Program:**

The program hosted several young entrepreneurs to talk about their projects and success stories, with the aim of promoting them and encouraging other young people to engage in entrepreneurship.

In addition, there were about 45 thousand views of the films and programs broadcast on the channel.

Launching the New Website of the Chamber:

In line with the Board of Directors' directives to constantly work to develop the administrative work in Bahrain Chamber, automate the services it provides, and move towards digital transformation in a way that would contribute to the speed and accuracy of completion, gain customer satisfaction, and create advanced and integrated electronic platforms that enable members to benefit from the Chamber's services around the clock, the Chamber completed launching the new website in its new identity. The site has been developed and provided with rich and targeted content. In addition, it was processed to include electronic services for members, within the framework of facilitating and simplifying procedures.

Sixth: Various Activities for the Service of Bahraini Merchants:

In 2023, the Chamber organized 96 events, including economic, social, legal, awareness-raising, and other events, all of which aim to serve the business community and stakeholders. The most prominent of these events were the following:

Fifth: Promoting the Chamber's Identity and Developing Instagram Platform:

In 2023, the Chamber focused on developing its Instagram platform to facilitate access of the largest possible segment through intensifying the coverage of the Chamber's while changing the account management policy to effectively focus on customer service through increasing uploading educational programs and illustrated short films that aim to educate and raise awareness of customers and keep up with the latest developments.

- Instagram Account:

In 2023, many posts were uploaded to Instagram. The interaction and number of views increased, as shown below:

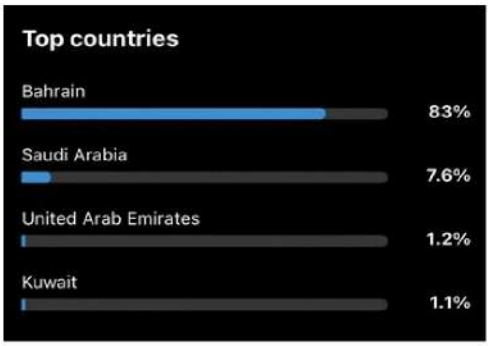

Seventh: Community Partnership Initiatives

- **Alternative Sanctions Program:**

Out of the importance of participating in the application of alternative sanctions, and based on the principle of social responsibility, the Chamber organized a meeting that brought together those concerned with developing a mechanism for implementing the provisions of the Alternative Penal Code with representatives of the private sector, to contribute to providing jobs, community service work, and rehabilitation programs for convicts and beneficiaries of alternative sanctions programs.

- **Vocational Apprenticeship Program:**

The Chamber hosted the first Conference for the Vocational Apprenticeship Program announced by Bahrain Polytechnic University in collaboration with the Ministry of Labor and the Labor Fund "Tamkeen", which includes a group of important specializations in demand in the labor market, the most important of which are car maintenance and repair, welding, electricity, plumbing, refrigeration, and air conditioning. The Chamber's keenness to organize and partner in such programs comes is part of its program for the 30th session, in which it focused on vocational training to support the needs of the labor market.

- **Try to Work Program:**

The Chamber launched the 2nd edition of the "Try to Work" program in the framework of its awareness of the importance of the role of young students in creating strong and prosperous future for the Kingdom of Bahrain. The program focused on developing the professional orientations and ambitions of this important group, through providing them with training opportunities in a private company during the summer vacation, in which the participant gets involved in a professional job he hopes to practice in the future.

- **Meeting of the Union of Arab and Gulf Chambers:**

In the presence of the Secretary-General of the Gulf Cooperation Council, Jassim bin Mohammad Al-Budaiwi, and several officials from the Arab and Gulf chambers, Bahrain Chamber hosted the (134th) session of the Union of Arab Chambers, and the (62nd) meetings of the Federation of GCC Chambers on Sunday, September 10, 2023, with the participation of 100 economic, commercial, and industrial officials from 19 Arab and Gulf countries. The meetings of the Union of Arab Chambers in its current session were chaired by Mr. Samir Abdullah Nass in his capacity as President of the Union.

- **Hosting the Meeting of Eastern Province Chamber:**

The Chamber hosted a special meeting with the Eastern Province Chamber in the Kingdom of Saudi Arabia to discuss ways of investment development to achieve commercial integration with the sisterly Kingdom of Saudi Arabia, which is witnessing a qualitative boom at various levels. The meeting also aimed to enhance investments and localize joint projects, to take advantage of the capabilities the two brotherly countries possess at various levels.

- **Mishkat Sessions:**

Several dialogue sessions were held with various media means to convey the chamber's views. A session was held with Mrs. Sonia Janahi on the Chamber's position on changing the labor law in the International Labor Organization. Another was held with Mr. Khaled Al-Amin to discuss the Chamber's initiative related to food security, and a third with Mr. Bassem Alsaie about the Center for the Settlement of Commercial Disputes.

Improving the Performance of Sectoral Committees:

Out of the conviction of the Board of Directors that the Chamber's committees are among the most important mechanisms of work and communication between the Chamber and its members, the Board of Directors paid special attention to promote the role of the Chamber's committees, as they lead the efforts of the Board of Directors to develop the commercial sectors in the Kingdom of Bahrain. They are one of the most important communication tools between the Chamber and its members through the activities and programs it is continuously working on, along with its role in creating areas of collaboration with government bodies to communicate the views, complaints, and proposals of the Chamber members through its periodic meetings with decision makers in government bodies to develop economic sectors and support the national economy. Details of the performance of the committees are available in the respective chapter within this report. In this regard, the Chamber has reconstituted the coordination group concerned with supporting the committees, through drawing up their work plans and strategies, allocating budgets for their various activities, unifying their efforts, and evaluating their heads and members in a comprehensive manner. The coordination group membership included the Vice-Treasurer, H.E Mr. Walid Ibrahim Kanoo as Chairman of the Group, H.E Mrs. Sawsan Abu Al-Hassan Mohammad as Vice-Chairman of the Group, H.E Professor Wahib Ahmed Al Khaja, H.E Mrs. Batoul Dadabhai, H.E Mr. Ahmed Yusuf Ali as members, and all the heads of Committees. Some standing committees were also reconstituted with the aim of increasing the efficiency of their work, namely:

- Health Sector Committee
- Food Sector Committee
- Technology and Digital Economy Committee
- Education and Training Committee

- **My Small Project Competition**

The Chamber organized, in collaboration with the Ministry of Education, My Small Project competition which aims to encourage gifted students to be creative and distinguished in presenting ideas, join the labor market, and learn about the latest developments related to entrepreneurship and small and micro enterprises. The competition is part of a series of initiatives established by the Chamber in the framework of community partnership programs, in collaboration with the Center for Gifted Students at the Ministry of Education, with the aim of giving school students the opportunity to present their creative products required to establish their business projects. This is consistent with the objectives of the Chamber, which focus on directing young people to investment opportunities available in the labor market to support development in the Kingdom of Bahrain.

The First Investment Exhibition, Entitled "Reform Journey"

The Chamber organized, in partnership with the General Directorate for Verdict Enforcement and Alternative Sentencing at the Ministry of Interior and the Capital Governorate, the first investment exhibition, entitled "Reform Journey,". The exhibition presented investment projects in the open prisons program in 2023 to encourage pioneering initiatives and programs for the purpose of strengthening community partnership.

- **Participation in Regional and International Events:**

The Chamber participated in several regional and international events, including the following:

- The 4th France-Arab Economic Summit in Paris
- Sharjah Excellence Award ceremony in the United Arab Emirates
- Entrepreneurship Investment Summit in Abu Dhabi
- The 26th Arab-German Business Forum in the Berlin
- The 3rd Arab-British summit in London
- Conference and exhibition on Arab food security 2023 in Marrakesh, Morocco
- Jazan Investment Forum in the Kingdom of Saudi Arabia
- The 1st Gulf-Egyptian Business Forum in Cairo
- The 20th session of the Arab Businessmen and Investors Conference in Jordan
- The 5th Gulf Businesswomen Forum
- The 39th Ministerial Session of the COMCEC in Istanbul

- **Participation in Meetings of Arab and Foreign Federations and Organizations:**

- Meeting of the Board of Directors and the General Assembly of the Arab-Swiss-Chamber of Commerce and Industry in Geneva.
- Consultative meeting between the heads of the Gulf chambers and the ministers of trade and industry of GCC countries in Muscat
- The 49th session of the Arab Labor Conference in Cairo
- The 111th session of the International Labor Conference in Geneva
- The consultative meeting between the ministers of trade and industry and the heads of the federations and chambers of commerce in GCC countries in Oman
- Meeting of the Board of Directors of the Arab-Swiss Chamber in Geneva
- The 63rd meeting of the Board of Directors of the Union of Gulf Chambers in Qatar
- Meeting of UAE-Bahraini Joint Higher Committee in Abu Dhabi

Following up on the Implementation of the Recommendations of the 2nd Conference of Committees:

The Chamber continued to follow up on the implementation of the recommendations of the 2nd Conference of Standing Committees, with the Ministry of Industry and Trade, in implementation of the resolution of His Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, the Crown Prince and Prime Minister, to form a working group headed by the Minister of Industry, Trade and Tourism to follow up on the implementation of the recommendations of the 2nd Conference, entitled, "The Reality of the Economy and Opportunities Available after the Pandemic". The outcomes and recommendations of the conference were presented during the meetings of the joint economic committee between the Ministry of Industry, Trade and Tourism and the Chamber.

Supporting Scientific Research Efforts:

The Chamber signed 13 agreements and memorandums of understanding with 13 universities in the Kingdom of Bahrain to support scientific research that serve the national goals. These agreements aim to enhance integration between the private sector and academic institutions and support the development of scientific research to confront challenges and keep pace with global changes. It is an ambitious step towards enhancing cooperation and coordination between all national institutions in the field of promoting work that focuses on developing various sectors. In addition, it provides the appropriate environment to employ the capabilities of ambitious Bahraini youth as a national priority to stimulate them to fully contribute to the development of the national renaissance in accordance with sustainable development goals.

Marketing Investment Opportunities in Bahrain:

Throughout the year covered by this report, the Chamber made tangible efforts to promote and market investment opportunities in the Kingdom of Bahrain. These efforts included receiving foreign trade delegations and external participants, organizing visits for Bahraini trade delegations abroad, communicating with ambassadors and diplomatic missions, signing cooperation agreements and memorandums of understanding, and meetings of joint business councils. These efforts can be summarized as follows:

- **Communicating with Ambassadors and Representatives of Diplomatic Missions:**

Within the framework of developing commercial relations and opening up new channels of communication, collaboration and commercial partnership between Bahraini employers and their counterparts in brotherly and friendly countries, the Chamber received in 2023 many ambassadors and representatives of diplomatic missions to the Kingdom of Bahrain. These meetings discussed ways to develop economic relations and overcome obstacles that hinder strengthening relations. The Chamber held meetings with the ambassadors of the State of Kuwait, Kazakhstan, the Republic of Lithuania, the Russian Republic of Karelia, Sri Lanka, the Minister Plenipotentiary and Head of the Department of Trade and Economic Affairs at the European Union Delegation, Ivory Coast, the People's Republic of China, Italy, Ethiopia, Iraq, and the United States of America, Pakistan.

Proposals for Developing Bahrain's Relations with Brotherly and Friendly Countries:

The Chamber submitted its proposals regarding development of relations of the Kingdom of Bahrain with some brotherly and friendly countries, including the Kingdom of Saudi Arabia, Oman, the Republic of India, and the Arab Republic of Egypt. In general, the proposals centered around minimizing customs restrictions and fees on Bahrain's exports to those countries, developing collaboration in tourism field, establishing joint investment projects especially in the field of food security, manufacturing industries, service and production sectors, exchanging information on available investment opportunities and fields and visits of trade delegations to introduce the investment opportunities available in both countries, as well as enforcing collaboration agreements and memorandums of understanding signed between Bahrain and those countries.

- **Bahraini Trade Delegations to Friendly Countries:**

- Visit of the Bahraini trade delegation to the Republic of India
- Visit of the Bahraini trade delegation to Japan
- Visit of the Bahraini trade delegation to South Korea
- Visit of the Bahraini trade delegation to the People's Republic of China

- **Joint Business Council Meetings:**

- Two meetings of the Bahraini-Saudi Business Council in Bahrain and Dammam
- Meeting of UAE- Bahrain Business Council

- **Trade delegations Visiting the Bahrain Chamber in 2023:**

- Bahraini-Jordanian trade meeting
- Meeting with the Bavarian trade delegation (Germany), renewable energy sector
- Italian Trade Delegation, energy sector
- Thai Trade Delegation, food sector
- Belgian Trade Delegation, financial technology and ICT sector
- Russian trade delegation

- **International Events in the Kingdom of Bahrain:**

- Meetings of the 62nd Board of Directors of Gulf Chambers
- Meetings of the 134th session of the Council of the Union of Arab Chambers
- The 5th Korea-Bahraini Business Forum
- The UAE-Bahrain Joint Higher Committee
- Best Practices Forum in International Trade, attended by representatives of 19 embassies and diplomatic missions in the Kingdom of Bahrain
- The Cube 2

Expressing Opinion on Laws and Legislation:

Within the framework of its role in providing a legal work environment that helps develop the productivity and competitiveness of the national economy, in 2023, the Chamber expressed its opinion on many draft laws and proposals by legislative and executive authorities, amounting to (53), from which more than 160 recommendations emerged. The Board of Directors was keen that these views be fully compatible with the interests of the business sector and the national economy. The most prominent of these draft laws and proposals were the following:

- Draft law amending Article No. (9) of Law No. (58) of 2009 regarding the rights of the elderly.
- Decree Law No. (40) of 2022 adding a new article under No. (1 bis) to Law No. (81) of 2006 approving the Unified Industrial Law (Regulation) of the Gulf Cooperation Council countries.
- Draft Arab Convention on New Working Patterns, and Draft Arab Recommendation No. (10) of 2023 on New Working Patterns.
- Decree Law No. (40) of 2022 adding a new article under No. (1 bis) to Law No. (81) of 2006 approving the Unified Industrial Law (Regulation) of the Gulf Cooperation Council countries.
- Decree Law No. (45) of 2022 approving the amendment of some provisions of the Unified Customs Regulation (Law) of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries.
- Draft law ratifying the agreement between the Kingdom of Bahrain and Japan for the promotion and protection of investment.
- Draft law amending some provisions of Law No. (57) of 2006 establishing the Labor Fund
- Draft law regarding domestic workers and the like
- Draft law amending Article No. (26) of Law No. (19) of 2006 regulating the labor market
- Draft law amending Article No. (345) of Decree Law No. (21) of 2001
- Draft law amending Article (4) of Law No. (57) of 2006 establishing the Labor Fund
- Draft law amending some provisions of Law of Commerce promulgated by Decree Law No. (7) of 1987
- Draft law amending Article (41) of Law No. (19) regulating the labor market

Promoting the Chamber's Presence in International Forums:

- The Chamber nominated a member of the Board of Directors, Her Excellency Mrs. Batoul Mohammad Dadbhai, as its representative in the Board of Directors of the Indian Chamber.
- The Chamber nominated its First Vice President, His Excellency Mr. Khaled Mohammad Najibi, as its representative in the Board of Directors of the German-Arab Chamber.
- The Chamber nominated a member of the Executive Office, Mr. Bassem Mohammad AlSaei, as its representative in the Board of Directors of the Arab-Irish Chamber

Enhancing Communication with Members:

In reflection to the communication approach adopted by the Chamber's Board of Directors since the beginning of the 30th session with members of the Chamber, the business community and various events, the year 2023 witnessed many initiatives to achieve this goal, including the following:

- The Chamber organized Ramadan Majlis in the presence of many members and public figures.
- Several sectoral committee meetings provided an opportunity for communication between representatives of various sectors and the Board of Directors. In these meetings, topics and issues related to ways to advance those sectors were discussed.
- The Chamber extended invitations to its members to attend various events and activities it organized during the past year.
- Questionnaires were distributed to members to obtain their opinions on several economic issues. This aimed to consolidate the principle of participation in drawing up policies, plans and programmes.

1. Signing a Memorandum of Understanding between the Bahrain Chamber and the Bahraini Bar Association:

This memorandum of understanding aimed at promoting collaboration in the legal and statutory fields related to economic work, and enhancing work towards raising levels of collaboration, consultation, and exchange of studies and information.

2. Signing a Memorandum of Understanding with the Bahraini National Committee of the International Chamber of Commerce:

This memorandum aimed at achieving more gains for the private sector and the national economy and developing the business sector, through introducing employers to the mechanisms and frameworks necessary for expanding their businesses to reach foreign markets and educating them about the risks of international transactions to protect their interests, in addition to highlighting the most important roles played by Bahrain in regional and international forums.

3. Signing Memorandum of Understanding with the Federation of Iraqi Chambers:

This memorandum sought to frame collaboration between the two chambers to the benefit of the private sector in both countries.

Settlement of Commercial Disputes:

In 2023, the Chamber received a total of (19) commercial disputes. It could resolve (15) of them amicably between its parties. Work is underway to resolve the remaining disputes in accordance with procedures stipulated in the executive regulations of the Chamber's law. The total amounts collected from applications and settlement fees amounted to BD 1,700.

- Draft law amending Article (10) of Decree Law No. (27) of 2015 with respect to the Commercial Register
- Amending Article No. (264) of the Commercial Companies Law promulgated by Decree Law No. (21) of 2001
- Draft law amending some provisions of the Law of Commerce promulgated by Decree Law No. (7) of 1987
- Draft law adding a new article under No. (21 bis) to Law No. (48) of 2010 promulgating the Civil Service Law
- Draft law on Secured Transactions
- Draft resolution to issue regulations specifying types of securities that may be offered for trading and methods of issuing and managing
- Proposal to develop Manama market

Memorandums of Understanding and Cooperation Agreements Opening up Broader Horizons for the Private Sector:

In 2023, the Chamber signed several memorandums of understanding and cooperation agreements with several local and external bodies, aimed at strengthening the Chamber's relationship with those bodies, and helping the Chamber to improve its services through effective and vital partnership with some associations and organizations. These memorandums of understanding and cooperation agreements included the following:

- An introductory meeting for the banking sector about the Commercial Disputes Settlement Center
- An introductory meeting on the “Mediation Law” in partnership with Bahrain Bar Association and the Economic Development Board
- An introductory meeting on the “Commercial Disputes Settlement Center for the Banking Sector” in collaboration with the Bahrain Association of Banks
- A symposium entitled “Rights and Obligations of Employers” in collaboration with the Institute of Judicial and Legal Studies
- An introductory meeting on “Reorganization and Bankruptcy Law” in collaboration with the Ministry of Justice, Islamic Affairs & Waqf
- A symposium entitled “Relationship between the Employer and Social Insurance” in collaboration with the General Organization of Social Insurance and the Institute of Judicial and Legal Studies
- A press conference on services of the Commercial Disputes Settlement Center

Developing Internal Work Environment:

During the period covered by this report, the Board of Directors took decisive steps towards enhancing the efficiency of the administrative system, with the aim of promoting the performance of the Chamber and developing the services it provides to its members. In this context, the Board has approved the following:

- **Restructuring, reviewing, and updating all internal regulations of the Chamber.**

Establishing Bahrain Chamber Center for Commercial Disputes Settlement:

The Board continued to take actual steps to establish the Center for Commercial Disputes Settlement, which began work officially as of December 15, 2022. The Center provides its services to members of the Chamber and the private sector, in compliance with the general policy focusing on creating an advanced legal commercial environment ensuring rapid settlement of commercial disputes between members of the Chamber and between them and third parties, at reasonable costs. The Center ensures speedy adjudication by a body of mediators and arbitrators. Registration of mediators started on July 23, 2023. (36) mediators who met the conditions were accepted, including (15) mediators who have practiced meditation in more than 3 cases, and (22) certified mediators obtaining a professional certificate in mediation from institutions approved by the Center. Approved mediators have been classified according to their specializations into 10 sectors in accordance with the sectoral committees of the Chamber. The Center held 3 awareness and educational events and meetings to shed light on its role in settling commercial disputes through mediation.

Awareness And Educational Events Directed to the Private Sector:

In 2023, the Chamber organized many events aimed at spreading awareness, introducing the business community to the latest developments on the local and global economic scene, and highlighting many issues of concern to the commercial sector, including laws and legislation related to trade and industry, as well as ministerial resolutions, including the following:

ISO 22301:2019 Certificate in Business Continuity

The Chamber obtained the ISO 22301:2019 certificate in business continuity, from the United Kingdom Accreditation System (UKAS), which is the second certificate obtained by the Chamber after the ISO 9001:2015 certificate. Obtaining the ISO certificate in Business Continuity Management Systems (BCMS) by the Chamber for all of its departments' work ensures business continuity and crisis management in various possible and potential circumstances to ensure the continuity of basic services provided to members of the Chamber, and work to reduce work suspension periods to the lowest level through auditing and identifying sources of potential accidents within operations of the executive system, and working to find alternatives and coordination with various parties to ensure return to the normal position as quickly as possible.

Developing Smart Services:

Projects and initiatives continued during 2023 to transform the Chamber into a smart institution adopting modern technology in its work, with the aim of improving the quality of services provided to the business community and the private sector by increasing organizational effectiveness, through launching a package of new qualitative electronic services, whether those provided to members or regulating internal work, including but not limited to the following:

Completion of Customer Service Call Center:

Through this Center, it has become possible to have access to the customer care services through one call center.

Completion of the Digital Transformation Project:

The Chamber could reach an advanced stage in digital transformation in terms of achieving integration of operations, improving performance efficiency and accuracy, as well as adopting an integrated system for customer services, human resources, and enterprise resource planning (ERP).

Introducing the Chamber's stars from its employees with cumulative cognitive and practical experience:

The Chamber has approved requirements of behavioral competencies, career development plan, and institutional excellence in evaluating distinguished individuals. The expert index of the Chamber was created, and the Chamber's Best Idea Award work team was readopted, and its strategy was redeveloped in an innovative way. In addition, a committee of experts consisting of the Board of Directors, committees and the executive system was formed.

The Chamber's Comprehensive Code:

To ensure that the approved policies, procedures, internal regulations, and monitoring and follow-up tools keep pace with periodic updates based on the phased development of the Chamber's operations and website as a platform representing the private sector, all departments were directed to apply the SMART methodology in its goals for 2023, along with mechanisms for reviewing and approving it, as well as automating objectives for automatic follow up 100%, along with the ability to submit immediate reports to the CEO and heads of sectors, which can be transferred to the key performance indicators dashboard.

Automating Institutional Productivity Follow-Ups:

The Chamber has approved a unified project management system (PMS) for all sectors and departments of administration for monitoring and investigative follow-up to identify competitiveness and institutional productivity gaps.

Linking the Initiatives of the Board of Directors' Work Program to the Recommendations of Committees and Studies:

During the preparation of the MALOG product, all recommendations made by the Chamber to the departments and channels were recorded in one blog and classified in a manner that would serve the interests of the private sector and the public sector.

Supporting the Palestinians in Gaza:

In response to the directives of His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, the King of the Kingdom of Bahrain, may God protect him, to conduct a national campaign to help the Palestinians inflicted by war in Gaza and the difficult humanitarian conditions they experience, and based on the responsibilities of the Chamber to support the official and civil position of the Kingdom of Bahrain through offering aids to the brotherly Palestinian people in their painful ordeal. The Chamber offered BD 100,000 to this benevolent humanitarian campaign.

Launching The Chamber's Website on the Internet:

Through this high-tech digital communication portal, members can access the Chamber's various services easily and conveniently. New modern technologies were added to the portal to facilitate communication with members.

Completing the Digital Customer Services Platform:

This digital services platform was launched for members to strengthen the Chamber's relationship with members and provide effective and innovative solutions to their needs.

Activating Dispute Settlement Service:

The Chamber has activated the electronic dispute settlement service.

Internal Services:

The Chamber launched the contracts system, which contributes to facilitating the process of documenting and following up on contracts between departments with the aim of increasing productivity. It launched the correspondence system through a unified and integrated platform for internal and external communication, which enhanced interaction between different departments and facilitated effective exchange of information. It also introduced electronic cards for employees and intermediaries through the digital identity. In addition, the Chamber updated data and security systems to maintain the integrity of information and ensure continuity of operations without interruption.

ANNUAL REPORT 2023

www.bahrainchamber.bh